د. إبراهيم خليل

السياق وأثره في الدرس اللغوي

عمان 2024

رقم الإيداع

محتوى الكتاب

المقدمة	7
الفصل الأول	13
اللغة والسياق	15
سوسير والدرس اللغوي	16
حلقة براغ	19
المدرسة الإنجليزية	23
المدرسة الأمريكية	25
نظرية السياق	30
دور النظرية في البحث اللغوي	35
السياق في تراث العرب اللغوي	44
الفصل الثاني	55
المستوى الصوتي: الصوت والسياق	57
السياق في تراث العرب الصوتي	64
الفصل الثالث	61
الدلالة والسياق	93
تراكمات أولى	96
الوظائف الدلالية للسياق	103
السياق في التراث الدلالي العربي	111
الفصل الرابع	137
السياق والنحو	139
الجملة في السياق	141
سياق الجملة في تراث العرب النحوي	141
قرائن الأحوال	146
المقال والمقام	148
خاتمة الكتاب	171

المصادر والمراجع 173
المصادر العربية(الكتب) 173
المراجع العربية(الكتب) 178
المقالات 180
المراجع المترجمة 180
المراجع الأجنبية. 181

مقدمة

كان بودي بعد أن أنهيت السنة الثانية في برنامج الدكتوراه أن أتناول موضوعا في اللغة قريبا من النقد الأدبي، كي تكون المسافة بين الموضوع والممارسة النقدية قصيرة. فاخترت موضوعا حول الأسلوبية في النقد الحديث. واستشرت أستاذي المرحوم د. محمود السمرة في هذا الموضوع، فاثنى عليه، وشجعني على المضي فيه. لا سيما بعد أن قدمت له عرضا موجزا عن تصوري للموضوع. وأطلعت أستاذي الراحل د. نهاد الموسى على هذا العرض، فشجعني على تناوله، وأرشدني إلى بعض مراجعه.

وما إن بدأ البحث بالنظر في بعض المراجع، حتى وجدتني أغوص شيئا فشيئا في ميدان الدراسات اللغوية الحديثة. مستنتجا أن موضوع الأسلوبية يتكئ أساسا على الدراسات اللسانية. ولاحظت في الكتابات اللغوية الحديثة تركيزًا شديدًا على السياق، ودوره، في فهم الخطاب الكلامي، وتقويمه، لا ببعده اللغوي فحسب، بل ببعده الاجتماعي. وكنت قد اطلعت على كتاب الدكتور نهاد – رحمه الله - حول " نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث " فراقني الفصل الذي توقف فيه عند هذا الموضوع. فرأيت تناوله له موجزًا شديد الإيجاز، قصيرًا بيّن القِصَر، مقتصرًا فيه على النحو ومسائله، والصرف ومشاكله، فأحببت التعمق في الموضوع، والتوسع فيه توسعا يستوعب مستويات الدرس اللغوي الأخرى؛ من صوتية، وودلالية، وصرفية، وغيرها.. مع التعمُّق والتوسع في باب النحو، وعلاقته بالسياق، وبالبعد الاجتماعي(التداولي)للسان. وصرفت النظر عن الموضوع السابق.

ومن المعروف أن اللغة العربية تختلف عن غيرها من اللغات في أنّ بها كتابا مقدسًا هو القرآن الكريم، وقدسية هذا الكتاب لدى المسلمين جعلت اهتمامَهُم بها، وبدراستها، اهتمامًا يفوق أيَّ اهتمام بلغة أخرى. ولذلك نجد الباحثين في التفسير، وعلوم الفقه، والحديث، ومعاني الألفاظ، من المسلمين، عربًا وأعاجم، ينتجون في القرون الأولى من تاريخ الإسلام تراثا ضخمًا يستوعب مختلف جوانب البحث من صرفٍ ونحوٍ وبلاغةٍ وأساليبَ وأصوات.

وفي هذا التراث اللغوي الضخم ما لا يزال يتمتع بقيمته العلمية، واللغوية، الكبيرة، حتى في عصرنا هذا الذي قطعت فيه مناهج النظر اللساني شأوًا بعيدًا في عصرنة هذا العلم، وتحديثه، والاقتراب به من مستوى العلوم الطبيعية البحتة.

والغريب أن بعض المثقفين العرب ممن ينبهرون بالدراسات الغربية الجديدة انبهارا سريعا يتعجلون في أحكامهم على هذا التراث، فيصدرون عليه حكما غير متثبّت بالسطحية، وبأن أكثره مباحث فجة، عقيمة، ولا قيمة لها. بيد أنَّ الدراسة المتأنية للجهود المتراكمة في بطون الكتب تشف عن حقيقة تفند هذه المزاعم، وتبطلُ هاتيك الأحكام المتسرعة. وليس أدل على هذا من تواتر الدراسات التي تؤكد أن اللغويين العرب سبقوا إلى معرفة الكثير من منطلقات علم اللسان الجديدة. وتحدثوا عنها، وخاضوا فيها، وتجادلوا حولها جدالا جاءوا فيه بالعجيب الذي يدهش له الدارس المتعمق غير المتسرع. فإذا كان علم اللغة يقول بعشوائية العلاقة بين الدال والمدلول، فإن بعض اللغويين العرب سبق لهم أن قالوا بهذا، وتكلموا عن الدلالة الوضعية، والدلالة الاصطلاحية للفظ. وأن اللغة متواضع عليها، وأن العلاقة بين الكلمة ومعناها ليست جوهرية، بل هي علاقة عشوائية. وتكلموا أيضا عن أثر البيئة الواضح في اللغة من حيث الأصوات، والأساليب، واللهجات، والتراكيب. وتكلم ابن حزم الأندلسي (456هـ) على الفروق بين لغة قرطبة، وغيرها من لغات أهالي المدن في الأندلس. وتكلم غيره عن السليقة، أي الكفاية اللغوية، فأكدوا أنها مكتسبة وليست موروثة، أو فطرية، وهذا ما يؤيده تشومسكي Chomsky ويؤكده. وشبهها ابن خلدون(816هـ) بالمَلَكَة التي تكتسب بالدربة والمران كغيرها من المَلَكاتِ في الصناعات والفنون. وفي مجال الصوتيات تطرقوا للكثير من القوانين المتحكمة بالمتغيرات النطقية التي تقع للصوت على وفق السياق. واشاروا للحركات، وأوضح بعضهم كابن جني(392هـ) وقبله الخليل أنها أبعاضُ حروف المد مما يتفق وأنظار علم الأصوات الحديث.

فقد سبق ابن جني غيره من أهل النظر اللغوي في الكلام على طول الصوت اللغوي، وتأثيره في أبنية الألفاظ، والقيمة الدلالية للزيادة الصوتية، وتأثر المعنى بالتنغيم، وبالنبر، وما شاكله. وسبق اللغويون العرب غيرهم من الغربيين في الدعوة لدراسة اللغة من خلال الاستعمال، واعتماد مبدأ السماع من المبادئ الأساسية في النحو العربي إلى جانب القياس. ويكرر سيبويه (180هـ) وغيره من أوائل النحاة قولهم كذا سمعناه عن العرب، وقيل إن الكسائي (189هـ) عجز عن تعليل أحد الوجوه غير المقبولة في قول من قال: أعجبني أيُّهم قامَ، فقال: أيٌّ هكذا خلقت. وهذا مظهر من مظاهر التناول الوصفي لقضايا اللغة والنحو.

والمبدأ الشكلي في الدراسة النحوية من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المدرسة التوزيعية عند هاريس Harris وهو من المبادئ التي قام عليها النحو العربي؛ فقد قسموا الجملة على نوعين فعلية واسمية تبعا للشكل، فالتي تبدأ بالاسم اسمية، والتي تبدأ بالفعل فعلية. وقد جعلوا الزجاج في قولهم كُسِر الزجاجُ نائبا عن الفاعل، وهي نيابة في الشكل، لأن هذا الاسم شغل

الموقع الذي شغله الفاعل في الجملة. مع أن الزجاج هو الذي وقع عليه فعل الفاعل المجهول الذي لم يذكر. ويرى بعض الدارسين أن التقدير في النحو هو شبيه بما يسميه شومسكي بالبنية العميقة Deep structure .

وفي مجالات الدلالة، والمعنى، سبق اللغويون العرب غيرهم في الإلحاح على ما للمقام من تأثير فيهما قد يربو على المقال، ولا سيما في تمييز دلالات الألفاظ وتقوية المعنى. لذا صنفوا الكثير من المعاجم تصنيفا يتبعون فيه التبويب المعنوي، بحيث جاءت أعمالهم هذه تمهيدا، وتوطئة، لما يعرف بالحقول الدلالية semantic fields في علم اللغة اليوم. وصنفوا الألفاظ في مجموعات على وفق ما بينها من علائق دلالية فالمشترك له معاجم، والمختلف المتباين له معاجم، والأضداد لها معاجم، والمترادف له معاجم، وتطرقوا لأثر السياق في التفريق بين المترادف والمتوارد والمشترك. وتكلموا عن القرائن السياقية، ودورها الحاسم في تمييز الدلالة في بعض المجازات، والكنايات، والمتشابهات اللغوية المُمْكنة.

من هنا جاء اهتمامنا بالموضوع، وشجعتنا هذه اللمحات على مواصلة البحث في دراسة السياق وتأثيره في الدرس اللغوي. فهي دراسة تقوم على الموازنة بين النظر اللغوي الحديث، وما كان قد جاء عند رواد البحث اللغوي العربي. واقتضى الأمر أن نخصص فصلا لتطور الدرس اللغوي الحديث، وما قدمه سوسير Saussure في دروسه من مساهمات حولت علم اللغة من علم يعتمد النظر التاريخي، إلى علم يركز على اللغة من حيث هي لغة as it's . وأن نشير لأبرز المنطلقات التي انطلق منها، وانتشر تأثيرها، وشاع، في المدارس اللسانية؛ كحلقة براغ، ومدرسة كوبنهاجن، ومدرسة باريس، والمدرسة اللغوية الإنجليزية، مع وقفة متأنية لدى آراء اللغوي جون روبرت فيرث Firth لما لآرائه من أثر جليّ في دراستنا هذه. وفي شيء من الاختصار تناولنا في الفصل المدرسة اللغوية الأمريكية، مسلطين الضوء على بداياتها، وتأثرها بمنهج سوسير الذي سبق ذكره. واختتمنا الفصل بالإشارة لبعض مفاهيمه الأساسية كالتفريق بين الكفاية والأداء، وبين البنية العميقة والسطحية، ومفهوم القواعد التوليدية والتحويلية، مقتصرين على ما له صلة بالسياق فحسب.

وتناولنا في الفصل ذاته نظرية السياق، وآراء بعض اللغويين في هذه النظرية، إضافة لمفهوم السياق نفسه. وكيف يتجلى هذا المفهوم في عملية بناء الكلام، وفهمه، مع الإشارة إلى المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها هذا المفهوم، وبعد أن استوفينا هذا الجانب لدى اللغويين الغربيين، تحدثنا عن اللغويين العرب، واحتكامهم للسياق في كثير من مستويات التحليل اللغوي، كالأصوات، والدلالات، والتراكيب ونحوها، والأساليب.

ويدورُ الفصل الثاني من هذه الدراسة حول موضوع السياق، وأثره في البحث الصوتي. وانطلقنا فيه من تحديد مقترح لمفهوم السياق الصوتي Phonetic Context وما يشيع في اللغات المختلفة من تغييرات نطقية تطرأ على الأصوات، وفقا لما يجاورها من أصوات، ضمانا لحسن السياق. واستقصينا الكثير من الظواهر التي يتغير فيها الصوت تغييرًا كليًا أو جزئيا فيما يُعرف بالمماثلة، والمغايرة، والإعلال، والإمالة، والهمز، والتخفيف، والتحقيق، وتنوع نطق الصوت الواحد بحسب موقعه من البنية، علاوة على التنغيم، والنبر، والوقف، والابتداء، والقلب المكاني، إضافة إلى جوانب أخرى كثيرة مما يقع تحت مسمى الفَنْلجة phonology ولتحقيق ذلك استقرينا الكثير من المصادر النحوية، واللغوية، القديمة والحديثة. وحاولنا الوقوف على مذاهب النحويين، واللغويين، في تعليلهم لهاتيك الظواهر، وعلاقتها بموضوع الصوتيات الخالص، فوجدنا آراءهم - على قِدَمها- لا تختلف عن تعليلات المحدثين.

أما الفصل الثالث، فقد جاء على وفق التدرج في الدرس اللغوي مخصصا لأثر السياق في الدرس الدلالي. وفي هذا الصدد لا بد لنا من تقديم التعريف بالمستوى الدلالي والعلم الخاص بهذا وهو علم الدلالة أو السيمانتيك semantics وتطوره. نظرا للمعطيات الجديدة التي يزخر بها هذا العلم مما يعد غريبا غير مألوف في الدراسات الدلالية العربية الموروثة. وقد جاء هذا التعريف مندمجا في تحديدنا لمفهوم السياق في البحث الدلالي لدى العرب. ولا بد من التوقف في هذه الحال إزاء مفهوم الأصوليين للمعنى، وأثر السياق فيه. كذلك موقف البلاغيين، والمعجميين، وتطرقنا لتصنيف المعاجم، وما تسوده من علاقات ثنائية بين الألفاظ. وكذلك ضروب التفسير التي تحفلُ بها.

ويأتي الفصل الرابع الذي هو تتمة لسلم التحليل اللغوي ليتناول أثر السياق في التحليل النحوي. فقد أوضحنا في هذا الفصل مدى التجديد الذي طرأ على دراسة التراكيب في النحو الحديث. سواء لدى المدرسة التوزيعية أو لدى التوليديين التحويليين، وأثر البعد الخارجي أي المقامي – غير المقالي- في دراسة التراكيب، وتفسير ما هو ملبس، أو غامض، ثم توقفنا عند تعريف النحاة للجملة، وأنواعها، وأقسامها، وتحليلهم لها، ووصفهم للعلاقات بين أجزاء التراكيب، مما يقارب في طبيعته بعض النظر النحوي الحديث. ولما كان السياق على نوعين، مقالي، ومقامي (حالي) فقد خصصنا فِصْلة لموقف النحاة من العامل الخارجي – غير اللغوي- في الاستقامة النحوية كعلم المخاطب ببعض عناصر التركيب، ومواقعها من الترتيب، ونوايا المتكلم، والظروف والملابسات المحيطة بالحدث الكلامي، ثم بسطنا القول في العلاقات التأليفية

أو السياقية التي شغل بها النحويون في تناولهم لتماسك الجملة الشكلي، مما أشار إليه، ونبه عليه تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها.

وبهذا الفصل تستكمل هذه الدراسة حلقاتها التي تبدأ بالصوت وتنتهي بالجملة.

وأضفنا إلى الفصول الأربعة التي تتألف منها الدراسة خاتمة قصيرة تتضمن النتائج التي نحسبنا توصلنا إليها من خلال البحث.

ولا بد لنا في نهاية الأمر من توجيه الشكر إلى أستاذنا الدكتور محمد السمرة – رئيس الجامعة الأردنية- الذي أشرف على هذه الدراسة، وتابعها من البداية، من الفكرة في الذهن إلى أن استوت دراسة مكتملة في أربعة فصول قرأها متتابعة فصلا تلو الآخر، وعرض لما فيها من أوهام، مدونا عليها ملاحظاته القيمة، وتصويباته المفيدة، ومقترحاته السديدة، التي أفدت منها أيما إفادة. فاستحق مني أجزل الشكر وأوفاه، وأعظم التقدير وأسماه.

ونتوجه بالشكر والعرفان لأستاذنا الدكتور إحسان عباس الذي اطلع على مسودة هذه الدراسة، ومنحها من وقته ما لم يمنحه لأي جهد آخر. على كثرة مشاغله، وازدحام وقته بالأعمال التي تأبى التأجيل. مما جعل لملاحظه، وتصويباته، أكبر الأثر في نفوسنا، وفي متن هذا الكتاب. والشكر أولا وأخيرا لكل من ساعد في إعداد هذه الدراسة طباعة وتنقيحا ولكل من قدم لي معونة مباشرة، أو غير مباشرة. والله نسأل أن نكون قد وفقنا بهذا الجهد في خدمة لغتنا العربية- لغة القرآن والحديث ولغة التراث ولغة الشعر والأدب الرفيع- فنظفر من ذلك بأجر المجتهد المصيب، وإلا فأجر المجتهد إذا أخطأ، وبالله التوفيق.

المؤلف

1 ايلول – سبتمبر 1990

الفصل الأول

اللغة والسياق

اختلف اللغويون وتباينوا في تعريفهم للغة، ولكنهم على الرغم من ذلك متفقون على أقل تقدير في أنها نظام من الرموز الصوتية يستخدمها الناس في التواصل فيما بينهم [1] ويختلف هذا النظام عن غيره من أنظمة الاتصال لدى الكائنات الحية الأخرى، فهو مزدوج يتألف من نظامين أحدهما صوتي والآخر دلالي، وهذا النظامان يمكن انتاج وحداتيهما الصوتية والدلالية وإعادة إنتاجهما. ولا تعتمد على أي علاقة طبيعية أو سببية بينها وبين ما تدل عليه من معانٍ. فأصوات الحيوانات التي تنم على الغضب مثلا أو الجوع لا يمكن أن تعبر عن شيء آخر في حين أن الصوت في اللغة يمكن أن يعبر عن معان متغيرة متباينة تباينا شديدا. ففي العربية مثلا نستعمل كلمة جلّ مرة للدلالة على الشيء الهين ومرة على الشيء الكبير العظيم. ويستطيع المتكلم أن يستخدم مجموعة من الأصوات للدلالة على شيء حسي ملموس وفي الوقت نفسه على شيء غير حسي، ففي العربية نستطيع أن نسمي اليد (راحة) (سأحمل روحي على راحتي) وهي تعني أيضا خلو النفس من التعب أو الهموم، وذلك شيء معنوي لا يلمس، ولا يحس، كقول من قال: " راحة النفس خير من راحة الجسد".

واللغة بنظامها هذا تتمتع بسمات جماعية، وأخرى فردية. فطريقة استعمالها تختلف من شخص إلى آخر، فالناس لا يتكلمون بطريقة واحدة، وإن كانوا يستخدمون نظاما صوتيا واحدًا، ولو أخذنا طريقة العاملات في خلية النحل لوجدنا انها تستخدم الطريقة نفسها في إرشاد بعضها إلى الحقل حيث الأزهار التي تجني منها الرحيق دون أدنى درجة من الخلاف. وهذا ينسحب على غير النحل من الحشرات،والطير، والحيوان. أما اللغة فهي في نهاية المطاف يمكن أن تكتسب بالتعلم، وتصبح جزءا من مكونات الشخص، وعنصرا حيويا من تكوين الفرد النفسي، والعقلي، ناقلا للثقافة، والتراث [2] .

وتختلف لغة الإنسان عن أنظمة الاتصال عند غيره، فتلك الأنظمة منغلقة على ذاتها، وغير تجريدية، فلا يمكن للحيوان، أو الطير، أو النحل، أن يجادل، أو يناظر في لغته، ولا يتأتى له أن يؤلف فقرة، أو نصًا، يتحدث فيه عن هذا النظام، أو عن نحوه، وأساليبه مثلما يتأتى للإنسان[3] .

---

1. Ronald, Introduction to Linguistics, New York, 2ed, 1977, p.3 Ward Hough,
2. Ibid, Pp.25- 28.
3. Boulton, Marjorie, The Anatomy of Language, London, 1978, Pp.6-9

من أجل ذلك حظيت اللغة منذ القديم بقسط وافر من الاهتمام والدراسة والبحث. وسميت البحوث التي تنصبُّ على دراسة اللغة تسميات كثيرة منها علم النحو، وعلم الصرف، وفقه اللغة، وفقه اللغة المقارن، وعلم الأصوات. ويضم هذه الأشياء جميعا مصطلح شديد الاتساع في دلالته، وهو مصطلح (علم اللغة العام). وهذا المصطلح شاع استخدامه، وتداوله، في القرن العشرين. ويتضمّن عددا من العلوم، كعلم الأصوات بفروعه من نطقيArticulatory وآليAcoustics ومن فونولوجي نظريPhonology وتطبيقي ومن نبرStress وتنغيم Intonation ومن اضطرابات النطق، واضطرابات السمع، إلى الظواهر التطريزية التي تهتم بموسيقى الكلام، وإيقاع الشعر[1].

وإلى جانب علم الأصوات يشتمل علم اللغة على علم المعاني، أو علم الدلالات، وعلم التراكيب أو النظم Syntax وعلم الأسلوب، أو الأسلوبية Stylistics. والمعروف أنّ هذه الفروع لعلم الأصوات ظهرت في العصر الحديث، وقامت على أساس البحث في اللغة من حيث هي لغة. لا من حيث الغاية، أو الأهداف التي تستخدم من أجلها. وفي ذلك يقول تشومسكي Chomsky إذا كان الهدف من الدراسة هو لغة الإنسان، ووظائفها العقلية، والنفسية، فإن علينا أولا أن نجيب عن السؤال: ما هي اللغة، لا لماذا هي؟[2] وما يذهب إليه تشومسكي سبقه إليه السويسري فردناند دو سوسير Saussure (1857- 1913) ونظرا لأهمية آرائه، وتأثيرها في الدرس اللغوي، فسنقف إزاءها وقفة متأنية، بيد أنها قصيرة. [3]

(1) سوسير والدرس اللغوي

يقسم تاريخ علم اللغة على مرحلتين، أولاهما مرحلة ما قبل سوسير، والثانية ما بعده، وكان هذا العلم قد اتسم قبل سوسير بنمطين من الدراسة، والبحث، الأول منهما هو فقه اللغة Philology والثاني هو علم اللغة المقارن. وقد شاع اسم فرانز بوب [4] وشاعت

1.خليل، محمد حلمي، مقدم: الصوتيات، لبارطيل، ترجمة وتقديم محمد حلمي خليل، المعهد الدوليللغة العربية، الخرطوم، ط1، بلا تاريخ، ص 6

2. Savill, Troike, The Ethnography of Communication, Basil Black well, Oxford,1ed, P.3,1982

3. Culler, Jonathan, Saussure, The Harvester Press, Britane, 1947, P.7

4. ولد في ألمانيا سنة 1791 وتتلمذ للفيلسوف ويندمان وأقام بباريس 4 سنوات وفيها تعلم العربية والعبرية والفارسية والسنسكريتية. له عدد من المؤلفات. انظر: زكريا، ميشال، الألسنية، ط2، بيروت، 1983،ص 273

دراسته حول نظام الجرّ في اللغة السنسكريتية. وفي القرن التاسع عشر تزايدت الدراسات التي ترى في اللغة وعاءً للفكر. وبرزت مدرسة في النحو تعرف باسم نحويو البلاط Port-Royal Grammarian وتعمق اللغويون في دراسة الصلة بين اللغة وعملية التفكير. واحتلت العلاقة بين اللفظ والمعنى حيزا كبيرا في المشكلات اللغوية التي تستدعي النظر [1] وهذا بدوره قاد إلى البحث في الجذور البدائية للغات. والغوص في معرفة الدوال ووظائفها الدلالية. واهتم هورن توكس Hoorn Tooks وأتباعه بالنظر إلى الألفاظ من حيث هي علامات.[2] وقطع العلماء في القرن الماضي شوطا كبيرا في دراسة الصلة بين اللغة ومجريات التفكير.

ويقال في أحيان كثيرة إن سوسير هو الأب الحقيقي لعلم اللغة الحديث. ولولا آراؤه التي وضعت دراسة اللغة في نظام متسق لما ظهر الكثير من نظريات اللغة في القرن العشرين. وكان قد أفاد من معاصريه إلا أن إميل دوركايم Durkheim وفرويد Freud هما أكثر معاصريه أثرا في أفكاره على مستويي علم الاجتماع وعلم النفس[3] .

ولد سوسير في جنيف (1857) والتحق بجامعتها في العام 1875 لدراسة الفيزياء والكيمياء. والاختلاف من حين لآخر إلى حلقات البحث في النحو الإغريقي واللاتيني. وتعاظم اهتمامه بالبحث اللغوي ليتوقف عن دراسته للعلوم في جامعة جنيف ويشد الرحال إلى لايبزغ لدراسة اللغات الهندو – أوروبية. ويصدر في العام 1887 أول مؤلفاته وعنوانه " مذكرات حول النظام الصوتي للصوائت في اللغات الهندو- أوروبية القديمة ". وليحاضر بعد ذلك في كل من برلين وباريس في الفيلويولوجيا. وفي العام 1891 يصبح عضوا نشطا في الجمعية اللغوية الفرنسية. ثم يعود إلى جامعة جنيف ليحظى بكرسي اللغات في تلك الجامعة، وليلقي سلسلة من المحاضرات في علم اللسان العام. وقد أتم هذه المحاضرات في شباط – فبراير من العام 1913 وفيه توفي. وتجمع هذه المحاضرات ، وتحرر على يدي اثنين من تلاميذه تشارلز بالي وإلبيرت سيشهاي وتصدر في كتاب بعنوان محاضرات في علم اللسان العام Cours de Linguistique Ge'neral [4].

أبرز ما جاء به سوسير مما كان له أكبر الأثر في النظرية اللغوية الحديثة تفريقه بين اللغة

---

1. Culler, Jonathan, Ibid, 56.

2. Ibid, P. 57 وانظر: Vachik, The Linguistic School of Prague, Indiana University Press, Bloomington, London, 2ed, (1970) P.15

3. Culler, Ibid, P.7

4. Ibid , Pp.13- 17

Langue والكلام Parol فالكلام في رأيه عنصر من عناصر اللغة أو اللسان. وأما العناصر الأخرى فتشمل الإجراءات غير اللغوية التي تصدر عن المتكلم وتؤدي دورا خطرا في التأثير على مصير اللغة ذاته.[1]

وبذلك تشمل دراسة اللغة جانبين، أحدهما: يتمثل في الكلام نفسه، والآخر يتمثل في دراسة الطبيعة المستقلة للغة من حيث هي نظام اجتماعي[2]. ويسلم سوسير بحقيقة هي أن العوامل الخارجية المؤثرة في اللغة مهمة، ودراستها تعود علينا بالفائدة، إلا أن التعرف على اللغة من حيث هي نظام لا يمكن أن يتحقق استنادا لهاتيك العوامل، بل لا بد من تفحّصها داخليا. ويشبه اللغة برقعة الشطرنج، فكما أن من المفيد معرفة أصل الشطرنج الفارسي، فكذلك من المفيد معرفة أصل اللغات وتاريخها. إلا أن هذا لن يكون مفيدا لدى من يريد اكتساب مهارات اللعب التي يتطلبها الفوز على اللاعب الآخر، إذ لا بد من المعرفة بطبيعة اللعبة، وكذلك لا مناص من التعرف على طبيعة اللغة[3].

لذا يعنى سوسير، ويهتم، بدراسة الوحدة اللغوية، وهي الصوت. فإذا اجتمع عدد من الأصوات تألفت الكلمة، وهذه الأصوات، أو الكلمات، متى تألفت لا تنم على طبيعة جوهرية تشير للمعنى، وإنما هي شكل صوتي يلفظ للدلالة على معنى. أي أن الصلة بين المعنى وذلك الصوت الملفوظ صلة عشوائية جرى التوافق عليها بين المجموعة اللغوية التي تتكلم بهذا الصوت أو ذاك. أي أنّ سوسير يثير الانتباه لكون العلاقة بين الدال، وهو الصوت، والمدلول، وهو المعنى، هي علاقة اصطلاحية، لا أكثر. والأدلة على هذا كثيرة. فالصوت الملفوظ نستخدمه في كثير من الأحيان للدلالة على معنيين أو أكثر، والسياق هو الذي يحدد أي المعنيين هو المراد. ولو كانت الصلة بين الصوت الملفوظ ومعناه جوهرية كالصلة بين النار والدخان لما ساغ، وجاز، للصوت الواحد أن ينم على معنيين.[4]

ويؤكد، في موقع ثان من كتابه المذكور، أن لدراسة اللغة جانبين، أحدهما يعنى بدراسة

1, سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي ومجيد نصر، دار النعمان للثقافة، جونية، بلا تاريخ، ص 31 .

2. السابق نفسه، ص 32 وانظر Bierwish, Manfred, Modern Linguistics, Muton Co, Hungary, (1971)P.16

3.المرجع السابق،ص ص 36- 37

4.السابق،ص 98. وانظر للمزيد: فضل، صلاح: نظرية البنائية في النقد الأدبي، الأنجلو- المصرية، القاهرة، ط1، (1978) ص ص 33- 37

التطور الزمني، والتاريخي، ووصف هذا النهج بالنهج التعاقُبي Dia chronical وثانيهما يهتم بدراسة العلائق القائمة بين أشياء موجودة، مستبعدًا أي تدخل زمني. وعبّر عن هذا بكلمة Synchronically وقد ترجمها بعضهم بكلمة مُتزامن. ويجب ألا تقوم الدراسة العلمية للغة في رأيه على الخلط بين الجانبين، وإنما لا بدَّ لها من أنْ تعتمد أحدهما، وتتجنب الخلط بين المتعاقب والمتزامن[1] .

(2)حلقة براغ

في أثناء إلقاء سوسير لدروسه اللغوية العامة في جامعة جنيف كانت قد بدأت في العاصمة التشيكية براغ مدرسة لغوية بالظهور عرفت فيما بعد بحلقة براغ اللغوية Linguistic Prague Circle ومن البداية كانت ثمة أفكار مشتركة، وأخرى تأثر فيها البراغيون بآراء سوسير مباشرة، والحق أن أول ظهور علني لهذه الحلقة كان في العام(1926) مع أن آراء باحثيها انطلقت لمواقع النشر قبل ذلك بقليل من الوقت(2).

ومن المؤلفات التي صدرت في وقت مبكر مؤلفات فيلهام ماثيسوس الذي أعد بحوثا في ضوء الفكرة الأساسية لدى سوسير، وهي دراسة اللغة دراسة وصفية بعيدة عن أي تصور تطوري أو تاريخي. وذلك ما سبق أن أشرنا إليه بالتزامنSynchronically ويتابع رومان ياكوبسون أبحاثه في عشرينات القرن الماضي.

وتخطو المدرسة المذكورة في العقد الثالث من القرن خطى كبيرة. نظرا لتزايد عدد العلماء التابعين لها، وتعاظم بحوثهم الجديدة. لاسيما في حقلي الفونولوجيا، وعلم الأصوات التنظيمي. ويقوم باحثوها بعقد عدد من المؤتمرات اللغوية كان الأول منها في أمستردام في (1932) والثاني في روما(1933) والثالث، وهو خاص بالصوتيات، عقد في لندن (1935). وفي

---

1. سوسير، السابق، ص 102 وانظر : Culler, Ibid, P.35
2. Vachek, Ibid, The Linguistic School of Prague, p.4
3. Ibid, Pp.4- 5 ولم نعثر في المراجع المتاحة على ترجمة لماثيسوس أما رومان ياكوبسون فقد ولد بموسكو 1896 وأبدى من بداياته اهتماما باللهجات والفولكلور واطلع على أعمال سوسير والفيلسوف هوسيرل. وفي العام 1917 أسس مع جماعة من الطلبة النادي اللغوي بموسكو، ومنه انبثقت مدرسة الشكليين الروس. وفي 1920انتقل إلى براغ، وأسس فيها النادي اللغوي الذي انبثقت منه حلقة براغ ثم غادرها إلى باريس ودرَّس في جامعة مزاريك مبلورا نظريته في الخصائص الصوتية الوظائفية، مطورًا الفكرة السائدة عن الفونيم، وعن المورفيم. وانتقل في العام 1939 إلى كوبنهاجن ودرس في جامعتها، وفي جامعة أوسلو في النرويج، بعدها غادر إلى الولايات المتحدة، ودرس في جامعة أنديانا. وفي 18 يوليو/ تموز 1982 توفي. انظر المسدي، عبد السلام: الأسلوب والأسلوبية، تونس، الدار العربية للكتاب، ط1، 1977 ص 241

المؤتمر الذي عقد بأمستردام أطلق على هذه المدرسة اللغوية الاسم الذي أصبحت تعرف به وهو "حلقة براغ "[1] Le École de Prague .

وقد تلقى علماء براغ آراء سوسير في شيء من الدهشة، وذلك عندما أعيدت طباعة كتابه ثانية، وشدهم إليه بصفة خاصة تفريقه الواضح بين اللغة والكلام. إلا أن ما يجعله أكثر من غيره تأثيرا هو كلامه على الدراسة الوصفية للغة بدلا من الدراسة التاريخية، أو المعيارية. أي تفريقه بين الثابت المتزامن، والزمني التعاقبي. وكانت هذه الفكرة من أشد الأفكار أثرًا في بحوثهم إلى جانب تأثرهم بماثيسوس الذي سبق ذكره [2]. وأثارهم وصفه للعلاقة بين الوحدة اللغوية، أي الدال، وما ترمز له، أو تحيلنا إليه، وهو المدلول. يقول كارشيفسكي: الصلة التي تقوم بين اللفظة، أو العلامة اللغوية sign ومعناها صلة عشوائية (اعتباطية)arbitrary ومما يؤكد ذلك، ويؤيده، أن هذه العلامة من طبيعتها أنها ترمز لغير معنى. وتستطيع القيام بغير وظيفة من الوظائف. كذلك الوظيفة الواحدة يمكن أن تؤدى بغير علامة من العلامات. فكلُّ علامة لغوية تستطيع أن تكون من العلامات المشتركة، والمتباينة، اعتمادا على السياق الخاص Particular context الذي تتبوأ موقعها فيه[3] .

ويهتم علماء هذه الحلقة بالجانب الصوتي، اهتماما كبيرًا، وهذا أحد وجوه التأثر بسوسير وكتابه سالف الذكر. ويتجلى هذا الجانب في إلحاحهم على الفونولوجي، والمورفولوجي. وتبعا لذلك نجدهم ينظرون للغة بوصفها شبكة من العلاقات، أو مجموعة من الأنظمة المتداخلة، وهذا ما عناه فونوغرادوف بقوله " اللغة نظامٌ من الأنظمة " [4]. وإلى هذا يُعزى اهتمام البراغيين بالنظم، والنحو، من حيث دوره الوظيفي. وعني ماثيسوس بتحليل الجملة من جهتين هما: الفكرة theme التي تدور حولها، وهي التي يجري استخلاصها من الملفوظ القولي، أو من السياق المتقدّم على اللفظ preceding context وأما الجهة الثانية، فهي الخبر. أي المعلومة الجديدة التي تنقلها العبارات إلى السامع أو القارئ. وهو ما يسميه بعض النحويين موضوعًا ومحمولا، أو مبتدأ وخبرًا، أو مسندًا ومسندًا إليه.

---

1. Vachek, Ibid, P.10.
2. Ibid, Pp.16- 19
3. Ibid, P . 31 و انظر : Culler , Ibid, Pp.19- 23
4. من أشهر اللغويين الروس(1895- 1969) شارك في مؤتمرات حلقة براغ متأثرا بسوسير والكلمة من خطاب ألقاه في أحدها. ومن مؤلفاته النثر الأدب، و لغة الأدب الإنشائية، ونظرية ا لخطاب الأدبي. انظر المسدي، عبد السلام، الأسلوب والأسلوبية، مرجع سابق، ص 247

topic and comment ويستنتج من دراسته لنظم العبارة بالإنجليزية أن المبتدأ فيها دائما هو المتقدم، إلا في الحالات التي يُستخدم فيها نوع آخر من البناء النحوي، كالمبني للمجهول passive voice. [1]

ويستكمل كارشيفسكي بحوثه بمقارنة الأبنية النحوية للإنجليزية مع الأبنية النحوية في اللغتين التشيكية والسلافية. ويتأثر بنتائج هذه البحوث كثيرون منهم النحوي الأمريكي نوم تشومسكي الذي يتجلى تأثره هذا في طريقته التي تقوم على أن في القواعد النحوية نوعين أحدهما توليدي والآخر تحويلي، وفي هذا شبه كبير بطريقة البراغيين في تناولهم لهذا الموضوع تحديدا[2].

ويعنى ياكوبسون، وهو أكثرهم تأثرا بسوسير، بتحليل الحدث الكلامي speech act ويضع اسماء جديدة لضبط عملية التحليل، فأطلق على المتكلم اسم المرسل، وعلى السامع المخاطب اسم المرسل إليه، وعلى الملفوظ الكلامي اسم الرسالة، وعلى الظرف الذي يحيط بالاتصال اسم السياق، وعلى الوسيلة الناقلة للكلام الملفوظ اسم القناة، وعلى الرموز اللفظية التي يتألف منها نسيج الرسالة اسم الشيفرة، فلكل ركن من هذه الأركان الستة تأثيره في التواصل الناجح. وقد يكون أثره سلبيا فيكون التواصل غير ناجح. وتسمى هذه الأركان بالعوامل السياقية، وهي التي لا تتم عملية التواصل إلا بها [3].

ولكي ندرس أي خطاب ملفوظ علينا أن نعرف المتكلم وشخصيته وموقعه من المجموعة التي يخاطبها من حيث الوضع الاجتماعي، ومن حيث انتماؤه، وثقافته، وعناصر كلامه الشخصية، كاللهجة والنبرة وإلحاحه على تكرار ألفاظ معينة، أو عبارات خاصة، ويبدو في هذا الجانب من الدراسة اللغوية أن الباحث غير معني برصد البعد الاجتماعي، بالمعنى الذي حدده سوسير، في مفهومه للسان. أما السامع(المرسل إليه) فتندرج تحت هذا العامل دراسة التنغيم والأصوات غير للغوية التي تصاحب عملية الكلام، وأي إشارات أخرى. وأما نوع الكلام ومادته فقد يكون شعرا [4] منظوما وفي هذه الحال يعنى المتكلم

---

1. Vachek, Ibid, p.91. .

2. Ibid, P.94. .

3. فضل ، صلاح: نظرية البنائية ،مرجع سابق، ص ص 398- 399 وانظر : الغانمي، سعيد، الاستعارة عند ياكوبسون، الأقلام، بغداد، ع 3 ، آذار (مارس) 1988 ص 53

4. Vachek, Ibid, P.35

لاسيما إذا كان الشعر شعرا غنائيا بوصف مشاعره الخاصة، وعواطفه، وأي كلام عن الحقيقة يأتي في مثل هذا النظم مندرجا في الوظيفة التعبيرية للغة. وعلى العموم ترتقى اللغة – في هذا السياق- بوظيفتها التوصيلية التي توجب على المتلقي أن يفرق بين ما يقال له على سبيل الأمر، أو الطلب، ليرفضه، أو ينفذه [1] .

والواقع أن تأثر علماء اللغة بآراء سوسير تأثر جليٌ، وواضح. ففي فرنسا يأخذ فندريس Vendryes برأي سوسير فيما يتعلق بأهمية الصوت اللغوي، والتقليل من شأن الكتابة بصفتها عاملا مثبتا لأوضاع اللغة. لذا يذهب مذهب من يرى فيها جانبين: الأول سمعي نطقي، والآخر بصري. وهو الذي يتجلى في الكتابة[2]. ويقسم الدوال على قسمين اثنين هما: دوال النسبة، والثاني دوال الماهية. وكلاهما له أثره البين في الصورة اللفظية التي ترتبط في الأذهان بمفهوم معين. [3] وهذا لا يعدو كونه ترديدا لرأي سوسير في عملية الاتصال باستخدام الوحدات اللغوية، وتكوين الصورة السمعية والنطقية والمفاهيم التي تنشأ عن ذلك في الذهن[4]. ويأخذ هنري لوفيفر بالمبدأ الذي سعي لتأكيده سوسير من حيث أن الوحدات اللغوية مجموعة من العلامات التي لا ترتبط بمدلولاتها بأي رابط سببي أو طبيعي، وأن اللغة نظام من العلامات لا يختلف عن أنظمة الاتصال الأخرى التي تحدد بها أنظمة السلوك في الحياة الاجتماعية [5]. ويأخذ أيضا بمبدأ التفريق بين اللغة والكلام، مؤكدا أن اللغة ظاهرة اجتماعية شاملة في حين أن الأشكال الأخرى للاتصال الكلامي منها، وغير الكلامي، في حياتنا الاجتماعية، ترجع في تكوينها لمستخدمها[6].

ويعكف علماء اللغة في كوبنهاجن على تأصيل نظرية جديدة في اللغة في ضوء الأفكار الجديدة لسوسير. وهذه النظرية توصف عادة بالتعليقية Glossematics وهي تقوم على سلسلة من المبادئ المأخوذة عن سوسير، ووضعتها بعد الأخذ موضع التطبيق. فهم يزعمون أن اللغة شكل لا جوهر، وهذا هو رأي سوسير في العلامة اللغوية. ولا يظهر جوهر اللغة عندهم إلا في التطبيق، وهذا هو رأي سوسير أيضا في استخدام العلامة.

---

1. Vachek, Ibid, P.36

2.فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو ألأمريكية ، 1950 ص 32

3.السابق ص ص 105- 106

4.سوسير، الدروس، مرجع سابق، ص ص 88- 89

5.لوفيفر، هنري: اللسان والمجتمع، ترجمة مصطفى صالح، وزارة لثقافة، دمشق، 1983 ص 185

6.السابق نفسه، ص 311

فالجوهر، إن لم يتمثل في بنية ما، أي علامة، لا يعدو كونه شيئا ضبابيا خاليا من أي قوام فعلي. فاللغة عند هيلمسليف [1] شبكة من العلاقات، أو بكلمة أدق، شبكة من الوظائف ،وهي كيان مستقل ذو علاقات داخلية[2] .

(3) المدرسة اللغوية الإنجليزية

تختلف المدرسة اللغوية الإنجليزية عن غيرها من المدارس في أنها لم تتأثر بسوسير وآرائه في جانبه الإيجابي فحسب، بل جاء تأثرها به في إطار الرد على بعض مقولاته الأساسية أيضا. وفي مقدمتها تأكيده أن الكلام فردي الطابع ولا صلة له بالبعد الاجتماعي. ويرجع هذا الموقف من لدن المدرسة الإنجليزية إلى أصول قديمة درجت عليها. فمن العلماء السابقين الذين أثروا في هذه المدرسة الألماني هامبولدت Humboldt وهو أحد أنثروبولوجيي القرن التاسع عشر، ويؤثر عنه القول: إن اللغة لا تعدو أن تكون انعكاسا للواقع الاجتماعي والثقافي والنفسي، وهي تمثيل لهذه العناصر مجتمعة.[3]

وتأثرت المدرسة الإنجليزية بآخر هو ميشيل برايال Bréal الفرنسي مؤلف الكتاب علم الدلالة Semantique الذي نقل إلى الإنجليزية بالعنوان ذاته وصدر في لندن عام 1900 [4] وانتقلت آراؤه التي عبر عنها في كتابه هذا إلى البحث اللغوي الإنجليزي. تضاف لهذه المؤثرات آراء الباحث اللغوي الألماني دارمستتر Darmesteter مؤلف الكتاب الموسوم بعنوان حياة الألفاظ La Vie de Mote وفيه يرى رأيا جديدا، فحياة الألفاظ تتأثر بعوامل ثلاثة، هي:

1.العامل المنطقي

1.هيلمسليفHjelmslev (1899- 1965) تتلمذ في باريس لأنطوان مييه Meillet وشارك في إنشاء النادي اللغوي بكوبنهاجن سنة 1931 من مؤلفاته مقدمة في النظرية اللغوية، ومقدمة في اللغة، ومحاولات لغوية.

2. فضل ،صلاح: النظرية البنائية، مرجع سابق،ص 109

3. Ducrot, Todorov, Encyclopedic Dictionary of Socio- Linguistics, P.62 وانظر لمزيد من التفاصيل: Humboldt, Wilhem, Conception of Linguistics, Roger- Brown, Muton, 1967, Pp. 24- 39 يذكر أن هامبولدت هذا (1767- 1835) من أساتذة فرانكفورت، وكوبنهاجن، وزار عددا من البلدان، منها باريس، والباسك، وعين سفيرا في لندن. وفيها التقى فرانز بوب الذي سبق ذكره في هذا الفصل، وترأس جامعة برلين، وتوفي سنة 1835.

4. وبرايال عالم لغة فرنسي صدر كتابه المذكور بباريس سنة 1897 انظر: Firth, J.R. Papers in Linguistics, London, P. 15

2.العامل النفسي

3.العامل الاجتماعي [1]

وثمة لغوي آخر تأثرت به مدرسة لندن وهو الفرنسي أنظوان مييه الذي سيأتي ذكره لاحقا، فقد رأى هو الآخر رأيا جديدا، فاي تغيير دلالي يطرأ على اللفظ مرده إلى السياق، أو إلى الارتباط بتداول سياقي معين، يتبعه اطراد في تداول هذا اللفظ بهذا المعنى.[2] وقد تعاور هذه الأفكار، وتداولها، غير قليل من الباحثين الذين مهدوا ووطأوا لظهور المدرسة الإنجليزية. ومنهم سبربر Sperber الذي يؤكد أن اللفظة التي تكتسب معنى جديدا تكتسبه من الوظيفة التي يمنحها إياها السياق[3] وانتهت هذه الآراء والأفكار إلى برونسلاف مالينوفسكيMalinowsky [4] الذي تأثر بإميل دور كايم وآرائه حول الأثر الاجتماعي في اللغة. وكانت له بحوث ذات طبيعة أنثروبولوجية توصل من خلالها لنتيجة في غاية الأهمية، وهي تأثر أنماط الكلام بأنواع الحرف والمهن التي يمتهنها ويحترفها المتكلمون. فالكلمات التي يشيع تداولها بين أفراد مجموعة مهنية معينة تختلف عن تلك المفردات التي تشيع لدى مجموعة مهنية أخرى. فصيادو الأسماك، مثلا، يستخدمون ألفاظا وتراكيب في المخاطبات تختلف عن تلك التي يستخدمها الحمالون. واستدل من دراسته هذه أن الألفاظ الخاصة بأوساط هذه ا لجماعات لها وظائفها العملية وعلى دارسي اللغة أن يتأملوا هذه الوظائف [5].

وقد ابتكر مالينوفسكي مصطلحا جديدا وهو Phatic Communication وهو مصطلح يعني به ضربا من الاتصال الذي لا يتغيا نقل الأفكار، أو المعلومات، ولكنه يسعى لتقوية الأواصر الاجتماعية بين مستعملي اللغة بالدرجة الأولى، مثال ذلك عبارات المجاملة، والتحية، وهذا التواصل في نظره يمثل وظيفة من وظائف اللغة [6]. وتعكف المدرسة الإنجليزية على دراسة هاتيك العبارات، وصلاتها بالجماعات، مؤكدة أن اللغة جسرٌ للتعاون بين الأفراد.

---

1. Firth, Papers in Linguistics, p11
2. Ibid, p.13
3. Firth, Pp.13- 14
4. لغوي وأنثروبولوجي بريطاني عاش ما بين 1884- 1942 يقوم منهجه على مبدأ التحليل البنيوي الوظيفي من مؤلفاته البارزة ديناميكية التغيير الثقافي، بحارة غرب المحيط الجسورون 1922 انظر= فهيم، حسين: الأنثروبولجيا، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط1، 1986، ص ص 164- 176
5. Firth. Ibid, p.30 وانظر ص 143 وللاستزادة. Vachek, Ibid, p.33
6. انظر لتفسير هذا المصطلح الخولي، محمد علي: معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص 208

وفكرة مالينوفسكي عن ترابط اللغة والظرف الاجتماعي وجدت صداها العميق لدى عالم اللغة البريطاني جون روبرت فيرث وتلاميذه[1] فقد أعجب بهذه الفكرة إعجابا شديدا. واستطاع أن يعيد صياغتها بما هو أوضح منها عبارة، وأكثر فائدة. ويقفنا فيرث لتوضيح هذه الفكرة إزاء الجملة الآتية أنا قادمٌ غدًا : I am coming tomorrow فمن هذه الجملة يتلقى السامع عددا من الاحتمالات، أولها النفي لمن يظن أن القدوم الآن، وليس غدا. ويمكن أن تكون وعدا بالقدوم لمن كان يرتاب في حضور المتكلم من سفره مثلا. وثمة احتمال آخر، وهو أن يفهم منها التهديد، أو الإنذار، وتوعد المخاطب بما لا يسره إن كان بين المتكلم والمخاطب نشوز أو شنآن. وتحليل هذه الاحتمالات التي لا تقل عن الستة يوحي لفيرث بما هو أكثر المصطلحات أهمية في الدراسات اللغوية المعاصرة، وهو سياق الحال situational context الذي يشبه في معناه مصطلح المقام في قولهم لكل مقام مقال. وهو على أي حال ليس جديدا فقد سبق مالينوفسكي لاستخدامه غير أن فيرث توسع في الاتكاء على الفكرة التي يتضمنها هذا المصطلح في دراسته لغير قليل من الخطابات، والنصوص، متناولا ما يحيط بها من ظروف، سواء أكانت تتعلق بالمشاركين في الكلام، أم بالمكان، أم بالزمان، أم بالموضوع الذي هو مدار الخطاب وفحواه، ووظيفة الخطاب ومرماه[2]، وهو شيء يذكرنا بموضوع السياق في نظرية ياكوبسون المعروفة بنظرية الاتصال، وموقع السياق من تلك النظرية[3].

(4) المدرسة الأمريكية

في الوقت الذي شرع فيه فيرث بتطوير بحوثه، كانت حلقة براغ توسّع مجالات البحث في وظائف اللغة. وانتقلت هذه الأفكار بسرعة إلى أميركا عن طريق الجهود اللغوية التي قام بها اللغوي المعروف إدوارد سابير Sapir الذي احتل بجهوده موقعا مهما في الدراسات

1.(1890- 1960) اهتم بدراسة اللغات الشرقية إذ كان قد عاش مدة في الهند وتأثر بنظريات الهنود اللغوية وبآراء مالينوفسكي وحاضر في جامعة لندن في موضوعات الدراسات الشرقية والإفريقية وهو أول من درس هذه المادة عند إقرارها عام1944. واهتم بصفة خاصة بالمكون السوسيولوجي للدراسة اللغوية، وبالدلالة، وبالبنية، والنظم، انظر: زكريا، ميشال: مرجع سابق ،ص 288 ومن أبرز مؤلفاته بحوث في علم اللغة ، وكتاب Tongues of Men and Speech وللمزيد انظر Mitchell, T.F, Principles of Firthian Linguistics, Longman, London, 1st, .1975

2. Vachek , Ibid, Pp. 63- 65.

3. راجع ما ذكر عن ياكوبسون وحلقة براغ، وانظر فضل، صلاح: نظرية البنائية، مرجع سابق، ص ص 398-399

اللغوية، وحركة التطوير اللساني الحديث.[1]

عني سابير باكتساب اللغة، ملاحظا أن تعلم الإنسان للغة مختلف عن تعلمه لأي شيء آخر. كالمشي مثلا. فما إن يعرف الطفل المشي حتى يتوقف عن تعلمه، في حين أن الطفل يستمر في تعلم الكلام، واكتسابه، مدى العمر. ويخضع تعلمه هذا، واكتسابه، لما يحيط به من ظروف. ولا يمكن أن يخضع لنمط واحد منها، أو لقولبة محددة. فالكلام نشاط متغير، فكلما انتقلنا من مجموعة لغوية، أو متكلمة، لأخرى، وجدنا ما هو مختلف. وهذا النشاط يبذله الإنسان طواعية، وهو جزءٌ من تراثه الثقافي، وهذا التراث لا يختلف في طبيعته وقيمته عن الدين أو المعتقدات أو العادات أو الفنون التي تميز الإنسان عن غيره، مثلما تميز شعبا عن شعب[2] . واهتم سابير بدراسة العادات النطقية، والتبدلات الصوتية بحسب الزمان والمكان، مذكرا بتركيز كل من سوسير وحلقة براغ على الميدان الفونولوجي[3] . ويذهب إلى القول بتأثير الفروق الاجتماعية على التبدلات النطقية، فلو درسنا هذه التبدلات لدى طبقة اجتماعية في لندن، وقارناها بالشيء ذاته لدى الطبقة نفسها في نيويورك، لوجدنا الفرق شاسعا، والبون كبيرا، في التبدلات النطقية لدى الطبقتين. وهذا لا يتنافى مع تسليمه بأن لكل فرد من مستعملي اللغة أثره القوي في تشكيل عاداته النطقية، وطرائقه في انتقاء الألفاظ، أو الحروف، أو التراكيب[4].

عنيت المدرسة الأمريكية أيضا بالتحليل البنيوي للجملة. وهذا باب من النظر يعزى التركيز عليه لمؤلف كتاب دليل القارئ للغات الهندو- أمريكية، وهو فرانز بواز Boaz الذي خلص فيه بنتيجة تتلخص في أن لكل لغة من اللغات ما تختلف به عن غيرها، على الرغم من وجود مظاهر مشتركة، وهذه الاختلافات تتجسد في النظام النحوي، والنظام الصرفي. لذا شاع لدى اللغويين الأمريكيين الاهتمام بالنحو. وبرز في هذا اثنان أولهما تشومسكي صاحب نظرية القواعد التوليدية، والتحويلية، والآخر هو زيلغ هاريس

1.ولد إدوارد سابير في بوميرانيا في ألمانيا عام 1848 وارتحل إلى الولايات المتحدة ولما يتجاوز الخامسة من عمره. نشر أول بحث له عن لغات الهنود الحمر الأمريكيين. ودرّس في جامعة شيكاغو وجامعة ييل. وهو من أوائل الباحثين الذين أولوا الصلة بين اللغة والأنثروبولوجيا كبير اهتمامهم توفي سنة 1939 ومن أبرز كتبه وأكثره تداولا كتاب اللغة Language الذي صدرت الطبعة الأولى منه عام 1921

2. Sapir, Language, 1st ed, New York, 1949, P.4

3. Sapir, Ibid, Pp. 43- 44

4. Ibid, Pp.147- 148

صاحـــب النظرية التوزيعية. وكلاهما تأثرا باللغوي البنيوي بلومفيلد. صدر كتاب بلومفيلد "اللغة" عام 1931 وفيه اقترح اعتماد طريقة في تحليل الجملة تقوم على تحديد العناصر الأساسية في بنائها؛ كالمكون الاسمي، والفعلي، وما يظهر فيها أحيانا من مورفيم للربط، والإسناد. وقد أثارت طريقته هذه جدلا، إذ هي تقتصر على الجملة القصيرة، ولا تجيب عن الأسئلة المتعلقة بكفاية المتكلم الذي يستطيع أن يؤلف جملا، ويفهم جملا، لم يسمع بها من قبل، ولا بما يماثلها من حيث الشكل أو الفحوى. وأصـــدر زيلـــغ هاريس[1]Harris سنة 1952 كتابا بعنـوان" تحليل الخطاب" Discourse Analysis أوضح فيه أن اللغة تتألف من عدد لا متناه من المورفيمات الحرة، والمقيدة، وأن لكلّ نوع من المورفيم موقعا في التركيب، لا يملؤه إلا هذا المورفيم، على وفق الصيغة. فالاسم له موقع، والفعل له موقع، والحرف له موقع، وهكذا. وتطرق لمحوري البناء الخطي(المجاورة) والرأسي(الاستبدال) وأكد أن أي تغيير في أحد الركنين يتطلب في كثير من الأحيان تغييرا في الركن الآخر. والحدث الأكثر اهمية في النحو الأميركي صدور كتاب الأبنية النحوية Syntactic Structures لتشومسكي[2] .

جاءت آراء تشومسكي ثمرة لأعمال من سبقوه: سوسير، وفرانز بواز، وإدوارد سابير، وبلومفيلد، وهاريس، وكلٍ من تروبتسكي Trubisky [3] ورومان ياكوبسون. وعمد للتوليف بين هذه الأفكار وفقا للأساس السيكولوجي، والعقلي، الذي عُني به إلى جانب المنطق الرياضي[4] . وتبعا لذلك يصبّ تشومسكي جام اهتمامه على اكتساب اللغة مستخدمًا مصطلحًا جديدًا هو السليقة، أو الكفاية competence وهو يعني القدرة اللغوية الكامنة لدى مستعمل اللغة إذا نشأ عليها منذ صغره. والأداء Performance وهو يعني بهذا: تجلى تلك القدرة في أثناء كلامه، أو استعمالـه للغته بأي طريقة كانت

1.لغوي أميركي من أصل روسي ولد عام 1909 تجنس بالجنسية الأمريكية عام 1921 درس في جامعة بنسلفانيا منذ سنة 1931 مبتكر ما يعرف بالتيار التوزيعي لكنه تأثر بأحد لاميذه وهو تشومسكي وتحول إلى التيار التوليدي. من مؤلفاته مناهد البنيوية اللغوية Methods in Structural Linguistics والأبنيةالرياضية في اللغة Mathematical Structures of Language زمقالات في علم اللغة وللمزيد انظر الفصل الرابع.

2.شومسكي، نعوم: البنى النحوية، ترجمة يوئيل عزيز، ط1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1987 .

3.نيقولا تروبتسكي 1890- 1938 المؤسس الحقيقي للفونولوجيا في علم اللغة الروسي صدر له كتاب مبادئ الونولوجيا. وقد ترجم للفرنسية عام 1949 توجه غلى علم اللغة العام الوصفي انظر: زكريا، إبراهيم: مشكلة البنية، ط1، مصر: 1976 ص62

4. Manfred, and Bierwish, Modern Linguistics, translated by Muton and co.(1971)P.54

وإنتاجه لعبارات وملفوظات لم يسمع بها من قبل، كذلك استقباله وفهمه لعبارات وملفوظات لم يمر بها قبلا. إذ إن من سمات اللغة – لغة الإنسان- أنها تتضمن عددًا من القواعد التوليدية التي يكتسبها منذ صغره، تضاف إليها قواعد أخرى تحويلية يكتسبها من الاستعمال. وهذه الخاصية المزدوجة تمنح الكلام الملفوظ بنية مزدوجة أيضًا، وصفها بالبنية العميقة والبنية البرانية[1] . فالجملة المبنية للمجهول مثلا بنية برانية لأخرى عميقة هي المبنية للمعلوم، وبحدسه يدرك مستعمل اللغة العلاقة ما بين البنيتين. فـ(كُتبَ عليكمُ الصيامُ) المبنية للمجهول تتضمن على مذهب تشومسكي بنية مضمرة هي كتب الله الصيامَ عليكم. زيدت في هذه الجملة قواعد تحويلية هي البناء للمجهول، وحذف الفاعل الحقيقي(الله) وتغيير الرتبة، بتقديم عليكم على المفعول به الذي أصبح يحتل رتبة الفاعل، وقيل له نائبًا عن الفاعل.

ومما يتصل بالسياق عني تشومسكي بكل من المتكلم والمتلقي؛ فالحديث عن الكفاية شيء يختص بالمتكلم، وبديهته اللغوية، وعلمه بلغته، والحديث عن الأداء يتضمن مراعاة المتكلم لما ينتظره المتلقي منه. فالمتكلم عندما يؤلف عبارة يتعرض لسلسلة من العمليات الذهنية المعقدة، كظهور الفكرة theme ثم الرغبة في التعبير عنها، ثم الغاية من جعل هذا التعبير ملفوظا يتلقاه شخص آخر أو آخرون[2] . ويتصف موقف الآخر عادةً بالذكاء والحرص على التدقيق فيما يقوله المتكلم عن هذه الفكرة، وكيف يقوله، والدليل على هذا السرعة التي تتجلى عادة في تصحيح السامع لأي خطأ يرتكبه المتكلم، أو تذكيره بما نسيه، أو مقاطعته إذا كانت العبارة غير مقبولة صوتيا، أو نحويا، فإذا قال المتكلم He ate a good deat سارع المتلقي ودون انتظار لاستبدال meat بكلمة deat. [3] فسَمْعُ المتلقي يتقبل العبارة في هذه الحال، ولا يتقبلها فيما سبق.

ولهذا يفرق تشومسكي بين الكفاية والسليقة في الكلام المكتوب، والكلام المحكي. ففي الكتابة ثمة ما يكفي من الزمن لإحداث التكيّف المطلوب في طبيعة العمل السيكولوجي، بحيث يتاح لصاحب الكلام المكتوب أن يراعي القواعد التي سبق له أن اختزنها في ذهنه، وثمة وقت كاف للتذكر، كالوقت الذي يجده لاعب الشطرنج ليفكر في الخطوة التي عليه القيام بها، وما الخطوة المقابلة. وهذا- بطبيعة الحال - لا يتأتى للمتكلم

---

1. Ward Hough, Ronald, Introduction to Linguistics, p.117.

2. Menfred Ibid, p.64.

3. Ibid, p.68 .

في الاتصال الشفوي[1] .

ويرى شومسكي أن من المفترض أن يصغي المتلقي لما يقال قبل أن يقرر ما إذا كان هذا الذي يسمعه صحيح أم لا. وها هنا تبرز أهمية السياق في تحديد البعد الدلالي للوحدة اللغوية فمثلا كلمة landing في العبارة الآتية The landing was dangerous كلمة ملبسة إذ على المتلقي اختيار واحد من المعاني المحتملة الثلاثة لهذه الكلمة، غير أنه لن يتردد في معرفة هذا المعنى إذا قيل: The landing was high فاقتران الكلمتين ينفي اللبس[2]. وعلى هذا النحو يقر تشومسكي بدور السياق في تحديد المعنى على الرغم من أنه يعنى أساسا بالجانب الشكلي للتركيب.

وفي كثير من بحوث تشومسكي وتلاميذه يجري التوكيد على أن معاني الكلمات تتغير بحسب الظروف السياقية، وأن مضمون الحدث الكلامي لا يحدده الملفوظ فحسب بل ثمة معان لا يصرح بها المتكلم، وهي تلك التي يمكن الاستدلال عليها بالعودة إلى الظرف الذي أحاط بكل من المتكلم والمتلقي[3]. ويتناول تشومسكي بناء على ذلك ما يعرف بالدلالة التوليدية Generative semantic وهي البحث في الانحراف الدلالي الناجم عن تغير معاني المفردات إلى جانب الافتراض الذي يضمره المتكلمون [4] وهو القريب مما يسمى لدى علماء الأصول بالعدول عن أصل الوضع.

وقد صنفت الدلالة لدى التوليديين في نوعين أحدهما داخلي، وهو الذي يستخرج من التركيب نفسه، والآخر خارجي وهو المقيد بالظروف التي تتيح لكل من المتكلم والمتلقي تعيينها اعتمادا على السياق المحلي، ووقوعه في مجال إدراكهما الحسي. وهذا النوع من الدلالة لا يمكنه أن يظهر إذا كان طرفا الاتصال متباعدين، مثلما هي الحال في المخاطبات عبر الهاتف مثلا أو في البث الإذاعي أو المراسلة[5]. ومن العناصر المساعدة في الدلالة الخارجية الإشارات والرسوم وإمارات الوجه[6]. والمتأمل فيما سبق يلاحظ عناية اللغويين المحدثين المبالغ بها في نظم الكلم[7] . وهي عناية الغرض منها معرفة

Menfred, Ibid, p.69.1

Ibid, p.59 .2

3.فاخوري، عادل: اللسانيات التوليدية التحويلية، ط1، بيروت: دار لبنان الجديد، 1980، ص 78- 79

4.المرجع السابق،ص 80

5.السابق، ص 85

6.السابق، ص 86 وسوف نرى في نهاية هذا الفصل كيف يبين توارد الخواطر الشبه فيما يقوله الجاحظ (255هـ) والغزالي (505هـ) وما يقوله التوليديون عن الدلالة الخارجية والتقارب الشديد كوقع الحافر على الحافر.

7.حسان، تمام، الأصول، ط2، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988، ص ص 263- 371

أوسع بقدرة اللغة على الإفصاح عما في نفوس المتكلمين، وأن تكون، في الوقت نفسه، وسيلة اتصال تحمل في ثناياها وظائف تعبيرية. ومن ذلك التقريب بين المتباعدين، وتجعل من شهود الحدث الكلامي شهودا ملمين بدقائق الأحوال النفسية بعضهم لدى بعضهم الآخر. ولذلك نرى اللغويين على اختلاف اتجاهاتهم، وتباين أنظارهم، ومشاربهم، وميولهم الفلسفية، والعلمية، يولون السياق اهتماما كبيرًا، سواء في دراساتهم للجانب الدلالي أو النحوي أو الصوتي. فللسياق أثره الجليُّ في تمكين السامع، والقارئ، على السواء، من تقبل الرسالة، وتسلمها من المتكلم. وله دوره أيضا في إيضاح الوحدات اللفظية، والتفريق بينها من حيث المبنى والمعنى، لأمْن اللّبس.

وللسياق أثره الذي لا ينكر في اكتساب الألفاظ دلالاتٍ، ومعانيَ، جديدة تختلف عن تلك التي تذكرها المعجمات. ومن أجل ذلك تستحوذ المسألة السياقية، مثلما سبق أن ذكرنا، على عناية اللغويين المحدثين. ومضوا بهذه المسألة، وقطعوا شوطا، وابتعدوا شأوا، إلى الأمام. حتى صيغت المسألة في قالب نظري، وأصبحنا نقرأ في كتب اللغة مصطلح النظرية السياقية contextual theory وهي نظرية تحتاج إلى توضيح، وهذا ما نحاوله في الصفحات القليلة الآتية.

(5) نظرية السياق

السياق في اللغة لفظ ذو معان كثيرة، ودلالات شتى. وعندما يكون الأمر متصلا ببحوث اللغة واللغويين، فإنه غالبا ما ينم على الإطار الذي يجري فيه التفاهم بين اثنين أو أكثر، ويشمل ذلك الزمن الذي جرى فيه الحديث، والمكان، والمفاهيم المشتركة، والكلام السابق للمحادثة موضوع الدرس[1]. ويرادف السياق لفظ القرينة context فللكلمتين معنى واحد. وفي هذه الحال يفضل أن يسمى سياقا لغويا لاقتصاره على البيئة اللفظية المحيطة بالكلمة، أو الجملة، موضع الخلاف. وقد يضيق ليشمل البيئة المحيطة بالصوت. أي الفونيم، أو المقطع التصريفي (المورفيم) ففي كلمة ينبغي لوحظ أن بعضهم يلفظها يمبغي، لأن النون وقعت في سياق اجتمعت فيه مع الباء، والباء صوت شفوي، والنون صوت أنفي، فتماثلت تماثلا تاما مع الباء الشفوية، وأصبحت ميما، لذا يقال يمبغي، ويمحي، وأمبئهم بأسماء هؤلاء.

والتحليل السياقي ينصب أساسًا على المعاني، وعلى ما يعرف بالتتميم السياقي، وهو

1.الخولي، محمد علي: معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، مادة context وانظر طاهر حمودة، نظرية المعنى عند الأصوليين، ط1، الإسكندرية، 1983 ص ص 213- 221

أن تكون الجملة ناقصة في ذاتها، وتعرف التكملة الناقصة إذا أخذ السياق بالاعتبار، كقوله تعالى: (اسمع بهم، وأبصر) فالتقدير: وأبصر بهم. وهذا التقدير هو الذي يطلق عليه لدى بعضهم الاكتمال النحوي[1]. ويستخدم الغربيون مصطلحات كثيرة يدخل فيها السياق. منها الاحتمال السياقي contextual probability وهو احتمال وقوع كلمة تلو الأخرى مثلما جاء في بيت أبي فراس " فلا برٌّ يقيه ولا بحرُ ". فما دام قد ذكر البر فلا بد أن يذكر البحر. أو احتمال وجود فونيم وآخر بعده [2]. والنظرية السياقية هي النظرية التي تتناول المسائل اللغوية بالعودة إلى السياق. والتغيُّر السياقي هو التغير الذي يطرأ على بنية الكلمة الصرفية، وصيغتها، لتتلاءم مع الوظيفة بحسب السياق. فقد يحدد السياق نوع الصيغة الملائمة، وهل ينبغي أن تكون فعلا أم اسما. والفعل هل يجب أن يكون مجردا أم مزيدا. والاسم هل ينبغي له أن يكون اسم فاعل، أم مفعول، وهكذا. وقد يكون الاسم نفسه فعلا، والسياق هو الذي يحدد لنا الصيغة. فإذا سُمع من يقول أحَمَدُ الله، فهذا فعل. والسياق ينم على ذلك. وإذا سمع من يقول أحمد رجل طيب، دل السياق على أن الكلمة (أحمد) ها هنا اسم، وليست فعلا. وفي الإنجليزية تستعمل الكلمة face اسما تارة، وفعلا تارة أخرى. والمعوّل في تحديد أيهما المعني على السياق، ففي قول : Some people can never face reality دل السياق على صيغة الفعل فيها، خلافا للقول :Shaw me your face ففي هذه الجملة دل السياق على اسمية الكلمة. فالتغيير في البنية الصرفية وقع في الكلمة دون إضافة لاصقة صرفية morpheme والكلمات التي من هذا النوع كثيرة جدًا، وبكثرتها يزداد الاعتماد على السياق في تمييز الصيغ.

والسياق هو النصّ تارة، وتارة هو اجتماع الألفاظ بعضها إلى جانب بعض. كذلك الجمل، وهو في طور آخر ذلك الشيء الذي يجمع بناء موضوع تجري كتابته أو يتم تأليفه، وقد تكون عناصر الربط مختلفة ومتعدّدة. وهو العلاقة التي تنتظم أجزاء العمل الكتابي. وتجعلها متسقة في خطاب واحد متسلسل متماسك[3]. أما السياقية، فهي مصطلح يرجع ظهوره إلى القرن الثامن عشر. وفي معجم تخصصي أخر نجد ما يؤكد السابق،

1.السابق، مادة context

2. Langacker, Roland, Language and It's Structure, Harold, Brack, and World Inc. 3.U.S.A (1967) p.75 Oxford English Dictionary, London, (1978) V.12.context, p.902.

ويوطّده؛ فهو تتابع الكلمات قبل لفظة معينة، أو بعدها، سواء أكان هذا التتابع في جملة أو شبه جملة Phrase أو في عبارة طويلة Utterance أو في نص text وهو الذي يجعلنا في الغالب نفهم المعنى المراد من اللفظ، أو العبارة، أو الجملة، سواء أكانت طويلة أم قصيرة. ومثال ذلك كلمة loud في العبارة loud music التي نفهم منها أنها تعني موسيقى تثير الإزعاج. على أنها في عبارة أخرى، مثل : A tie with a loud pattern فإنها تنم على معنى آخر هو تنافر الألوان [1] .

والسياق كلمة تطلق بصفة أكثر شمولا على الظرف الاجتماعي social situation الذي يحيط بمقام الاتصال، والحدث الكلامي، استنادًا إلى دراسته دراسة لغوية. فالقول الشائع بالإنجليزية spinster ومعناها عانس لا تطلق إلا على من كانت كبيرة في السن. وغير متزوجة. فهذا القيد على استعمالها آت من الأخذ بمفهوم اجتماعي معين. أما القول فاتها القطار، فتعبير يأخذ بمفهوم اجتماعي آخر، لأنه يمكن أن يطلق على من لم تتزوج وإن لم تكن كبيرة عمرًا.[2] وتبعا لذلك ظهر تعبير آخر هو المعنى السياقي. وهو المعنى الذي يستخرجه المتلقي سامعا أو قارئا من السياق. سواء أكان معنى لفظة من الألفاظ أو جملة أو حتى عبارة (شبه جملة) فإذا قيل مثلا Do you know what is the meaning of war فإن المتلقي يجد نفسه أمام احتمالين: إما أن المتكلم يسأل عن معنى كلمة war وفي هذه الحال لا بد أن يكون السياق الذي قيلت فيه الجملة، أو طرح السؤال، درسا في اللغة، وإما حديثا في السياسة، والمراد في هذه الحال ما تعنيه الحرب من قتل وموت ودمار ومعاناة. وقد يكون المتكلم من المحاربين الذين يردون على مناكف سياسي يتهمونه بتفضيل اللجوء إلى الحرب بدلا من التفاوض [3].

ويشير الغربيون إلى نوع آخر من السياق، وهو السياق الصوتي Phonetic context ويعنون به تأثير المواقع التي تتبوأها الأصوات اللغوية على طريقة نطقها، وإخراجها، وصفاتها من حيث الشدة والرخاوة، والجهر والهمس. فصوت s المهموس يلفظ إذا وقع بعد أحد الأصوات المجهورة مجهورا مثلما يلفظ الصوت z. وهذه الظاهرة معروفة في العربية. فالفاء من الأصوات المهموسة، لا المجهورة، لكنها إذا وقعت ساكنة قبل

---

1. Jack, Richards, Longman Dictionary of Applied Linguistics, London, 1st ed, (1985) p.61.

2. Ibid, 62. وانظر: Boulton, Anatomy of Language, p.10

3. Jack, Ibid, p62.

صوت مجهور كالزاي، أو الدال، تلفظ مجهورة، نحو: مفْزع، وقفْزة، وأفْدي، ففي هذه الكلمات تلفظ مجهورةً مثلما يلفظ صوت v. وهذه الظاهرة لها وجوه كثيرة في الأصوات، فالصوت يفقد إحدى صفاته المميزة له عن غيرة، ويكتسبُ صفة بالمقابل، وهذه الصفة تقرّبه من صوت آخر، لهذا سمى القدماء هذا النوع من التغيير أو التبدل النطقي مقاربة الأصوات بعضها لبعض. وقيل إن الصوت يضارع الصوت الآخر حتى كأنه هو. وهذا عند الغربيّين يُتناول في ما يعرف بالسياق الصوتي، أو السياق اللفظي عند ميللر verbal context [1] وهو نوع من السياق مختلف عن ذلك الذي يشير إليه السيكولوجيون، ويزعمون أن له دورا كبيرا في اكتساب اللغة. فالسياق اللفظي حكمه أننا إذا شئنا نقل لفظة من موقع إلى آخر، فإنها ستؤدي حتما وظيفة جديدة لتغير السياق. ونستطيع القول بعبارة أخرى مختصرة : إن السياق اللفظي لأي مفردة هو الذي يحقق لها الجو التوصيلي المناسب[2] .

والسياق لدى ميخائيل باختين[3] أحد الأركان التي تقوم عليها دراسة النصوص، أولها تجميع المعلومات المادية حول العمل موضع الدراسة، وإعادة تركيب السياق التاريخي historical context الذي انبثق منه ثم يأتي بعيد ذلك الركنان الآخران، وهما: التفسير بوساطة القوانين الاجتماعية، والنفسية، ثم تأويل العمل الإبداعي[4] . أما القس الكندي نورثروب فراي Frye فيؤكد أن السياق التعاقبي للأعمال الأدبية شيء مهم ولا يسوغ تجاوزه. فالعلاقة في رأيه بين الأدب والسياق الثقافي والاجتماعي بما في ذلك الكتابات غير الأدبية علاقة متينة. وقد أوضح هذا في كتاب له صدر بعنوان طريق النقد Critical Path [5] . ويقول في موضع ثان لا يعدو فهم النص الأدبي وضعه في موضعه من سياق

---

1. Firth, Jhon Robert, Papers in Linguistics, Oxford Press, London, 4th ed, (1964) p.4 وللمزيد انظر: خليل، إبراهيم: مقدمة في علم أصوات العربية، ط1، عمان، أمواج للنشر ، ص 97- 115

2. Miller, George, Language and Communication, New York, 1st ed, (1963)p.81

3.من الشخصيات المؤثرة في الثقافة الأوروبية في منتصف القرن الماضي، جذبت مؤلفاته الانتباه لا سيما بعد صور كتابه الموسوم بعنوان شعرية دستويفسكي 1963 في طبعة ثانية(الأولى 1929) وفي العام 1965 صدر له كتاب آخر اثار الانتباه وهو بعنوان رابليه Rabelais وترجم للفرنسية 1970 وفي العام 1973 كشف النقاب عن ثلاثة كتب صدرت له باسماء مستعارة أحدها بعنوان الماركسية واللغة، والثاني بعنوان الفرويدية. وفي العام 1975 نشر كتابا بعنوان (قضايا الأدب والجماليات) وهو روسي المولد والجنسية توفي 1975 .

4.تودوروف، تزيفتان: نقد النقد، ترجمة سامي سويدان، ط2، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1986 ص 11

5.السابق 96. ونورثروب فراي من أكثر النقاد شهرة في القرن الماضي وتعزى شهرته هذه لكتابه القيم تشريح النقد Anatomy of Criticism الذي ترجمه للعربية محمد عصفور 1991 وله كتاب عن وليم بليك وآخر عن جون

عصره، وما ظهرت فيه من مؤلفات وكتب تتناول الأدب مثلما تتناول غيره [1] ويعقب غراهام هو [2] على ما كتبه ونشره ريتشاردز وعلى طريقته في نقد الشعر قائلا إن قراءة قصيدة خارج سياقها لا تعد قراءة أبدا[3]. ويذهب إيان واط Watt للحديث عن سياق آخر سماه السياق الإيديولوجي، وهو المؤلف من الخطابات التي شاعت في عصر النص موضع الدراسة، أكانت هاتيك الخطابات فلسفية أم سياسية أم علمية أم دينية أم جمالية. وقد يتجاوز ذلك إلى معطيات من الواقع الاقتصادي. وهذا السياق سياق متعاقب أي أنه متحرك تاريخيا من نقطة ما إلى أخرى. ولذلك يوصف في العادة بالتاريخي[4].

وثمة سياق آخر يقال له السياق الأدبي.والمراد به المأثورات الشعبية والأدبية وذاكرة الكتاب والقراء التي تبلورت في أعراف نوعية، وأنماط سردية، وأسلوبية شائعة، وهو سياق يغلب عليه الطابع الزمني والتجانس في الوقت ذاته والأحرى بنا تسميته أو وصفه بكلمة السياق الثقافي[5].

مما سبق وتقدم نستنتج ما يأتي:

1.يتفق جل أهل الرأي والبصر باللغة على أن للسياق أثرا في البحث اللغوي لا سيما الدلالي، وأن له دورا في التفريق بين المعاني المختلفة للفظ الواحد، والصيغ الصرفية المتعددة للفظ الواحد، على وفق الموقع في السياق.

ميلتون 1963 وكتاب خرافات الهوية Fables of Identity. وصدر له في العام 1970 كتاب البنية العنيدة ومن أبرز أعماله أيضا سلطة الخيال ونظام الرموز الكبير الذي نقل إلى الفرنسسية عام 1984 .

1.تودوروف، السابق، ص 101 نقلا عن كتابه البنية العنيدة ص 88

2.عضو هيئة التدريس في كمبردج صدر له كتاب مقالة في النقد An Essay on Criticism ترجمه للعربية محيي الدين صبحي وصدر في دمشق 1973 وله كتب أخرى منها آخر الرومانسيين من رسكين إلى ييتس. و الشمس السوداء. ودراسة في أدب لورنس Lawrence وكتاب الصورة والتجربة وكتاب تأملات في الثورة الأدبية وكتاب" الحلم والرسالة " وأخيرا كتاب الأسلوب والأسلوبية Style and Stylistics الذي ترجمه للعربية كاظم سعد الدين وصدر في العراق 1985.

3.هو، غراهام: الأسلوب والأسلوبية، ترجمة كاظم سعد الدين، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1985 ص 92

4.تودوروف، السابق، ص 108 ويذكر أن إيان واط من النقاد الإنجليز الذين شاعت شهرتهم بعد عام 1960 بعيد صدور كتابه صعود الرواية The Riss of the Novel وكتاب كونراد في القرن التاسع عشر Conrad in the Nineteenth Century وله ايضا كتاب عن ولادة الرواية الإنجليزية وهي دراسة في أعمال ديفو Defoe وريتشاردسون Richardson وفيلدنجFielding .

5.تودوروف، السابق نفسه، 108

2. يتعدى مفهوم السياق ما هو شائع من حيث أنه تتابع الكلمات أو الأصوات في نسق، فهو قد يتسع للجو البيئي، والنفسي، المحيط بكل من المتكلم، والسامع، الكاتب والقارئ، أي أن السياق سياقان: لغوي وهو الذي ينسحب عليه المفهوم الشائع، وسياق حالي أو مقامي يتعدى الملفوظ الكلامي لجل ما يحيط به من ظروف.

3. يتأثر السياق بعوامل في مقدمتها المكان، والثقافة المشتركة بين مستعملي اللغة، والوسط الاجتماعي. والموضوع الذي يدور حوله الخطاب، ومعرفة مستعمليه بذلك الموضوع عدا عن معرفتهم بالرموز التي يكثر تداولها في هذا النوع من الموضوعات.

4. والسياق هو الذي يحدد لنا قيمة اللفظة أو العبارة من حيث وظيفتها التوصيلية، تبعا لعلاقتها بما يتقدم عليها، وما يتلوها من ألفاظ.

وفي ضوء هذه الملاحظ نأمل النظر في طبيعة السياقية من حيث هي نظرية لغوية حديثة ذات مرتكزات أساسية ثابتة. ونأمل أيضا أن يكون تأملنا لهذه النظرية متسقا مع النسق التاريخي أو الزمني لتطور البحث اللغوي.

(6) دور النظرية في البحث اللغوي

في كتابه دروس في الألسنية العامة يؤكد سوسير أهمية السياق، والدور الذي ينهض به في الدرس اللغوي. فاللغة- في نظره – شبكة من العلاقات، وكل جزء من هذه الشبكة متأثر بالأجزاء الأخرى. وكل عبارة تستمد قيمتها من تقابلها مع العبارات الأخرى. وعندما يتغير موقع اللفظ، أو العبارة، فإن هذا التغيير يصيب بأثره سائر الألفاظ، أو العبارات الأُخر. تماما مثلما تحدث نقلة ما لإحدى قطع رقعة الشطرنج تغييرًا جديدًا يؤثر على مصير اللعبة كاملة[1] .

وغير بعيد عن هذا ما قد ذهب إليه فندريس Vendryes من حيث أنّ الذي يعين قيمة الكلمة الوظيفية في كل الحالات التي نوقشت فيها إنما هو السياق[2] . ففي كل مرة تستعمل فيها الكلمة تكتسب معنى يحدده النحو الوظيفي الذي تخضع لقواعده، والسياق يفرض على الكلمة معنى واحدًا على الرغم من المعاني المختلفة المتعددة التي يمكنها أن تدل عليها، مثلما لاحظنا في كلمة face التي تستعمل اسما بمعنى وجه، وفعلا بمعنى يواجه. وجلَّ التي بمعنى كبُر، وجل التي بمعنى صغُر. والسياق هــو الذي يحـرر الكلـــمة من

1.سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، مرجع سابق، ص ص110- 111

2.فندريس، اللغة، مرجع سابق، ص 231

الدلالات القديمة التي تدعها الذاكرة اللغوية تتراكم في المعاجم، وهو الذي يضيء لها قيمتها الحضورية. وكلما كثر استعمال الكلمة في سياقات مختلفة، كثرت المعاني التي تدل عليها، كما أن اللفظة التي نسمعها للمرة الأولى، أو نسمع بها مركبة تركيبا غريبا جديدا، إنما نعتمد في فهمنا لها، وتقبلنا لها على السياق[1].

ومن الخصائص التي تنماز بها اللغات اعتمادها الاستعمال المتنوع سياقيا في إثراء مخزونها من الألفاظ. [2] وعلى الرغم من أن بعض اللغويين يظنون، كل الظن، أن التجديد في الوحدات الدلالية للغات راجع لتغييرات عارضة في الأصوات، إلا أنه لا نكران في أن الهجر، والاستعمال، هما علتا موات الألفاظ، وحياتها. فالسياق يحيي الألفاظ[3] أو يطويها بالانصراف عنها، وعن استخدامها في الحياة اليومية[4]. ويؤكد لوفيفر[5] في كتابه " اللسان والمجتمع " أن السياق هو الفيصل في تحديد أي المعاني هو الذي عُني في الكلام وأيها لم يرمِ إليه المتحدث. فكلمة mouton بالفرنسية تستخدم بمعنيين؛ أولهما تعني به الخروف الحي، وفي الثاني تعني شريحة لحم من لحوم الضأن. فإذا وردت الكلمة في سياق التحدث عن الرعي، وعن تربية الماشية، عنت شيئا، وإذا وردت في حديث مما يدور في الفنادق، والمطاعم، ولدى باعة اللحوم، كان المعنى الثاني هو الذي أراده المتحدث[6] . ويتوسع الباحث في هذا مشيرا للدور الذي تقوم به القرينة الاجتماعية في إزالة اللبس الذي ينشأ من غموض الصلة بين الدلالة واللفظ الذي ينم على أكثر من معنى[7].

وقد أخذ علماء حلقة براغ بما ذهب إليه سوسير من أن العلاقات السياقية لها الأثر الأكبر في فهمنا للنظام الدلالي في اللغة. وطوَّر ياكوبسون هذا الرأي واضعا نظرية في الاتصال تقوم على علاقات سياقية عددها ست [8]. هي المرسل والرسالة والمرسل إليه والشيفرة والسياق والقناة المستخدمة في التواصل. ومن المسائل التي عني بها علاقات

1.فندريس، اللغة، مرجع سابق، ص 253

2.السابق، ص 272

3.السابق، ص 273

4.السابق، ص 279

5. لوفيفر فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي له اهتماته باللغة. من أبرز مؤلفاته " اللسان والمجتمع " وهو مترجم للعربية وقد سبق ذكره.

6. لوفيفر، هنري: اللسان والمجتمع، مرجع سابق، ص ص 104- 105

7. المرجع السابق، ص 185

8. فضل، صلاح: نظرية البنائية ، مرجع سابق، ص 30

المجاورة، وعلاقات التشابه. وحاول بعد ذلك تحديد قوانين التسلسل السياقي[1] . فوجد هذه القوانين تنحصر في الآتي:

1. علاقة تضمن وهي أن يقتضي وجود شيء ما وجود شيء آخر، فكلمة بيت تقتضي وجود سقف، وجملة اسمية تقتضي وجود مبتدأ.
2. تضمن بسيط وهو أن يقتضي ذكر وحدة ما ذكر أخرى، كمعرفة جواب الشرط من خلال فعله، مثال: (إن تنصروا الله ينصركم).
3. علاقة توافق.[2]

وفي رأي ياكوبسون يحتل السياق، ويشغل حيزا كبيرا في عملية التواصل، ففي كل تواصل عدة عوامل وهي الستة التي سبق ذكرها، والسياق أكثرها أهمية، وأبعدها أثرا. فالرسالة التي يبعث بها المتكلم للمتلقي لا بد لها من سياق، وإلا فقدت فيها الشيفرة قدرتها على إيجاد الصلة بين الاثنين. وتبعًا لذلك توسع ياكوبسون في الحديث عن السياق ودوره مؤكدا أن السياق ضربان؛ ضرب منه يتجلى في الملفوظ اللساني، وسماه السياق المقالي أو اللفظي. وضرب منه مقامي context of situation مذكرا بما تكرر لدى برونسلاف مالينوفسكي، وفيرث[3] الذي توسع في هذه النظرية جاعلا من دراسة اللغة، وما يتصل بها من علم بالأصوات، وبالألفاظ، وبالتراكيب، والمعاني، دراسة قائمة على العناصر اللغوية، وعلى السياق الاجتماعي social context [4] متضمنا ما يحيط بالنصوص من ظروف الزمان، والمكان، والمشاركين، إلى جانب الغرض من النص.[5]

يقول فيرث: إن أي دراسة أو ملاحظة للأصوات اللغوية، أو أي ركن آخر من أركان اللغة، دراسة ناقصة، ما لم تأخذ بعين الاهتمام، والنظر، علاقتها بالسياق. فالأمر ليس ضروريا في دراستنا للأصوات فحسب، بل هو ضرورة أيضا في دراستنا للألفاظ، لأن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المعاجم، بدءا من الدكتور جونسون حتى نهاية القرن التاسع عشر، هو المعنى. والمعنى الكامل للكلمة الواحدة يصعب تحديده ما لم يجرِ تقليبُ

1.فضل، صلاح، السابق، ص 115

2. السابق، ص 116

3. Durcut, Todorove, Ibid, Pp.64- 65

4.لطفي، مصطفى: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، ط2، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982، ص 46

4. Durcort, Ibid, p.65

5. Firth. Ibid. p.4

وجوه الاستعمال. ولا تُتَصور دراسة المعاني المختلفة للفظة الواحدة ما لم يؤخذ السياق بالحسبان[1] وقد يتطلب تعداد معاني اللفظة الواحدة الأخذ بالمبدأ التاريخي، وهذا ما دأب عليه المعجميون في أوائل القرن العشرين. فوجدنا منهم من يصنف الدلالات بحسب العصر، أو بحسب الحقيقة والمجاز، أو العموم والخصوص [2].

ولا يتفق فيرث مع ريتشاردز وأوجدن فيما ذهبا إليه في كتابهما معنى المعنى The Meaning of Meaning لقولهما: إن المعاني تنشا نتيجة العلاقات الكامنة بينها وبين الألفاظ في وعي الإنسان. وهذه العلاقة تصل بين الكلمات والمدلولات. فدلالات الألفاظ تنشأ لدى فيرث بطريقة سياقية، تتحكم فيها القرائن الحالية المصاحبة لعملية التكلم والتلقي. إلى جانب القرائن المتحكمة بالنظام اللغوي نطقا وسمعا وقراءة. وذلك عن طريق خبرة المتلقي ومعرفته بذلك النظام. ويستنتج من ذلك أن اللغة مجموعة ضخمة من العلاقات السياقية المعقدة المتشابكة التي تشمل الصوتيات والنحو والمعجمات والدلالة[3] .

فمن حيثُ الأصواتُ، يرى وجوب دراستها في إطار ما يعرف بالسياق الصوتي. فالمتغيرات النطقية تأخذ، ها هنا، حقها من الدرس والبحث. وقد تشمل هذه الدراسة النغمة tone والنبر stress وطول الصوت length [4]. ولا مندوحة لنا عن دمج الدراسة الصوتية بالصرف، إذ لا يمكن توضيح الدلالة اللغوية للفظ بمعزل عن معرفة الصيغة الصرفية، مثلما لا يمكن درس الصرف بمعزل عن الدرس الصوتي، لأن أي تغيير صرفي في الكلمة ينطوي على تغيير في نسيجها النطقي[5]. والباحث اللغوي المعاصر في حاجة لمنهج جديد يتناول في ضوئه الصوت الخالص في أثناء دراسته للعلائق الصوتية السياقية المندرجة في التكوين الصوتي، وفي النظم، وفي البناء الصرفي، وهذه الدراسة القائمة في نظره على التحليل الوظيفي هي الخطوة الأولى التي لا غنى عنها لدمج المستويين الصوتي والصرفي معا خدمة للمستوى الدلالي.

Firth, Ibid, p.7.1 وانظر : Boulton. Anatomy of Language, p.10 والدكتور جونسون Johnson (1709- 1784) مؤلف معجم اللغة الإنجليزية الشهير. لهذا يشير له المؤلف.

Firth, Ibid, p.6.2

Firth, Ibid, p.19.3 وريتشاردز من نقاد بريطانيا المعاصرين اشهر مؤلفاته مبادئ النقد لأدبي نقله للعربية مصطفى بدوي وصدر في القاهرة 1963 وكان قد اصدر كتابا بعنوان اسس علم الجمال، وأصدر مع عالم النفس أوجدنOgden الكتاب المذكور معنى المعنى(1923). الذي وصفه المؤلفان بكونه دراسة لتأثير اللغة في الفكر وسمياه أيضا بعلم الرموز، ويتصف أسلوب ريتشاردز بصعوبته.

Ibid, p. p20- 23 .4

Ibid, p.23 .5

ويتوسع فيرث في بحوثه الدلالية، مراعيا الدور الذي ينهض به المناخ الاجتماعي المحيط بالمتكلمين والسامعين، في توصيل الرسالة الكلامية توصيلا ناجحا، أو غير ناجح، مبديا اهتماما أكبر بذلك الذي سماه مالينوفسكي سياق الحال، متنبئا بأن يأخذ به الباحثون في اللغة، وفي الاتصال، أخذا يؤدي إلى نشأة علم خاص بذلك هو علم اللغة الاجتماعي. وعلى عاتق هذا العلم يقع تناول السياق الثقافي، وتأثيره في الوظائف الكثيرة للسان[1]. فمعرفة الإنسان بالثقافة الموروثة للغة تساعده على معرفة الدلالات الدقيقة للألفاظ. فإذا فتحنا معجما كبيرا على كلمة set وجدنا عددا كبيرا من الصفحات يربو على الثماني عشرة في شرح معاني هذه الكلمة، وأن لها نيفا ومائة وخمسة وأربعين معنى. بيد أن السامع لا يستعيد هذه المعاني كلها عندما تقع على مسمعه من أحد المتكلمين، وإنما يبرز المعنى المراد على وفق ما اعتاده من السياق الذي تقال فيه، وتتردد ترددا أصبح بمنزلة المتحكم بهذا المعنى. فقد أصبح استخدامها في هذا السياق، أو ذاك، جزءا من ثقافة اللغة السائدة. فالمرء منا يولد فردا، ولكنه يحتاج لكي يعيش، وينمو، ويتطور، لمخالطة الناس، ومن هذه المخالطة تنشأ لديه معرفة بالألفاظ المتداولة، وكيف تفهم.

أولا، في نطاق الأسرة، وثانيا، يتزايد هذا الوعي الشخصي، وينمو بنمو الدائرة، واتساعها مع تدرج الحياة مرحلة مرحلة[2] . وتبعًا لهذا فإنّ المنهج الصحيح الذي ينبغي أن يتبع في دراسة اللغة، وما يتصل بها، هو أن تدرس في إطارها الاجتماعي. فلكي نفهم القواعد التي تنطلق منها الخطابات ينبغي علينا أن نقف مُطولا عند كل من الكلام، والسمع، والكتابة والقراءة، والفصيح والمحكي، وتنوع أشكال الخطاب في المدرسة، والمحكمة، والكنيسة، وجلّ ما يخطر بالبال من أنماط كلامية عامة، أو خاصة[3] . فتحليل الخطاب يوجب قبل كل شيء وضعه في سياقه الثقافي، مع النظر في سياق الحال؛ أي: المقام، وعناصره[4] وهذا يتطلب التعرف على صاحب الخطاب، والمستهدف به، فردا كان أم مجموعة من الناس، وسياق الحدث، والصوت، وأي عناصر أخرى، وأركان، صادف ظهورها في الموقف.[5]

ويوضح لنا فيرث أهمية هذه العناصر، ودراستها، على الرغم من أنها تقع خارج الملفوظ

---

1. Firth, Ibid, p.27
2. Ibid, p.28 – 29 , 144
3. Ibid, p. 30
4. Ibid, p. 36
5. Kother, Light, The World of Words, Boston, U.S.A. (1987) p.361

الكلامي، بقوله: إن مهمة الألفاظ لا تقتصر على القيام بالتدليل على المعاني، فهذه المهمة لا تتحقق من الإشارة للمعاني فحسب، ولكنها بالظروف وبالأعمال التي يقوم بها المتكلم لإفهام المتلقي. فالزائر، قبيل أن يستمع للكلمات الترحيبية التي يستقبله بها مضيفه، يلمح السرور والبشاشة في وجهه، وانبساط أساريره. كما أن المضيف يستقبل بالقدر ذاته تأثير أقواله على الضيف بمراقبة الوجه، وردود الفعل المباشرة. ويمكننا أن نأتي بهذا المثال من الشعر العربي الذي يصدق على ما يقول به فيرث صدقا لا ريب فيه، ولا شك :

تغير إذ دخلتُ عليه حتى فطنتُ فقلت في عرض المقالِ

نذرتُ اليوم للرحمن صوما فاشرق وجهـــه مثلَ الهـلال ِ

فتجهم المضيف الشحيح في وجه الزائر اضطره لإعلان صومه، فظهرت على وجه المضيف إمارات البهجة والسرور، فأشرق وجهه كما الهلال. وهذا ما يعنيه فيرث؛ فالألفاظ ليست وحدها رسُلَ المعاني للمتلقي، وإنما ثمة ما يمكن وصفه بلغة الجسد التي تساند وتعمق دلالات هاتيك الألفاظ. والاستنتاج الذي لا مرية فيه، ولا شك، إذًا، هو أن القول بأن الألفاظ وحدها هي التي تؤدي إلى الدلالات قولٌ يحتاج لإعادة نظر في ضوء المعرفة الدقيقة، والكاملة، بسياق الحال، أو المقام. فالحدث الكلامي حدث مليء بالأركان، ومترع بالإبداع والخلق[1] .

تناول فيرث كثيرا من القضايا اللغوية تطبيقيا في ضوء سياق الحال، مندفعا مع القاعدة التي هي من اختصاص علم اللغة الاجتماعي. فأي دراسة للخطاب لا بد أن تقوم على ركائز ثلاث هي اللغة، والبراعة في استخدامها استخداما يتضمن، ويتمتع، بقيمة حقيقية. وأخيرا ملاحظة الظروف المحيطة بالخطاب، وبالمتكلم، وبالمخاطبين، من جلّ النواحي[2]. ومن بحوثه المهمة دراسته القيمة للغة " البيع والشراء في مناطق من ليبيا". وقد عززت الدراسة ما كان يدعو لاتباعه، مؤكدًا الدور الإيجابي للعوامل السياقية الآتية:

1.الحالة المباشرة للمتكلم كأن يكون واقفا يشير للحافلة وهي منطلقة صباحا.

2. النشاط الفعلي الذي يصدر عنه في أثناء كلامه، فهل يتكلم وهو يهم بارتداء قطعة من ملابسه، أو وهو يتناول طعامه، أو وهو يلقي محاضرة؟ فلكل نشاط مما ذكر دوره في التأثير على عملية التخاطب.

3.وظيفة الملفوظ الكلامي، وغايته، أهي الاعتذار، أم الشتم، أم اللوم، أم الدعاية.

---

1. Firth, Ibid, p. 111

2. Ibid, p.135

4. مستواه التعليمي أو المهني، وبيئته الجغرافية، والشعبية، وعلاقاته بالآخرين[1] .

وذهب فيرث لما هو أبعد من ذلك، داعيا لتحديد جنس المتكلم. فلغة المرأة في كلامها مباينة للغة الرجل. وتنم التجارب على أن لكبار السن لغة راسخة تختلف كثيرا عن اللغة التي نجدها في كلام الشبان،أو الصغار. وثمة عوامل مجتمعية تؤثر في طرق المتكلمين، لا في اختيار الألفاظ فحسب، بل في التنغيم، والنبر، وتنوع الاستعمالات، والحديث. وزبدة القول هي أن كلام الرجال مختلف عن كلام الإناث في طبيعته، ونظامه.[2]

ظلت آراء فيرث وبحوثه حافزا لتلاميذه، وأتباعه، سواء أكان ذلك في إنجلترا أم في أميركا، لمتابعة الدراسات السياقية للغة. ومن الذين اقتفوا أثره هاليدي Halliday الذي ألف مع جون فيمبرز كتابا بعنوان " إثنوغرافيا الاتصال" (1964) أكدا فيه من خلال الدرس التطبيقي دور اللغة في تصوير السمات العرقية، والأخلاقية، والثقافية، والاجتماعية، للشعوب، وتمثيلها بدقة[3] . وتوسع في هذا عالمان آخران هما كريستال، ودافي (1965) في كتابهما Investigating English Style الذي ذهبا فيه لضرورة الأخذ بالنسق الآتي عند دراسة الخطاب، وتحليله:

1. السمات الأسلوبية الذاتية لمتكلم
2. اللغة المحلية له
3. الفترة أو الحقبة الزمنية التي ينتسب إليها صاحب الخطاب.
4. وسيلة التواصل شفوية أم كتابية.
5. نوع الخطاب أهو موجه للغير أم مناجاة للنفس.
6. العلاقة بين المتكلم والمتلقي
7. نوع الموقف جدلي، محاضرة، شعر، أو نثر قصصي [4]

ويؤكد هؤلاء الدارسون أهمية الدراسة الوظيفية للغة، بدلا من التركيز على الأبنية النحوية لدى تشومسكي ، فاستعمال اللغة، وقواعد الاستعمال، والطـرق التي يتقيد بها

---

1. Michell,T,F, Principles of Firthian Linguistics,1st, Longman group (1975)Pp. 166 - 168
2. Ibid, p. 113
3. لطفي، مصطفى: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، مرجع سابق، ص 46
4. السابق، ص 50 وانظر Mariel Saville-Troike, The Ethnography of Communication, (Oxford, England, 1st ed, (1982)pp.1-2

المتحدثون بصفة خاصة أولى بالاهتمام من النحو[1] .

ويشير قسم منهم إلى الأمثلة التي توضح هذا الرأي قائلا إن في المعجم الكثير من الألفاظ التي يقدم لنا شرحا لها ولمعناها، ولكننا ما إن نسمع اللفظة منهاحتى نجد أنفسنا فورا وقد أصبحنا في موقع ما محدد نتناسى فيه جل ما ذكره المعجم. فكلمة نظافة على سبيل المثال، أو نظيف، تضعنا فورا في سياق لغة هي لغة الإعلانات. وكلمة تحقيق تضعنا فورا في مجال آخر هو مجال لغة الجرائد، والصحافة. وكلمة ملاعق تضعنا وجها لوجه أمام موضوع الطعام، وأجواء المطاعم والفنادق. أما لفظة ياقة، فتذكرنا بسلسلة من المواقف التي تتصل بالخياطين، والكلمات المتداولة لدى صانعي الملابس.

وبصرف النظر عن القواعد الصرفية، والنحوية، التي يلتزمها المتكلمون، فإن اختلاف طبيعة الكلام من شخص لآخر يعود لفروق دقيقة في الأجواء التي ينتمي إليها المشاركون. والدليل على ذلك استدعاء تلك الألفاظ لهاتيك الأجواء(2). وهذا ما يلح عليه الباحثون فعملية التحدث، ودراسة الخطاب، وتحليله، إنما ينبغي أن تقوم على مجموعة من العلاقات المعقدة، والأجواء المتداخلة[3] ويحتاج فهمنا للاتصال تصنيفا لمستويات اللغة في سجلات سياقية Registers والسجل السياقي هو المجال، أو المنحى، أو العلاقة. ويقصد بالمجال الهدف أو الغاية، وبالمنحى الوسيلة الخاصة المستخدمة في التوصيل (كتابة أو قراءة أو مشافهة) وبالعلاقة تلك الروابط التي تقوم بين المشاركين Participants في الحدث الاتصالي[4].

هذه العناصر تمثل شروطا، وقيودًا على الكلام، وهي شروط اجتماعية ذات تأثير عميق فيه. خلافا لما يذهب إليه سوسير من أن الكلام هو العنصر الفردي في اللغة، وأن لا صلة له بالقيود الاجتماعية[5] . علاوة على أن مثل هاتيك السجلات السياقية لها تأثيرها في تقويم الكلام، والحكم عليه. وقد اكتشف هايمز Hymes في دراسة له: أن بعض المجتمعات تتخذ من تضمين الكلام معلومات خبرية معيارا للجودة. في حين أنّ بعضها

---

1. Malcolm Coulthard, An Introduction to Discourse Analysis, Longman, 6th ed, (1983)Pp.30- 31 .

2. Ibid, p. 36.

3. Miller, Ibid, p.253.

4.هدسن، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عبد الغني، مراجعة عبد الأمير الأعسم، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1987، ص 88- 90

5.سبق أن أشرنا لتناقض سوسير في هذا وانظر هدسن: السابق، ص ص 183- 186

يعد الإقلال من ذلك معيارا آخر [1]

ويذهب هايمز إلى أن الطفل يكتسب لغته، وسليقته، من مصادر أخرى غير الأجرومية، مثلما يظنّ تشومسكي، فهو يتعلّم معها مقدرة تواصلية تقوم على مراعاة مع من، وإلى من يتكلم، ومتى يتكلم، وما الذي يتكلم عنه، وأين، وكيف؟ أي أن الطفل محتاج لاكتساب قائمة من الأفعال الكلامية speech acts أو شبه الكلامية التي يضعها موضع التطبيق. ويعد هذا الجانب من مقدرته متمما لمعرفته باللغة، ومكملا لكفايته بها، وسليقته. وهذا هو الجزء القائم على التداخل بين اللغة، والقواعد الأخرى المنظمة للسلوك التواصلي الإنساني[2].

والمستَخْلصُ مما سبق هو أن النظرية السياقية تقوم على مرتكزات عدة هي: النظر إلى الحدث الكلامي من حيث هو شبكة من العلاقات فلا انفكاك بين المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي.

فهذه المستويات يؤثر بعضها في بعضها الآخر. ولا بد للباحث من أن يأخذ هذا في الحسبان، عند تحليله للخطاب، أو دراسته للنصوص. وتعتمد السياقية على تأمل العقد التي تصل بين خيوط هذه الشبكة، فتجاور الأصوات مثلا، أو تتابع الألفاظ والعبارات في نسق أفقي خطي، كلٌ له تأثيره في الخطاب ونظامه. والدراسة السياقية توجب على الباحث الانطلاق من حدود النص إلى خارجه انطلاقا يراعي شأن المتكلم أو صاحب الخطاب، وشأن السامع له أو متلقيه. وشأن الحال الذي يحيط بالاثنين، وتدور فيه المكالمة. والغاية من الكلام، وما شاكل ذلك وشابهه من جوانب قد لا تبدو مؤثرة بادئ الرأي، إلا أنها عند النظر تبدو لنا عميقة الأثر، شديدة الأهمية. فإضافة لمعرفة العادات النطقية والسمعية، يتيح لنا مبدأ السجلات السياقية تحويل الدرس اللغوي من تأمل انفرادي إلى نظرة في الإطار الاجتماعي. وهو الإطار الوحيد الذي يجعل منها أداة تواصل فعال، ووسيلة إبداع، وخلق، وأدة تعبير عالية الكفاية.

والآن نتراجع متسائلين: ما حظ البحث اللغوي العربي من السياقية وهل أسهم علماء العربية في القديم أو في الحديث بهذا؟

1.هدسن، السابق، ص ص 201- 202

2.السابق، ص ص 362- 363

(7) السياق في تراث العرب اللغوي

لعل أقدم نص وقع بين أيدينا استعملت فيه كلمة "سياق" بالمعنى الذي جرى ذكره فيما سبق ما جاء في كتاب الرسالة للإمام الشافعي(204هـ) الذي يقول:" وفطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره. وعاما ظاهرا يراد به العام ويداخله الخاص. فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه. وعاما ظاهرا يراد به الخاصّ، وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره." [1] ومن هذا يفهم أن السياق يؤثر على دلالة القول فيعدل به من الظاهر إلى غير الظاهر، ومن العام إلى الخاص.

ويقول الشافعي في موضع آخر: إن من آي القرآن الكريم آياتٍ يحتاج بيانها إلى معرفة بالحال للوصول إلى معناها، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى(واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر) فهو إنما أراد أهل القرية؛ لأن القرية لا تكون عاديةً في سَبْت، ولا في غيره. " وهذا لا يتوصل إليه إلا بتذكر الحكاية المضمّنة في الآية وكانت قد ذكرت. " [2]

والسياق في العربية لا يعني سياق الحال بصفة دائمة، وإنما يعنون به النمط المتتابع في الحديث، فقد ذكر الزمخشري(538هـ) في أساس البلاغة أن من المجاز قولهم فلان يسوق الحديث أحسن سياق. وإليك يساق الحديث. وهذا الكلام مساقه كذا. وجئتك بالحديث على سوقه، أي: سرده. [3]

والمجاز في كلمة سياق من الجذر الثلاثي سَوَقَ، وقد وردت هذه اللفظة في تصاريف متعددة في القرآن الكريم، وهي بمعنى ساق الشيء من موْضع لآخر[4]. واستخدم الأصوليون والمفسرون كلمة السياق بالمعنيين المتلازمين، وهما القرينة اللفظية، ثم القرينة الحالية. يقول الزركشي، مبديًا رأيه في تصنيف الراغب الأصفهاني (502هـ) لكتابه " المفردات في غريب القرآن " وهو يتصيد المعاني من السياق،لأن مدلولات الألفاظ خاصّة " [5]وقد تتنزل الآيات في رأيه على الأسباب خاصّة، وتوضع كل واحدة منها مع ما يناسبها من الآي رعاية لنظم القرآن، ولحسن السياق[6].

1.ابن إدريس، الشافعي(204هـ) الرسالة، تحقيق، أحمد شاكر، بيروت: دار الكتب العلمية، بلا تاريخ ص 52

2.ابن إدريس، الشافعي: الرسالة، مصدر سابق، ص 62 والآية من سورة الأعراف ورقمها 163

3.الزمخشري، (538هـ) أساس البلاغة، ط1، بيروت: دار الفارابي، 1979 مادة سوق.

4.الأعراف 57 ومريم 86 والزمر 71 والأنفال 6وسورة القيامة 30

5. الزركشي(794هـ) ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، بيروت: دار المعرفة، بلا تاريخ، 291/1

6.المصدر السابق، 1/ 25

فالأحداثُ، والمناسبات التي تتعلق بها الآيات، قد لا تمنع وضع الآية في موقع آخر يناسبها، لجعل نظام السرد القرآني نظاما متلائما، متماسكا، متجانسا. وهذا بالطبع يجعل من مهمة الشارح المفسر مهمة صعبة للغاية، ومعقدة، إذ عليه أن يفكك هذا النسق، ويعيد لكل آية موقعها من المناسبات، والأحداث، والمقامات، للإلمام "بالأحوال، والقرائن "وهذه القرائن إما لفظية، وإما حالية، واللفظية معروفة لا ضرورة للكلام عليها ها هنا. وقرائن الأحوال من إشاراتٍ، ورموز، ومن حركاتٍ، ومن سوابقَ، ولواحق، وهي لا تدخل تحت حصر، ولا يختص بإدراكها مشاهدُها، بل قد تنقل لمن لم يشاهدها مثلما فعل الصحابة في نقلهم لتلك القرائن للتابعين بألفاظ صريحة، أو بقرائن من ذلك الجنس[1] . فالحديث الخاص بكافل اليتيم- مثلا- ينتهي بعبارة (وأشار بإصبعيه هكذا). فهذه العبارة تدل على أنهم كانوا ينقلون القرينة الحالية بالهيئة.

وفي موضع ثانٍ يؤكد الغزالي دور القرينة الحالية في تحقيق التواصل الذي عبر عنه بالإفادة حينا، وبالبيان حينا آخر. يقول: " اعلم أن كل مفيد من كلام الشارع، وفعله، وسكوته، واستبشاره - حيث يكون – دليلٌ وتنبيه بفحوى الكلام على علة الحكم، وكل ذلك بيان. وهو من حيث أنه يفيد بوجوب العمل، دليلٌ قاطعٌ، وبيانٌ وهو كالنص" [2] ولا يسوغ تأويل نص الخطاب دون الاعتماد على مثل هاتيك القرائن. وكل تأويل مفتقر لها يجب ردُّه، وإن كان محتملا. لأن القرائن الأخرى قد تنمُّ على فساده.[3]

واعتمد الأصوليون على التفريق بين الأوامر والنواهي بالقرائن الحالية الخارجة عن صيغة افعل، ولا تفعل، وذلك لأن العرب أطلقت هذه الصيغ على أوجه مختلفة، وليس الأمر والنهي إلا واحدا منها. وقالت المعتزلة: إن الأمر لا يكون أمرا إلا بثلاثٍ هي: إرادة المأمور به، وإرادة إحداث الصيغة، وإرادة الدلالة بالصيغة على الأمر.[4] أي أن المعتزلة توجب الأخذ بالقرائن التي تحدث عليها ياكوبسون. وفيرث. وهي الغرض، والهدف، والرسالة غير المختلف فيها، ونوايا المتكلم الذي صدرت عنه الكلمات. فالأمرُ قد يَردُ في كلامهم لغير الأمر لتنوّع السياق فمنه الوجوب كقوله (أقم الصلاة) ومنه النصح، ومنه الإباحة، ومنه الامتهان، والتوبيخ، والتحقير، ومنه التسوية، والدعاء، ويستدل على هذه الأغراض بأدلة

---

1. الغزالي، أبو حامد(505هـ) : المستصفى من علم الأصول، المطبعة الأميرية، 1322هـ 1/ ص ص 339- 341
2. نفسه، 1/ 367 والنص لدى الغزالي هو اللفظ المتضمن التحريم أو التحليل كقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم. وقوله ولا تقربوا الزنى. فهذا يسمى نصا لشدة ظهوره المرجع نفسه 1/ 335- 337
3. المصدر السابق نفسه، 1/ 389- 392
4. المصدر السابق، 1/ 413

تستخرج من القرائن التي هي الأحوال، والأسباب، التي يفهم منها، وبها، المخاطَبُ فحوى الكلام، وعدوله عن أصل الوضع إلى غيره، أم لا[1] .

ويغالي أبو حامد الغزالي في توكيده لوظيفة السياق الحالي، فلا يفوته أن يذكر تعابير الوجه، وحركات المتكلم، فهي تسهم في الإبانة عما في نفسه، مثلها في ذلك مثل الألفاظ. " إن قصد الاستغراق يُعْلم بِعِلْم ضروري يحصلُ من القرائن، والأحوال، ومن رموز، وإشارات، وحركات المتكلم، وتعبيرات وجهه، وأمور معلومة من عاداته، ومقاصده. وقرائن مختلفة لا يمكن حصرُها في جنس، ولا ضبطها في وصْف. بل هي كالقرائن التي يعرف بها خجلُ الخَجِلِ، وجُبن الجبان، كما يُعلم قصد المتكلم إذا قال: السلام عليكم، أ نه يريد التحية، أو الاسْتهزاء، أو اللغو" [2]

وهذا الاقتباس يشفُّ عن حقيقة ساطعة، وهي أن الأصوليين المسلمين جعلوا من سياق الحال الفيصل في تأويل الدلالات، وتحقيق التواصل عبر المخاطبات، وإزالة اللبس عند الاختلافات. وقد سبق الغزالي بأقواله هذه آرفنغ هوفمان، ونظريته حول تعبيرات الوجه face work وتأثيرها في التواصل اللغوي[3] .

ويراعي المفسّرون في ضبطهم لأشراط المفسر إلمامه بجل ما يحيط بالنص الذي يفسره. فبيان سبب النزول- مثلا - طريقة لاستخراج المعاني من الكتاب العزيز. فقد يكون اللفظ عاما إلا أن سبب النزول هو الذي يفيد العدول به من العموم إلى الخصوص. ويضرب المفسرون مثلا لذلك حكاية عن مروان بن الحكم (65هـ) الذي قال لابن عباس (68هـ) لئن كان كلُّ امرئٍ فرحٍ بما آتاه الله، وأحبَّ أن يُحمد بما لم يفعل، معذبًا، لنعذبَنّ أجمعون. وهو يومئ للآية 188 من سورة آل عمران، وقوله تعالى(ولا تحسبنَّ الذين يفرحون بما أوتوا، ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا، فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب، ولهم عذابٌ أليم) فقال ابن عباس: هذه الآية نزلت في أهل الكتاب[4] . وفي ذكره لهذا السبب الذي نزلت فيه الآية انتفى اللبس الذي أشار له الخليفة، وهو أنْ يكون الحكم عامًا غير خاص. والآيات التي يمثلون بها على هذه الحال كثيرةٌ جدًا.

---

1. المصدر السابق نفسه، 1/ 429 وسوف نتطرق لهذه الأساليب لاحقا.
2. المصدر السابق، 2/ 42
3. هدسن، علم اللغة الاجتماعي، مرجع سابق، ص 204
4. الزركشي، البرهان في علوم القرآن مصدر سابق، 1/ 27

ولهذا يعد المفسرون " علم المناسبة " من العلوم التي يجب أن يتفقه فيها المفسر. وبخلاف ذلك لا يحقّ له، ولا يجوز أن يخوض في كتاب الله تعالى.

وليس شرط المعرفة بمناسبة النزول هو الشرط الوحيد، بل ينبغي أن يعرف العلاقات التي تربط بين أوائل السور والأواخر. وتعلق الآية بالأخرى [1]. علاوة على المعرفة بدلالات الألفاظ حقيقة ومجازا. وهذه المعرفة يجب أن تكون على النحو الذي استعملها فيه العرب زمن نزول الوحي، لتكون الدلالات التي يعرفها هي الدلالات التي تعارف عليها العرب في حينه. وفي ذلك يقول مالك بن أنس (179هـ) ما أوتيتُ برجل يفسر كتاب الله، غير عالم بلغة العرب، إلا جعلته نكالا[2]. ويشترط مجاهد بن جبير (104هـ) على المفسر أن يكون عالما ضليعا بلغة العرب [3]. وبوجه عام لا مناص من الاطلاع على أشعار العرب ليلتمس المفسِّرُ فيها فهم معاني غريب القرآن [4]. وكان ابن عباس يقول: ما كنت أدري ما فاطر السموات حتى أتى أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها. فعرفتها [4] .

ولا يُقبل من المفسر علمه بالقليل من العربية، فهو يحتاج فضلا عن دلالات الألفاظ: المعرفة بالنحو، والإعراب، الذي يزيل اللبس عن المتشابه من المعاني، ويقفنا على أغراض المتكلمين. واحتياجه للنحو كاحتياجه لمعرفة علم البيان، والبديع، الذي هو أكبر أركان التفسير، وإلا كيف سيفرق بين المجاز والحقيقة، أو بين الأمر الذي يقصد به الأمر، والذي يقصد به التوبيخ، أو التعزيز، أو الإباحة، أو الدعاء، أوالنصح[5]. واللافت أن السياق الحالي، أو المقام، ظل على الدوام محط اهتمام لدى المفسرين؛ فصاحب الكشاف(538هـ) يؤكد أن من سيق له الكلام لا بد من اعتماده ركنا أساسيا عند التفسير، والبيان، ولا يجوز تجاوزه[6].

والاقتباس المذكور يجيز للمفسر الذي يتعامل مع الخطاب القرآني أن يفسره في ضـــوء

---

1. الزركشي، المصدر السابق، 1/ 35- 37

2. السابق نفسه1/ 292 ونكالا أي عبرة لمن يعتبر قال تعالى في البقرة 66 (فجعلناها نكالا) أي عقوبة يتعظ بها غيرها..

3. السابق 1/ 292 ومجاهد من التابعين ذكر له كتاب في التفسير وفي تاريخ وفاته اختلاف. انظر الزركلي: الأعلام جـ 5/ 278

4. الزركشي، السابق ،1/ 293

5. السابق، 1/ 311

6. الزركشي، السابق، 1/ 311

الغرض، والهدف، من الخطاب، على الرغم من أن الأخذ بالقاعدة النحوية قد لا يتفق مع هذا. أي أن القاعدة أقصيت من مجالات التفسير، واستبدلت بأمور متصلة بهدف المتكلم. فالسياق بمعناه الواسع هو الفيصل في تحديد المراد منه، ومن التراكيب، ومن الألفاظ المشكلة. فهو – أي السياق- من " أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظراته، انظر إلى قوله تعالى (ذقْ إنك أنتَ العزيزُ الحكيم) [1] كيف تجد سياقه يدلك على أنه الذليل الحقير "[2] .

ومثلما اشترطوا للمفسر شروطا اشترطوا للمجتهد أخرى، فعلاوة على معرفته باللغات، والتفريق بين الحقيقة والمجاز، والباطن والظاهر، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمفصل، ومفهوم الكلام، ودلالات التطابق أو التضمن، أو الاستتباع،اشترطوا أيضا معرفته بالتفسير، وبالأخبار المحيطة بالآيات، وما روي عن الصحابة الأخيار كيف سلكوا مناهجها، ثم معرفة الأخبار بمتونها، وأسانيدها، مع الإحاطة بأحوال النَقَلَة والرواة، وما قيل في وقائعها خاصة وعامة، وما ورد في حادثة عامة قصد بها الخصوص، أو خاصة قصد بها العموم.[3] ويذهب ابن تيمية (728هـ) لما هو أبعد، إذ يعد المعرفة بلغات العرب شيئا غير كافٍ، لا للمفسر، ولا للمجتهد، إذ لا بد أن يعتادا هذه اللغة بخلاف من يريد الانتقال إليها من لغة أخرى[4]. وهذا الشرط في رأينا لا يخلو من مغالاة، وشطط، فمن المفسرين غير العرب من برع في التفسير والفقة والنحو براعة لم يبرعها كثير ممن اعتادوا هذه العربية، ولم ينطقوا إلا بها.

والحق أن اللغويين كانوا قد فطنوا لدور السياق الحالي في إغناء التواصل اللساني وجعله أكثر وضوحا وإبانة. فقد أثر عن الجاحظ تعداده لأنواع الدليل فعد الحال(النصبة) أحد هذه الأدلة. شأنها شأن اللفظ والإشارة والكتابة بالخط. وعرف النصبة بقوله هي الحال التي تقوم مقام هاتيك الأصناف ولا تقصر عنها. أما الإشارة فعنى بها ما يقوم به المتكلم في أثناء الكلام من تحريك اليد، أو الوجه، وغير ذلك مما يصاحب الكلام. ولولا هذه الحركات – في رأيه – لما تفهم الناس معنى خاصّ الخاص. مصداق ذلك قول أحدهم:

---

1. الآية 8 من سورة غافر

2. الزركشي، المصدر السابق، 1/ 200- 201

3. الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1984، 1/ 200

4. ابن تيمية، السراط المستقيم، تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت: دار المعرفة، (د.ت) ص ص 206- 207

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشـــــارة مذعـور ولم تتكلمِ
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا وأهلا وسهلا بالحبيب المتيمِ [1]

وقوله النصبة هي الحال الناطقة من غير لفظ، والمشيرة بغير اليد، وتمثيله الذي ذكر فيه قول الخطيب مؤبنا الإسكندر: " الإسكندر اليوم أوعظ منه أمس[2]" هذا كله ترجمة دقيقة لما يعنيه اللغويون بالسياق الحالي، أو المقام. ولا يجوز لناقل الخبر أو النادرة أن يغير في الملفوظ المنقول، لا سيما إذا كان من كلام الأعراب، فأي تغيير يجريه الناقل للنادرة باستبدال لفظ بآخر، أو باستبدال مخارج الأصوات، يفسد الملفوظ، ويبدد ما كان يستملح فيه من المؤانسة، والامتاع[3] . وهذا اقتباس على غاية من الأهمية، فهو يولي المتكلم صاحب الحكاية، أو النادرة المروية، منزلة تربو على منزلة الراوي، ويجيز نقل الكلام على النحو الذي صدر منه دون تغيير، حتى وإن كان فيه خطأ. فاللهجة التي يؤدى فيها الخبر جزءٌ من المعنى. وهذا يذكرنا بما كان قد ذهب إليه أبو عبيدة معمر بن المثنى (209هـ) بقوله " يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها "[4] يعني بهذا أن العرب تتناقل المثل مثلما قيل حتى لو كان فيه خطأ نحو (مكره أخاك لا بطل).

ونقل عن سيبويه (185هـ) قوله: " إن الأمثال قد تخرج عن القياس، فتحكى كما سمعت" [5] وقال المرزوقي: من شرط المثل ألا يُغيّر عما يقع في الأصل عليه "[6] وهذا يعني تغليب الشيوع والاستعمال على القياس. أما شرح المثل، وتفسيره، فيتطلب استرجاع الحكاية التي قيل فيها، وضرب للتذكير بها [7] مراعاة للسياق الذي قيل فيه. وهذا نظير اضطرارهم للرحيل للبادية، والإقامة بين الأعراب، لاعتياد اللغة مشافهة، ثم تقييد ما يسمعون، وكتابة ما يتلقونه من نوادر وأمثال، ومن أشعار وأقوال[8].

وقد ظن باحثون أن اهتمام النحاة بالقياس صرفهم عن التوجه الوصفي، وطبعت دراستهم للغة بالطابع المعياري، إلا أن هذا غير دقيق، فمنهم كثيرون أولوا السماع قيمة تربو على القياس في غير قليل من مسائل النحو. وهذا ينسحب على الكوفيين، مثلما ينسحب

---

1. الجاحظ، عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هرون، ط2، مصر، 1/ صص 76- 78
2. المصدر السابق، 81/1
3. المصدر السابق 1/ 145- 146
4. السيوطي، المزهر ، تحقيق محمد أبو الفضل، بيروت: المكتبة العصرية، 1986، 1/ 487
5. المصدر السابق،1/ 488
6. المصدر السابق، 1/ 494
7. نفسه.
8. المصدر السابق، 2/ 307

على غيرهم[1] ويرجح أبو الفتح ابن جني بعض المسائل النحوية ترجيحا قائما على السماع والشيوع، ودوران اللفظ على اللسان [1] وفي أحيان أخرى نجده يستند في ترجيحه إلى سياق الحال، وقد عرض لقول الشاعر القديم:

تقول وصكت وجهها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعسُ [3]

قائلا ذكره صك الوجه،أعلمنا بأنها كانت منكرةً، ومتعجبة. أي أنه لما حكى الحال " وصكت وجهها" علم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لديها، هذا مع أنك سامع لحكايةالحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنتَ بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين. وقد قيل ليس المخبَرُ كالمعايِن[4]. ويذكرنا في موقع آخر بما أوردناه من حرص الأصوليين على استقصاء وجوه الأحوال التي تصاحب الكلام، من رموز، وإشاراتٍ، وتعبيراتٍ تعلو الوجه، ومن سكناتٍ، وحركاتٍ لها تأثيرها البليغ في فحوى الخطاب. يقول: " فالحمالون والساسة (أي الذين يسوسون الدواب) والوقادون ومن يليهم، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يُحصِّله أبو عمرو (154هـ) من شعر الفرزدق إذا أخبر به، ولم يحضرهُ وهو ينشده"[5].

ولابن جنى آراء طريفة في سياق الحال وتأثيره، فهو يتحدث عن تعبيرات الوجه، والالتفات من حين لآخر لهذه الجهة، أو تلك، وأثر ذلك كله فيما يمكن احتسابه ضمن نيات المتكلم. فالكلام عملية تدور بين قطبين أحدهما يتكلم، ويستخدم تعابير غير كلامية، والآخر يلاحظ، ويستقبل مما يراه، ويتجاوب. لهذا قالوا: رب إشارة أبلغ من عبارة. وينسب لأحد شيوخه القول: أنا لا أكلم إنسانا في الظلمة[6] . وهذا القول الأخير يؤكد أن من شروط التواصل الناجح أن يرى المشاركان كل منهما الآخر.

عدا عن هذا لاحظ اللغويون، عربا وغربيين، أن الأحوال الاجتماعية والعادات والتقاليد تـؤثر في أنماط الـكلام، وأنواعه، فيكثر تداول ألفاظ معينة في مواقف معينة

---

1. حسان، تمام، (1988) الأصول، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية، ص 43
2. ابن جني، أبو الفتح(392هـ) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الكتاب العربين بلا تاريخ، ط2، ص 98
3. ورد البيت في الكامل للمبرد بتحقيق أبو الفضل إبراهيم، وفي القائل خلاف 1/ 35
4. ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 1/ 246
5. المصدر السابق، 1/ 246 147 وأبو عمروهذا هو أبو عمرو بن العلاء، وهو من رواة اللغة والشعر والأخبار والنوادر، ومن قراء القرآن السبعة، وله كتاب سير أعلام النبلاء.
6. ابن جني، الخائص، مصدر سابق، 1/ 247

أيضا، ويقل تداول غيرها. وذلك ما اصطلح علية بسجلات السياق. ومن ذلك اهتمامهم بتصنيف رسائل وكتيبات تعنى بسرد الألفاظ التي تستخدم في مخاطبة الملوك والأمراء والسادة. فلم يخاطبوهم باسمائهم، بل أشاروا لهم بلفظ الغيبة، وبضمائر الجمع لا المفرد، إجلالا وتعظيما. [1] وصنفوا أبوابا ذكروا فيها الألفاظ التي لا يحسن التفوه بها في المجالس. وتجنبا للمحظورات اللغوية ذكروا ما يتداول من الكنايات، والتوريات، التي بها ينقذ المتكلم نفسه[2]، متجنبا الوقوع في المحظور اللغويLinguistics taboos وقد لوحظ أن في المعجم ألفاظا غير جارية في الاستعمال لأن العرف الاجتماعي والأخلاقي لا يسمح بذلك.

فالرواية التي التي يوردها مؤلف معالم الكتابة (625هـ) حول هذه الفكرة تذكرنا بما اقتبسناه عن مؤلف علم اللغة الاجتماعي حول العرف عندما يتحول إلى سلوك لغوي قوي له رتبة الضرورة. وفي الإنجليزية مع أن الناس يعرفون كلم shit إلا أن العرف الاجتماعي يمنع استعمالها ويحظره. ويعرفون أمثال هذه الكلمة، ولكنهم لا يستعملونها أبدا، وهذا ما عناه القرشي[3] .

والمجتمع هو الذي يفرض هذه الظاهرة، فقد كان العرب في مبتدأ حياتهم لا يعرفون التصنع والتكلف في المخاطبات، شفوية أم مكتوبة، ولا التملق فيها، ولا الألقاب، ولا النعوت التي غدت مع الأيام كثيرة جدا. وبخروج العرب من هاتيك الأحوال إلى غيرها، ومن مكاتبة الأدنى للأعلى، ظهرت لديهم الألقاب مثل مولاي، وسيدي. وألفاظ خاصة بمخاطبة الأمير، وأخرى خاصة بمخاطبة الوزير، ولغة خاصة بمخاطبة الخدم، ونعوت لكل من الأشراف، وغير الأشراف[4] . وإذا شاع لفظ في مخاطبة ذوي الشأن شيوعا يؤدي لابتذاله أضيفت له كلمة أخرى تعبيرا عن خصوصية المخاطب. فكلمة الأجل كانت تستعمل توقيرا للوزير، فلما شاعت، أضيفت لها كلمة السيد الأجل لتمييز الوزير عن غيره[5].

ولا يفتأ البلاغيون يشيرون لسياق الحال تحت مصطلح المقام. أو مطابقـــة الكلام

---

1. الخصائص، 2/ 188
2. القرشي، ابن شيث، معالم الكتابة ومغانم الإصابة، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988، ص ص 34- 35
3. هدسن، علم اللغة الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 95 – 96
4. القرشي، المصدر السابق، ص ص 53- 61
5. المصدر السابق، ص 66

لمقتضى الحال. وقالوا لكل مقام مقال. ونظروا في العبارة والجملة، وإلى ما يحذف منها أو يزاد، وما يقدم منا وما يؤخر، وما فيها من التوكيد أو التشكيك، وما يعدل المتكلم به من الحقيقة إلى المجاز، فردوا ذلك إلى التذكير بأحوال المتكلمين. يقول الخطيب القزويني صاحب الإيضاح (729هـ) " بلاغة الكلام هي مطابقته لمقتضى الحال ، مع فصاحته" ومقتضى الحال مختلف، ومقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير مباين لمقام التعريف، ومقام الإطلاق مباين لمقام التقييد، ومقام التقديم مباين لمقام التأخير، ومقام الذكر مباين لمقام الحذف. ومقام القصر مباين لمقام غيره. ومقام الوصل مباين لمقام الفصل، ومقام الإيجاز مباين لمقام الإطناب. وكذا خطاب الذكي مباين لخطاب الغبي.[1] "

وهذا الاقتباس يؤكد بوضوح ارتباط النظر في الخطاب بما يعرف بالمقام الذي هو سياق الحال بأركانه المتعددة؛ من نسيج لفظي، ومتكلم هو الذي يصوغه، ومخاطب يراعي المتكلم قدره. وجل ما في الخطاب من أساليب يرجع اختيار المتكلم لها، لذلك المقام. فإن لم يراع ذلك ساء التواصل، وتعذر الإتقان. أي أن هذا الاقتباس يفصح عن الشأو الذي بلغه البلاغيون في مراعاتهم للأحوال المستقرة في الخطاب شكلا ومعنى. ناهيك عن أنهم أخذوا بالحسبان الوضع النفسي، والعقلي، للمتكلم والمخاطب، أوما يسميه المحدثون باستراتيجية الخطاب. فخطاب الذكي مختلف عن خطاب الغبي، ومخاطبة الكبيرتختلف عن مخاطبة الصغير. أي أن المستوى الثقافي الذي أشار إليه فيرث - فيما سبق - ذو صلة قوية متينة بطبيعة الخطاب ونسجه.

ويتطرق اللغويون العرب قديما لشيء آخر عني به المحدثون وهو أثر السياق في البعد الصوتي للكلام، وتأثيره في المتلقي[2] .فالوحدات الصغرى (الفونيمات) حينما تلتقي في البنية اللفظية تؤثر بعضها ببعض. وقد يلقي هذا التأثير بثقله على الأصوات اللغوية فتبتعد وتتقارب . ويذكر ابن فارس (395هـ) في الصاحبي أن بعض الحروف تألف الاجتماع مع حروف أخرى، وبعضها يأنف ذلك، على وفق المخارج. فالعربية تميل إلى تجنب الألفاظ التي تتصف بتقارب المخارج، وتميل إلى المخارج المتباعدة. فمثل عضخ مستثقلة لا يرتاح لها السامع ولا المتكلم، مع أنها إذا رتبت ترتيبا آخر ساغت، واستُحْسنت مثل خضع[3].

1.القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط5، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1980، ص 80

2. Firth, Papers in Linguistics, P.4, Pp. 20 - 23

3.ابن فارس، احمد بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، 1963ص 82 وهو لغوي معروف له المجمل في اللغة، ومعجم مقاييس اللغة، وكتاب الصاحبي المذكور. توفي سنة 395هـ .

ومن التبدلات النطقية التي رصدها اللغويون، حرصا على الانسجام الصوتي، والاتساق، أنّ النون - وهي أنفية - إذا وقعت ساكنة قبل الباء الشفوية الانفجارية استبدلت من الميم، فيقال في عنْبر عمبر، وفي ينبغي يمبغي، وفي الشعر قد يقبض الصوت فبدلا من الخلخال يقال الخلخل، وبدلا من المنازل يقال المنا، وهذا كثير في الشعر[1]. ولحسن الجرس الصوتي يحذف أحد الأصوات من الكلمة. ففي ظَلَلْتُ يقال ظِلْتُ، وبدلا من استطاع اسطاع. وقد يجعلون الصوت الخلفي أماميا تهربا من تنافر المتتابعين. فكلمة خيفة أصلها خِوْفة، فتجنبوا تتابع الكسرة الأمامية والواو الخلفية، وقالوا خيفة، وكلمة ميزان أصلها موزان، وكلمة حيوان أصلها حيَيان لأنها على وزن فَعَلان من حيِيَ. فجعلوا الياء الأمامية خلفية تجنبا لتوالي الأماميين، وأصبحت واوا. فقالوا: حيوان[2].

وقد يعمدون لإطالة الصوت، ومطل الحركة القصيرة لتعادل الطويلة، أو تربو عليها. ويذكر ابن جني في ملاحظةٍ له مهمة أن هذه الإطالة ذات أثر بالغ في الدلالة النفسية، لدى كل من المتكلم، والسامع [3] . ومن الظواهر التي تفصح عن الاتساق الصوتي ما ذكروه عن تقارب الأصوات الذي أشرنا له في السابق. وتناولوا ذلك في أبواب كالإبدال، والإعلال، والقلب، والإدغام، كإبدال التاء دالا في ازدهى وازدرد، أو طاءً في اطرد واطلع، لتناظر ما قبلها في الجهر، أو الإطباق. وعللوا ذلك تعليلا قائما على أسس صوتية كتحري التجانُس في الصفة، أو التماس الخفة[4] .

ومن ذلك تنبيههم على مزية صوتية في العربية، وهي كراهية توالي الأمثال، ففي الفعل ضَرَبَتُ بنوا الفعل على السكون لتوالي الفتحة ثلاثا، وقالوا ضربْتُ، وهذا مطرد. وفي المضعف من وزن فعل، مثل: مدَدَ، وعدَدَ، اسقطوا الفتحة فقالوا: مدْدَ، وعدْدَ وأدغموا. وهذا مطردٌ جدا[5] .

وصفوة القول، وزبدة الحديث، هي أن علماء العربية لم يتركوا ظاهرة صوتية عرضت لهم إلا وتناولـوها، بما في ذلك التنغيم ، والوقف، والابتداء، والحمل على المجاورة، والقلب

1.ابن فارس، المصدر السابق، ص 228

2.ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 3/ 18- 19

3.المصدر السابق، 3/ 122و 125 و 129

4.السيرافي، أبو سعيد، ما ذكره الكوفيون من الإدغام ، تحقيق صبحي التميمي، ط1، جدة: دار البيان، 1985، ص 63

5.ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985، 50/1

المكاني في الصوائت، والصوامت، والإدغام التام، والناقص، وحذف الصوت اللغوي حذفا تاما مع التعويض عنه بحركة قصيرة مماثلة. وإضافة حركة قصيرة في الوصل كي لا يقع انقطاع في السلاسل الصوتية بالانتقال من ساكن لساكن آخر. وهذه المباحث التي نشير إليها هاهنا بإيجاز ستكون موضع تفصيل لدى الكلام على السياق الصوتي، وذلك ما هو موضع التركيز في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

الفصل الثاني

المستوى الصوتي

(1) الصوت والسياق

مر بنا في الفصل الأول أن السياق سياقان، لغوي والآخر حالي، أو مقالي والآخر مقامي[1] . وأن اللغة مجموعة كبيرة من العلاقات المتشابكة تبدأ بأصغر وحدة فيها، وهي الصوت اللغوي، أو الفونيم Phoneme وتنتهي بالعبارة أو الفقرة. وللسياق دوره في دراسة هذه المستويات . ففيرث يذهب إلى أن الواجب يقتضي دراسة الصوت في إطار علاقاته السياقية، أي في ضوء السياق الصوتي Phonetic context حيث الأصوات والمتغيرات الصوتية تأخذ حقها من الدراسة، والبحث، وفقا لموقعها في الكلام، لا من حيث هي وحدات منعزلة بعضها عن بعضها الآخر[2].

فنحن في الواقع لا نتحدث بأصوات مجزأة، بل بسلسلة من الأصوات المتعاقبة، والمتصلة ببعضها إلى حد يتخيل فيه بعضنا أن من المستحيل التفريق بين صوت وآخر، وهذا يحتم علينا النظر إلى هذه الأصوات، وهي قيد الأداء، وليس النظر إليها منفردة متباعدة. لأن الكلام الفعلي هو مادة الدراسة، وهو الكفيل بإبراز خصائص الأصوات وصفاتها الحقيقية، الثابتة منها، والمتغيرة. وإذا كانت دراسة الأصوات تقوم على ملاحظة كل صوت بمفرده في مجال البحث الصوتي الخالص، فإن البحث في السياق الصوتي، أي الفونولوجي، يعمد إلى دراسة هذه الأصوات ضمن علاقاتها ببعض، موجها، ولافتا النظر لتغير صفة الصوت تبعًا لتنوع السياق[3] .

ويؤكد المحدثون على ضرورة الإلمام بما يتعلق بالأصوات قبل البحث في المتغير على ضوء السياق. إذ لا بد للدارس من توظيف معرفته بصفة الصوت موضع الدراسة من حيث الهمس والجهر، أو الشدة والرخاوة، أو الاحتباس والاحتكاك، او الإطباق والانفتاح، وهي معطيات يجري التعرف عليها، والإلمام بها، بواسطة علم الأصوات الخالص. وتؤيد الطرق المتبعة في دراسة الأصوات مخبريا وقوع تغييراتٍ، وتبدلاتٍ نطقية في الصوت على حسب موقعه في السياق. فقد دلت الدراسة أن الصوت e بالفرنسية قبل الصوت i لا يعطي الطيف ذاته من الصوت إذا وقع قبل u أو a [4] .

1.انظر الفصل الأول ص ص22- 23

2. Firth, Papers in Linguistics, Pp. 20-23

3. بشر، كمال، علم اللغة العام(الأصوات) ط2، مصر: دار المعارف ، 1986، ص 155

4. مالمبرج، بارطيل، الصوتيات، ترجمة محمد حلمي خليل، ط1، الخرطوم: المعهد الدولي للغة العربية، 1985، ص ص 39- 40

وسجلت أجهزة القياس أنّ الكاف العربية يختلف نطقها على وفق الحركات، فإذا تبعتها كسرة، كما في كِتاب، تلفظ لفظا مباينا لما هو سائد إن كانت متبوعة بضمة في مثل كُل، أو فتحة في مثل لكَ. فمع الكسرة تلفظ نحيلة، وفي الضم والفتح تلفظ مفخمة إذا جاز التعبير. كذلك اللام، تلفظ رقيقة نحيلة تارة، ومفخمة غليظة تارة أخرى، مثلما هي الحال في كلمة والله[1]. وهذا النوع من الدراسة سمي لدى حلقة براغ وغيرها بالفونولوجي، وهو العلم الذي يبحث فيما يطرأ على الأصوات اللغوية من تغيير على وفق الموقع في السياق. والفرق بين هذا الفرع من علوم اللسان، وعلم الأصوات الفونيتيك كالفرق بين اللغة والكلام عند سوسير، أو كالفرق بين النظرية والتطبيق[2]. فنحن نصف النون العربية بالصوت الأنفي المجهور الأغن، وهذا وصف نظري، ونصفه بقابلية التماثل مع الميم ومع الباء الشفويين فيغدو ميما، ويدغم إدغاما تاما، كما في مما رزقناهم ينفقون، وأمبئهم بأسماء هؤلاء، فهذا من البحث الفونولوجي.

ويفرق بعضهم بين هذا اللون من دراسة السياق الصوتي، ودراسة الصوت خارج السياق، بالمثال الآتي: إذا قلت إن صوت s بالإنجليزية صوت أسناني انسيابي مهموس احتكاكي غير احتباسي، فأنت تتحدث وتصف مستعملا معطيات علم الأصوات الفونتكس. ولكنك إذا قلت: إن هذا الصوت إذا وقع بعد أحد الأصوات المجهورة مثل R أو G يلفظ مجهورا كأنه Z كنت تنطلق من علم الأصوات الفونولوجي[3]. وهذا التغيير ينم عن حرص اللغة على الاتساق الصوتي، فلا يكون تتابع هذين الصوتين ناشزا مزعجا. وينسحب هذا على مثالنا السابق عن النون العربية في مما وفي أمبئهم.

ما الفونولوجي؟ يُعرّف معجم لونجمان لعلم اللغة التطبيقي هذا المصطلح بالقول: هو البحث في أصوات اللغة من حيث تقابلها مع أصوات أخرى في الكلمة، وتأثير بعضها في بعضها الآخر. وملاحظة أن صوتا منها قد ينحرف عن مخرجه الأصلي ليتسق مع بقية أصوات الكلمة. ويعنى هذا العلم أيضا بدراسة العلائق الصوتية بين كلمة وأخرى في العبارة. ويتأمل الأثر الذي يتركه أحد الأصوات في الكلمة من خلال ما يعرف بالعلاقات التوليفية. ومثال ذلك كلمتي give. و him تلفظان في علاقة توليفية فيقال givim [4] .

1.حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، ط2، مصر: دار الثقافة، 1986، ص ص 38- 39

2. Firth, Papers in Linguistics, p. 4

3. خليل، محمد حلمي: العربية وعلم اللغة البنيوي، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988 ، ص105 وقد أورد تفريقه هذا نقلا عن تروبتسكوي (1890- 1938) وقد سبق التعريف به في الفصل السابق.

4. Longman Dictionary of Applied Linguistics, Phonology

وهذا يشبه في العربية الادغام الذي يقع بين كلمتين مثل: من و يعمل، تلفظان ميّعمل، ومن ووالٍ، تلفظان: موّال. ومثل هذا ما نجده في قافية البيت الآتي:

عضنا الدهر بنابه ليت ما حل بنابه

فالقافية في الشطر الثاني توليف من كلمتين هما: بنا الأولى، وبهِ الثانية. وتلفظان مثلما تلفظ بنابه في نهاية الشطر الأول ككلمة واحدة.

وكان سوسير قد تحدث في كتابه عن الفونولوجيا، ومكانتها في الدرس اللغوي الحديث. واقتفت آثاره حلقة براغ التي رأت في الفونولوجيا فرعا من فروع الدراسة اللغوية يعالج الظواهر الصوتية من حيث وظائفها اللغوية[1]. ويضيف لانجيكر Langacker موضحا مهمة البحث الفونولوجي، بقوله" إن صوت N يلفظ عادة بملامسة ذلق اللسان للثة العليا ولكن إذا جاورته اللاصقة الصرفية th في كلمة مثل tenth فإن نطقة يصبح مغايرًا، إذ يكاد جرسه الصوتي يختفي، ولا يبين مثلما هو في No . فاللسان في النطق الجديد يلامس الأسنان ذاتها، ونستطيع ملاحظة هذا التغيير في كلمات أخرى جمة ككلمة eleventh وغيرها. وهذا التغيير النطقي يسمى تغييرًا فونولوجيا (صوتميا) والبحث فيه هو البحث الفونولوجي[2] .

ويسمي بعضهم هذا الفرع من الدراسات بالصوتيات التجميعية، نظرالعنايته بالسلاسل chainsلا بالأحرف، والمقاطع Syllables والمجموعات groups وأشباه الجمل phrases والجمل أيضا. ودراسة ما يطرأ على ذلك كله من انحراف نطقي سببه السياق، أو ما يعرف بالفصل والوصل[3] phonetics of juncture . ويطلق عليها آخرون فونولوجيا الكلام المتصل combinatory phonology ويصفها روبنز في كتابه علم اللغة بفونولوجيا الظواهر التطريزية prosodic phonology لأنها في الأساس تبدلات نطقية لتحسين الكلام، وإضفاء النغم على الملفوظ اللساني [4].

والتغيير السياقي للأصوات ظاهرة معروفة في جميع اللغات، ولا تقتصر على لغة من

---

1. Vachek, Ibid, p.41 وانظر عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1976ص 45 وبشر، كمال، علم اللغة العام(الأصوات) مرجع سابق، ص ص 28- 30 وقارن بـ أبو سكين، عبد الحميد، التجويد والأصوات اللغوية، ط1، القاهرة: مطبعة الأمانة، 1983، ص ص7- 8

2. Langacker, Language and i's Structure, p.28.

3. مالمبرج، بارطيل، الصوتيات، مرجع سابق، ص 82

4. بشر، كمال، علم اللغة العام- الأصوات، مرجع سابق ص ص 44- 50

لغات البشر[1] . ويؤكد إدوارد سابير Sapir أن التبدلات النطقية يصعب إخضاعها للتحليل التجريبي إخضاعا شاملا ينتهي باستقصائها الاستقصاء الدقيق. وذلك لأننا نفترض نطقا معينا للأصوات، ونتخذه قاعدة لدراسة الانحرافات عن ذلك النطق، مع أن هذه القاعدة قامت أصلا على فرضية قد لا تكون صحيحة بالمطلق. وسوف تظل النتائج المترتبة على هذا البحث نتائج شديدة الاختلاف والتنوع[2]. ولهذا النوع من الدراسة قيمته في اللغويات المعاصرة، لأن هذه الدراسة، والنتائج المترتبة عليها، مفيدة جدا في مجالات اكتساب اللغة. ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين يحاولون أكتساب لغات ليست هي لغاتهم الأصلية. وهذه الدراسة، بما تصل إليه من نتائج تفيدنا في معالجة بعض العيوب النطقية، واضطرابات الكلام. وتعمق معرفتنا بالفروق الدقيقة بين صوت وآخر، مما يتقارب مخرجا، أو يتباعد، مما يشجع الذين يعانون من اللثغة على تقويم نطقهم، ويمكن توظيف معطيات هذه الدراسة في تقويم النطق أيضا.

من أجل ذلك اهتم القدماء والمحدثون على السواء بهذا النوع من الدراسة. ولا ننفي أن هذه الدراسة امتزجت قديما بمباحث هي خليط من النحو والصرف والتجويد والقراءات القرآنية. ففي كتاب سيبويه المعروف، وهو كتاب في النحو، الكثير من الملاحظات التي تندرج في عداد الدراسات الفونولوجية. واطردت هذه الملاحظ في مصنفات غيره كالمبرد(285هـ) وابن السراج، وابن جني، وغيرهم من علماء العربية.[3] ممن رأوا في دراسة هذه الظواهر دراسة ينبغي لها أن تتم في سياق الدراسات الصوتية، والصرفية معا، وألا تقتصر على أيّ منهما. ولا نعجب إذ نجد فيرث في كتابه " بحوث في علم اللغة " يشاطر علماء العربية هذا الرأي، يقول: " التغييرات النطقية التي تطرأ على الأصوات، سواء أكانت في النغمة، أم في النبرة، أم في طول الصوت، يصعُب أن تُدرس في معزل عن دراسة الصرف[4]morphology . وفي موضع آخر يشير لارتباط الدرس الصوتي الخالص، أو النظري، بدراسة التبدلات النطقية التي تقع في السياق[5] فالباحث محتاج لتفسير تلك التبدلات بتوظيفه معطيات علم الأصوات الفونيتيكي[6] .

1.مالمبرج، بارطيل، الصوتيات، مرجع سابق، ص 64 وانظر Langacker, Ibid, p.29.

2. Sapir, Language, pp.43- 45

3.خليل، محمد حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، مرجع سابق، ص 23

4. Firth, Papers in Linguistics, p.23.

5. Ibid, p.35

6. Ibid, p .35. وانظر للمزيد Bierwitch, Modern Linguistics , Ibid, p.27.

وفيما يؤكد فيرث وآخرون، أمثال: دايك Dike على تشابك الدراسات الصوتية، والصرفية، والسياقية[1] نجد باحثين آخرين من أمثال العالم اللغوي الأمريكي هوكيت Hockate ينادون بضرورة الفصل بين دراسة الأصوات، وأي دراسة أخرى ذات مساس بالصرف، أو النحو. وحجتهم في ذلك أن الفصل بين هذه الأنواع من البحوث يؤدي إلى نتائج موضوعية دقيقة. وقد غفل هؤلاء عن أنّ مستويات النظام اللغوي يؤثر بعضها في بعضها الآخر تأثيرا لا يمكن جحْدهُ، ولا إنكاره. وليس ثمة ما يمنع الاستعانة بأي منها لدراسة الآخر.[2]

وأيا ما يكن الأمر، فإن القدماء والمحدثين، على السواء، حاولوا استقصاء الظواهر الصوتية التي تنشأ من وضع الأصوات في سياق، سواءٌ أكان هذا السياق كلمة واحدة، أم كلمتين، أم جملة. وما ينشأ عن درْج الكلام، واتصاله، من أنماط تنغيمية تنزع عن الصوت بعض صفاته الأساسية[3] . أما الظواهر التي رُصدت ففي مقدمتها الإعلال ablaut وهو تغيير الحركة القصيرة بأخرى طويلة لتناسب موقع النبر، أو العكس، وهو شيء يشبه الإشباع في العربية، وتقصير الصائت، أو إطالته، ومن أمثلة ذلك في العربية تطويل الفتحة في وزن وازن، وفي الإنجليزية مثل sang, song, sing ومنه تحويل الصائت الخلفي إلى أمامي، نحو foot, feet [4] وفي العربية موعاد ميعاد. ومن هذه الظواهر التي رُصدت المماثلة assimilation وهي أن يجعل الصوتان غير المتماثلين في الصفة متماثلين، كالنون الأنفية والميم، فهما مختلفتا المخرج، تتماثل النون مع الميم مماثلة تامة وينشأ ضربٌ من التضعيف: مما ، عما، امحى. وأهالي لندن يماثلون صوت d مع صوت n في Lonnon وفي اللهجة الأمريكية يلفظون wonderful بجعل الـ d اللثوية الانفجارية نونا أنفية لتماثل النون فيقولون wonnerful .أما المغايرة، فهي على خلاف المماثلة: جعل المتماثلين مختلفين، إما بحذف واحد منهما، أو استبدال أحدهما بآخر، ففي كلمة per grim تكـرّر صوت r

1.باحث لغوي أمريكي اهتم اهتماما لافتا بدراسة الظواهر الفونولوجية للإنجليزية، انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، بلا تاريخ، ص 298

2. أنور، محمد سامي، علم الأصوات في القرن العشرين،مجلة عالم الفكر، مج 18، ع 3، س 1987، ص 940-941

3. جاندرادوف، أصوات وإشارات، دراسة في علم اللغة، ترجمة إدوارد حنا، بغداد: وزارة الإعلام، بلا تاريخ، ص196.

4. باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار، طرابلس، 1972، ص147

مرتين، وهذان هما المثيلان، فاستبدل الأول منهما بصوت آخر L فقيل pilgrim [1] . ويذكر أن ابن جني في (المنصف) ذكر في كلمة دَيْدَن العربية أن أصلها دَدَن وقد أضيفت لها الياء تخلصًا من وجود صوتين متماثلين[2] . والمغايرةُ مطردة في العربية كثيرًا في الثلاثي المضعف. فقد أسقطت منه الحركة التي تتبع عين الفعل في مثل عدَد ومدَد وشدَد؛ فقيل مدّ وعدّ وشدّ. ومطردة في تتفاعل، نحو ولا تنابزوا، فالأصل تتنابزوأ. ومنها ظاهرة الحذف hoplology أي إخفاء أحد الأصوات، أو المقاطع غير المنبورة في الكلمة، مع تشديد النبر على المقاطع غير المحذوفة، وهذا يتجلى في نطقهم كلمة until وكأنها til . وهذا يصدق على الفعل أهانني في قوله تعالى(ويقول ربي أهانن).[3]

وقد تلجأ بعض اللغات إلى إضافة حركة قبل الصوت الصحيح في أول الكلمة إذا كان ساكنا، نحو إضافة الصوت E لكلمة Special اللاتينية في اللغة الإسبانية فهي تلفظ وتكتب Especial وإلى stella التي تلفظ وتكتب estella [4]. وثمة زيادة تقع حشوًا لتسهيل النطق، ففي الكلمة اللاتينية chamr أضيف في الفرنسية لها B فهي تلفظ وتكتب chambr . والغاية من هذه الزيادة تسهيل الانتقال من الصوت الشفوي M إلى الصوت التكراري اللثوي R. [5]

وشيء آخر توقف لديه الباحثون، وهو ترقيق الصوت اللغوي، وتفخيمه، على وفق موقعه في السياق، وتأثير الأصوات المجاورة عليه. فصوت L في الإنجليزية يلفظ باتصال أسلة اللسان باللثة العليا مع نفاذ الهواء من جانبيه. وينتج عن ذلك صُوَيْت بسبب احتكاك تيار الهواء بحافتي اللسان. ولذا نجدها في نهايات المقاطع، سواء في الإنجليزية البريطانية أو الأمريكية، ذات جرس مفخم، كما في كلمة clerk وسبب التفخيم هو ارتفاع مؤخر اللسان تجاه الحنك الرخو (الطبق) وهو الارتفاع الذي يتطلبه النطق بـ C في حين أن الصوت نفسه يبقى رقيق الجرس في مواقع أخرى، نحو plain و meal [6]. وهذا يشبه

1.باي، ماريو، المرجع ، السابق، ص 148

2. ابن جني، المنصف في شرح التصريف ، تحقيق إبراهيم مصطفى، مصر، 1954، ص 217

3. مالمبرج، الصوتيات ، مرجع سابق ،ص 90، وانظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص 298

4. باي، ماريو، المرجع السابق، 148 وهذه الظاهرة تشبه إضافة ألف الوصل في العربية في أول الكلمة التي تبدأ بساكن مثل ادارأتم، واثاقلتم، عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية ، ط1، الكويت: مؤسسة الصباح، بلا تاريخ، ص54

5. باي، ماريو، المرجع السابق، ص 148

6. مالمبرج، المرجع السابق، ص 7

التفخيم الذي تكلم عنه اللغويون العرب. فاللام، والراء، من الأصوات التي يتجلى فيها التفخيم. ففي كلمة (والله) يلاحظ تفخيم اللام، إذا قورنت بمثيلتها في بالله. كذلك الراء تفخَّم إذا اقترنت بفتحة متوسطة، أو ضمة خلفية شبه مغلقة، خلافا لاقترانها بكسرة أمامية، وهذا يلاحظ في (في النار) إذا قورنت بـ : (ويضرُب الله الأمثال).[1]

القلب المكاني

تعد ظاهرة القلب المكاني في الأصوات، الصوامت منها أو الصوائت، من الظواهر المتكررة في اللغات. وقد رصد اللغويون تبادل الأصوات لمواقعها في الكلمة الواحدة. وسموها قلبا مكانيا metathesis مثلما نجد في كلمتي طرح وطحر، وهما بمعنى. وزواج وجواز. والبئر حين يجمع على آبار وقع في الجمع قلب مكاني تبادلت فيه الهمزة والباء الموقع. وجاء في شرح الشافية قول الشارح: إنهم يقدمون بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق هذا في المعتل والمهموز. فكلمة شيء في الجمع نقلت الهمزة إلى بداية الصيغة فقيل أشياء. وقد يجيء هذا في غير المهموز[2] . ولدى الغربيين تختلف التسمية، فإذا كان الصوتان متجاورين قيل لهذه الظاهرة inversion وإذا كانا غير متجاورين، مثلما لاحظنا في زواج التي تلفظ جواز، قيل metathesis ومن أوضح الأمثلة لهذه الظاهرة الكلمة الإسبانية flaira فأصلها frail . والقلب المتباعد شائع في نطق الأطفال. وكثيرا ما تحل الأصوات المائعة، أو أحدها، مكان آخر. ويقع هذا القلب المكاني في الصوائت، فكلمة bird الإنجليزية كانت brid في اللاتينية، وكلمة run أصلها urnon.

الإجهار والإهماس

وقد يكتسب الصوت المهموس من موقعه في سياق ما صفة الجهر لتحقيق الانسجام النطقي، وتوفير النغم. وكثيرًا ما يحدث بتأثير الأصوات بعضها ببعض. فالصوت S صوت مهموس، ولكنه إذا وقع بعد أحد الأصوات المجهورة يلفظ مجهورًا. نلاحظ هذا من مقارنتنا بينه في doors وفي cats ففي الأولى تم جهره، وبقي في الثانية مهموسًا. ولكن هذا الصوت إذا وقع بعد مهموس احتكاكي مثل F فإنه يجهر، لتجنب تتابع صوتين مهموسين احتكاكيين. ففي كلمة thief إذا جُمعت تلفظ مجهورة، وتكتب thieves وقد سمى اللغويون هذه الظاهر إجهارًا، وهو في العربية شائع. فحيثما تجاورت التاء والدال وهما من مخرج واحد، لفظت التاء مجهورة، ونشأ تضعيف، نحو ادتعى : ادعى، و ادتهن : ادّهن، وقد يحدث

1.الآية 35 من سورة النور

2.عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية، مرجع سابق، ص 91

هذا الأثر، فيصبح المجهور مهموسا على العكس من الإجهار، ففي كلمة وُلِدَ إذا اسندنا هذا الفعل للتاء، فقلنا ولدت، لفظت الدال مهموسة (ولتّ). أي أن البيئة الصوتية المحيطة بالمجهور فرضت عليه أن يكون مهموسا حرصا على الانساق. والباء، وهي صوت شفوي، انفجاري، مجهور، إذا وقعت قبل التاء المهموسة لفظت في العربية مثلما تلفظ الـ P نحو ابتهال، ابتسام. وقلما يلفظ الصوت اللغوي، وهو في السياق، مثلما يلفظ منعزلا منفردا وحيدًا. وتبعا لذلك فهو عُرضة لظواهر منها التطويل، والتقصير، والتأنيف والتشفيه، والجهر والإهماس، والتغوير، والإطباق، والتفخيم، والهمز، والتليين، والتقديم أو التأخير. وذلك كله يطرأ على الصوت اللغوي بتأثير موقعه في السياق الصوتي[1] .

لقد عُني المحدثون عناية خاصة بطول الصوت اللغوي، إذ لوحظ ما يطرأ على بعض الأصوات من تطويل حينا وتقصير حينا آخر. وتأثير زيادة الطول، ونقصانه، في المعنى. فطول الصائت a في كلمة sad مقارنة مع sat أو الصوت i في rise مقارنة مع rice يميز بين معاني الكلمات، مثلما تفرق الفتحة الطويلة في طالَعَ بين معناها ومعنى طلَعَ، وراجع التي تختلف من حيث المعنى عن رَجَعَ. ففي هذه الأحوال يكون طول الصوت اللغوي مرتبطا ببعض خصائص الأصوات المجاورة. أو ببعض خصائص الصوت ذاته، [2] أو ببعض الصياغة الصرفية. ولا يفوتنا أن نذكر في نهاية الأمر أن هذه الظواهر كثيرة جدا وتأبى على الحصر.

السياق في تراث العرب الصوتي

مر بنا في الفصل السابق أن اللغويين العرب عنوا ببعض الظواهر التي تنسب للسياق لا لغيره. وتكلموا عما يسمونه تقارب الأصوات، ومخالفة بعضها بعضها الآخر. وإشراب الصوت الواحد صوتا ثانيا في النطق. إلى جانب اهتمام بعضهم بالتنغيم، والقلب المكاني، والإعلال، والإدغام الذي يقع بين صوتين من جنس واحد، أو مختلفين في الكلمة، أو في كلمتين متتابعتين. كما في غفور رحيم. واهتموا بالوقف، وبالحركات، وغير ذلك مما يقع في صميم الدرس الفونولوجي لدى المحدثين. وكان أحد المستشرقين قد علق على عناية اللغويين بهذا مؤكدا أن دراستهم انصبت على ما يعرف بالدراسة السياقية أو الفونولوجية [3] .

1.الخولي، محمد علي، الأصوات اللغوية، ط1، الرياض: مكتبة الخريجي، 1987، ص 180- 210

2. عبده، داود،دراسات في علم اصوات اللغةالعربية، مرجع سابق، ص ص 25- 26

3. كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح قرمادي، ط1، تونس: الجامعة التونسية، 1966، ص 17 وانظر شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ط1، مصر: دار القلم، 1969 ص 69

وقد اجتهد هؤلاء اللغويون في تفسير هذه الظواهر تفسيرا صوتيا لا صلة له بالنحو أو بالصرف. فسيبويه (185هـ) يحلل هذه الظاهرة، ويصفها وصفا يشهد على خبرته بالعادات النطقية السائدة. ولذلك نجده يعد الأصوات العربية (الحروف) خمسة وثلاثين لا تسعة وعشرين. فزاد ستة أحرف لا صور لها في الخط، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين الألف والهمزة، والألف الممالة إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والكاف التي كالشين، والصاد التي كالزاي، وألف التفخيم، هذه هي الستة، وهي تبدلات للأصوات الأصلية النون، والهمزة، والشين، والصاد، والألف، والكاف. وزاد عليها سبعة اصوات أخرى لا تُتَبيَّن إلا بالمشافهة[1] . فمعرفته الدقيقة بالأصوات العربية وصفاتها من حيث الجهر والهمس، والشدة(الاحتباس) والرخاوة (الاحتكاك) والإطباق والانفتاح، معرفة دقيقة. ولأنه من أصول غير عربية تذوق هذه الأصوات، ولمس بحسه ما بين الأصوات المتقاربة من فروق يكاد لا يلاحظها من نشأ على اللغة، واعتادها منذ صغره. فكان بارعا في الكشف عن الملامح المميزة للأصوات distinctive features يقول – على سبيل المثال- " فلولا الإطباق لصارت الطاء تاءً والصاد سينا والظاء ذالا[2] ".

ومعنى ذلك أن سيبويه وقف على السبب الذي من أجله يقترب الصوت من الآخر وينشأ منهما تضعيف. ويؤكد أبو علي الفارسي (377هـ) أن تقارب المخرجين أو تباعدهما يؤثر في الصوتين فيقرب أحدهما من الآخر، أو يتخالفان[3] . وكان ابن جني، تلميذه، قد دعا لتقديم الصرف على النحو، وذلك لأن النحو يدرس أحوال الكلام وتغير الأواخر بحسب العوامل، في حين أن الصرف يتناول أبنية الألفاظ الثابتة، ومعرفة ذات الشيء الثابتة أولى بالاهتمام من معرفة الأحوال المتنقلة[4] المتغيرة. أي أنه أدرك الأثر الذي يتركه التشكيل الصرفي من تغيير في الأصوات التي هي من الثوابت. ولا ريب في أنه يعني ما يطرأ على الكلمة من تغيير نطقي يمس الأصوات،التي هي ركيزة ثابتة في الجذر، من إعلال أو إبدال أو قلب أو تقارب يؤدي لإدغام. وينوه المحدثون بدراساته لهذه الظواهر وتفسيره لبعضها تفسيرا صوتيا قائما على الإفادة من معرفته بخصائص الأصوات اللغوية. [5]

1.سيبويه، الكتاب،تحقيق عبد السلام هرون، بيروت: عالم الكتب ، بلا تاريخ، 4/ 431- 432

2. المصدر السابق، 4/ 436

3. الفارسي، أبو علي: الحجة للقراءات السبعة، تحقيق قهوجي وجويجاني، ط1، دمشق: دار المأمون، 1984، 1/ 131 132

4. ابن جني، ابو الفتح، المنصف في شرح التصريف، مصدر سابق، 1/ص ص 4- 5

5. بشر، كمال، علم اللغة(الأصوات) مرجع سابق، ص119

فمن بين الظواهر التي تناولها ظاهرة أطلق عليها اسم تقارب الأصوات. وهي تسمية يراها المحدثون قريبة من المماثلة.[1]

أما القراء، فاهتموا هم الآخرون بهاتيك الظواهر. ووضع أحد المتأخرين منهم ثبتا بأصوات العربية مرتبة على وفق وقوعها في المعجم، مبينا إزاء كل صوت ما يتصف به من صفات نطقية وسمعية، وما يطرأ عليها من تغيير نطقي، وفقا لموقعه من الكلمة أو من السياق بصفة عامة، وما يعروه من تفخيم، أو إطباق، أو انفتاح، أو إعلال أو تقديم وتأخير. وهو شيء يكاد يتكرر في جل الكتب التي تعنى بالقراءات [2] وعلى الرغم من أن هذه الظواهر جمة وتستعصي على الحصر [3] فإن المتبقي من هذا الفصل سيقفنا على حضورها في المصادر اللغوية العربية من نحوية وصرفية وصوتية ومن كتب قراءات وتجويد. ونبدأ بما قالوه عن المماثلةثم نتتبع سائر الظواهر,

1. المماثلة

تناول سيبويه تأثير بعض الأصوات ببعض في صفتي الهمس والجهر، فالمجهور يؤثر في المهموس، فينزع عنه صفة الهمس، ويكسبه صفة الجهر. ومثال ذلك إذا التقت الصاد المهموسة والدال المجهورة في كلمة، مثل مصْدر، ومثل قصْد ، فعند تلاقيهما يصعب الانتقال من المهموس إلى المجهور مباشرة، لذا يتم تقريب الصاد من الدال باكتسابها صفة الجهر، والصوت المجهور المماثل لها، والقريب منها، هو الزاي، إلا أن الزاي غير مطبق، لذا تلفظ الصاد زايا فيها شيءٌ من الإطباق ، فتغدو الكلمة بزاي مفخمة: مزدق، ومزدر، وقزد[4]. وهذا اللفظ لا يُتبيَّنُ في الخط. وهذا يقع في أصوات أخرى كالهاء والحاء، والعين والحاء، والغين والخاء. والقاف والكاف. واهتم بالنون التي هي أكثر الأصوات العربية الصحيحة تعرّضا للتبدلات النطقية [5]. فهي تكتسب صفة التشفيه إذا جاورت الباء، مثلما يحدث في عنبر: عمبر، وتدغم مع الواو بغنة، وبغير الغنة، كما في من والٍ: موّال، وكذلك مع الياء من يعمل: ميَّعمل. ويطرأ عليها الإخـــــــفاء إذا جاورت صــوتا من أصوات الفم بينما

1.الراجحي، عبده، فقه اللغة في الكتب العربية، ط1، بيروت: دار النهضة، 1972، ص 140

2. القسطلاني، شهاب الدين(923هـ) لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق، عثمان وشاهين، ط1، القاهرة: لجنة إحياءالتراث، 1972 ، 1/ ص ص 223- 247

3. Sapir, Language, 45

4. سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 4/ 477 وابن جني: الخصائص، مصدر سابق، 2: 144 وابن جني : سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط1، مصر: دار إحياء العلوم، 1954، 1/ ص ص 56- 57

5. سيبويه، السابق، 452/4

تحتاج للإظهار إذا جاورت صوتا من أصوات الحلق كالهمزة[1] والهاء والعين والحاء والغين والخاء. ويفسر ذلك قائلا: لأن هذه الأصوات تباعدت من مخرج النون، وليست من قبيلها، فلم تخف ها هنا، ولم تدغم في هذا الموضع.[2] وإذا كان المحدثون يرون في المماثلة نوعين، أحدهما مماثلة تقدمية، وهي التي يتقدم فيها الصوت صاحب الأثر على الصوت الذي وقع عليه. كما في اطترد مماثلة تقدمية، لأن الطاء أثرت في التاء، وجعلت منها طاءً طبقية. وأخرى رجعية، أي أن الصوت التالي هو الذي يؤثر على ما يتقدمه، ومثال ذلك عنبر، فالباء هي التي أثرت في النون، نقول: إذا كانوا قد فرقوا بين هذين النوعين، فإن سيبويه لم يكن غافلا عن هذا، بدليل قوله: إن الميم إذا تقدمت على النون، فإنها لا تتماثل معها، وكذلك إذا تقدمت على الباء، لا تتماثل معها، وفيما إذا كانت النون أولا، نحو من ما، والباء أولا، مثل اصحب مطرا، فإن المتقدم يتماثل مع التالي، فيقال: مما، واصحَمَّطرا.[3].

واستوقفت سيبويه لام التعريف، فهي تضارع الكثير من الأصوات التي تدخل عليها فتدغم، وهي أحد عشر صوتا، عدا اللام ذاتها. وفي تفسيره لإدغام اللام في الدال والسين والتاء والراء وغيرها بقوله: لأن اللام من طرف اللسان، وهذه الحروف تسعة منها من طرف اللسان، واثنان يخالطانه، فلما اجتمع فيها هذا مع كثرة التداول لم يجز إلا الإدغام، كما لم يجز في يرى – إذ كثر الكلام – إلا حذف الهمزة (من يرأى) [4] . ويضيف الزجاجي(337هـ) قائلا: إن اللام التي للتعريف ساكنة، ولما كان بينها وبين الحروف المذكورة مخرج مشترك، فإنها صارت تدغم في هذه الحروف[5] ليكون اللفظ من وجه واحد. والحروف التي تتماثل معها لام التعريف، وتدغم، عند القراء أربعة عشر حـــرفا لا أحـــد

---

1. كان سيبويه وغيره من اللغويين يعتقدون أن مخرج الهمزة من الحلق، وقد أثبتت الدراسات الحديثة خطأ هذا الظن، فالهمزة صوت حنجري مزماري. انظر أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ط5، مصر: الأنجلو المصرية، ص 89

2. سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 455/4

3. سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، 4/ 449

4. السابق، 4/ 457 وما بين القوسين زيادة منا للتوضيح.

5. الزجاجي،أبو القاسم (337هـ)كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك، ط2، بيروت: دار الفكر، 1985، ص ص 151- 15 و ص54

عشر مثلما ذكر سيبويه[1]. ولا ثلاثة عشر مثلما هي عند ابن جني [2]. ولا تتماثل لام التعريف مع الأصوات الأخرى لبعد مخرجها عنها. فالأنعام، والحرث، والكفور، لم تحدث فيها مماثلة، ولا إدغام، لأن المخرج الثاني من الفم، فلما بعد المخرجان بطل الإدغام[3]. ويذهب ابن جني إلى شيء آخر، وهو ادغام اللام، وهي ليست للتعريف في بعض الأصوات لقرب المخرج، ومنها الصاد في (قل صدق الله) [4] والتاء في (فهل ترى لهم)[5] وفي الثاء كقوله(هل ثوب الكفار)[6] .

وقد يحدث التماثل بين الثاء والتاء مع ما بينهما من بعد المخرج، كما في قراءة من قرأ (كم لبثّم) [7]. وفي رأي أبي علي الفارس تقارب الصوتان لشدة ما بينهما من صفات نطقية مشتركة، فالتاء والثاء مهموسان، وكلاهما تصاحبه ملامسة اللسان لأصول الثنايا العليا، وما بينهما من اختلاف في المخرج اختلافٌ يسير، فأجراهما القراء مجرى المثيلين[8]. وعلى هذا النحو، إذا اجتمعت السين والصاد في سياق واحد. وقد قرأ نافع[9] (يقبض ويبصط) [10]. فالطاء صوت مستعلٍ يتطلب ارتفاع اللسان إلى الطبق، في حين أن السين صوت مستفل، فاقتربت السين من الطاء لتماثلها في الاستعلاء، ومقابلها في ذلك الصاد[11]. وهذه الظاهرة الصوتية تطبع العلاقة بين الطاء والتاء مثلما ذكر. ففي كلمة مثل فسطاط تجذب الطاءُ السين إليها في الاستعلاء فيلفظها بعضهم فصطاط أما أولئك الذين ينفرون من هذا التكرار للأصوات الطبقية، فتجذب السين الطاء إليها إلى أسفل، فيلفظونها

---

1. ابن الأنباري، أبو بكر، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق محيي الدين رمضان، ط1، دمشق: مجمع اللغة العربية ، 1971، ص220
2. 2.ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة، تحقيق علي ناصيف وآخرين، ط1: القاهرة، دون ناشرن 1986، 165/1
3. ابن الأنباري، المرجع السابق، ص 221
4. آل عمران 95
5. الحاقة : 8
6. المطففين: 36
7. الكهف: 19
8. الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، مصدر سابق، 367/2 وهذه القراءة قراءة الكسائي وحمزة وابن عامر.
9. هو نافع بن عبد الرحمن، أصله من أصبهان، يكنى بأبي رويم، توفي بالمدينة سنة 169 هـ انظر الداني، ابو مرة (444 هـ) التيسير في القراءات السبع، تحقيق أوتو برتزل، ط1، اسطمبول، 1930، ص 4
10. سورة البقرة: 69
11. الفارسي، الحجة.. مصدر سابق، 2/ 346 – 347

فستاط، في الوجه السابق ثمة مماثلة غير تامة، وفي الوجه الثاني ثمة مغايرة في تجنب تكرار الصوت الطبقي[1]. ومثل ذلك ما نجده في ازدجر، ومدّكر، وغيرهما من تبدلات نطقية سببها جهر المهموس.[2] وقد أجمع اللغويون على تفسير التبدل النطقي في صيغة افتعل من الفعل المبدوء بأحد الأصوات الطبقية الأربعة، بالقول: إنه ناتج عن الأثر الذي تتركه الأصوات الطبقية في التاء بتقريبها منها، ولما كان الإطباق هو الصفة المفرقة بين الصوتين، تحتم أن تصبح التاء في هذه الحال طاءً. وقد عد المحدثون هذه الظاهرة مماثلة تامة، وغير تامة وهي مطردة في كل ما كان أوله طاءً، أو ضادا، أوصادا، أو ظاءً. ولذا قالوا في اصتبر: اصطبر، وفي اضترب: اضطرب، وفي اطترد: اطّرد، وفي ظلم: أظطلم. ليكون الصوت متفقا، ومنسجما بعضه مع بعضه الآخر[3].

وقد تقع المماثلة لدى العرب بين الصوتين المتباعدين في الكلمة، على الرغم من وجود ما يفصل بينهما، ويباعد، ففي قوله تعالى (لست عليهم بمسيطر) تلفظ وتكتب بمصيطر. فالسين جذبتها الطاء في نهاية الكلمة للأعلى، واقترب اللسان من الطبق على الرغم من الياء التي بينهما، فاصبحت السين صادا. وينسحب هذا على كلمة الصراط في (السراط المستقيم)[4] أما قراءة من قرأ الزراط فشاذة، ولا وجه فيها لجهر السين[5]. والحجة لمن قرأها بالصاد، وجود الطاء في آخرها، والحجة لمن قرأها بالزاي هي ملاءمة السين في الصفير، والطاء في الجهر[6]. و كان قدماء اللغويين يظنون الطاء من الأصوات المجهورة وهو عند المحدثين ضربٌ باطلٌ من الظن.

ويتوسع القراء توسعًا كبيرا في موضوع المماثلة، ويتحدثون عنه في باب الإدغام، التام منه والناقص. ومثل هذه المماثلة تقع في أصوات كثيرة. كالذال والجيم، والظاء والزاي، والذال والهاء، والدال والجيم، والدال والسين، وغيرها مما يضيق باستقصائه البحث دون أن يقع في الإطناب، ويعدل بنا عن الإيجاز للإسهاب[7].

ولا يقتصر وقوع المماثلة في الصحيح من الأصوات (الصوامت) أو تلك التي تسمى

---

1. ابن جني، ير صناعة الإعراب، مصدر سابق، 1/ 174
2. المصدر السابق، 1/ 200- 201
3. المصدر السابق، 1/ 223
4. سورة الفاتحة: الآية 5
5. الداني، التيسير في القراءات السبع، مصدر سابق، ص18
6. ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال مكرم، ط1، بيروت: دار الشروق، 1971، ص38
7. الداني، المصدر السابق، ص ص 41- 45

consonsnts وإنما تتجاوزها إلى الصوائت vowels وأشباه الصوامت كالواو في وجد، والياء في مثل يد، وقد لاحظ اللغويون أن هذه الواو التي ليست للمد تفقد صفاتها الصوتية لتتماثل مع التاء مماثلة تامة، وتضعّف. في مثل اتكل من اوتكل، واتفق من اوتفق. فالتاء من أصول الثنايا العليا وطرف اللسان، والواو من الشفتين، مع تراجع جذر اللسان وارتفاعه باتجاه الحنك العلوي[1] .

وتقع المماثلة بين الصوائت، نعني الألف والواو والياء التي للمد. يقول سيبويه في الكتاب:" والواو بمنزلة الأصوات التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياها. فإذا كانت الواو وليس بينها وبين الياء حجزٌ كان العمل من وجهٍ واحد. ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم من رفعه من موضعين. ومثالها قولهم: سيّد من سَيْود، وصَيّب من صيوب، وإنما أجروا هنا الواو، والياء، مجرى الحرفين المتقاربين[2] ولو كان بينهما فاصل من صوت آخر، حركة أو غيرها، لما فعلوا بهما ما فعلوه لبعد ما بين الحرفين[3].

والمعروف أن المماثلة تقع بين أصوات المد واللين. تناولها النحاة في باب من الصرف سموه باب الإعلال تارة، وتارة باب القلب. وانصب تصورهم على أن هذه الأصوات علل وليست أصواتا أصلية في الكلمة كغيرها، ولا مجهولة الأصل، فالألف إما منقلبة عن واو ،كما في دنا ودعا، أو عن ياء كما في رمى، وبنى، وتصوروا أن هذه الأصوات أصواتٌ ضعيفة لذا هي عرضة للتشكيل وفقا لتركيب الكلمة، وتقلباتها الصرفية. فإذا وقفوا أمام ظاهرة سياقية مثل موقن، من أيقن، وموسر، من أيسر، قالوا إن الياء جاءت ساكنة وقبلها ضمة ، والضمة أقوى من الياء، فقلبت الياء واوا. فأصلها مُيْقن، ومُيْسر[4] . والحق أن هذه الظاهرة تشبه الإتباع، وهي تغيير الصائت، طويلا كان أم قصيرا، بصائت آخر ليماثل ما قبله، أو ما بعده، مناسبا المقطع المنبور في الكلمة. ونستطيع توجيه هذا بالقول: إن الياء الأمامية تماثلت مع الضمة الخلفية، ونشأت منهما واو مدية فيها شيء من الطول الملحوظ، مع الانسياق والانسجام والخفة التي لا تكون في الأصل. وهذا نظير ما يقع في اسم المفعول من باع: مبيع، بدلا من مبيوع، ومهيب بدلا من مهيوب. فقد تماثلت واو اسم المفعول مع الياء الأمامية، فنشأت منهما ياءٌ مدية أشد طولا، وأكثر خفة وانسجاما. وقد يقع التماثل بين الصائت نفسه، والحركة التالية له مباشرة. ففي مقال وأصلها مَقْوَل، ومقام

1. ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، 1/ 164
2. سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 4/ 365
3. المصدر السابق، 4/ 267 .
4. سيبويه، المصدر السابق، 4/ 338 وابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 1/ 49

وأصلها مَقْوم على زنة المصدر الميمي (مَفْعَل) تماثلت الواو الخلفية مع الفتحة القصيرة، وأصبحت فتحة مثلها، ونشأت منهما الألف. وهذا النوع من المماثلة يقع في العربية كثيرا. إلا أن اللغويين توهَّموا في الصوائت صوامت كغيرها، وظنوها كالسواكن، ضاربين عرض الحائط برأي الخليل الذي وصفها بالحركات[1] مما طبع أراءهم في التبدلات النطقية التي تطرأ عليها بالطابع القائم على فكرةِ القلب.

2.المغايرة

تميل العربية إلى تجنب الجمع بين الأصوات المتقاربة مخرجا، و تفضل المتباعدة فإذا تقارب المخرجان، قبح اجتماعهما، لا سيما حروف الحلق، ولذلك قلَّت مثل هذه الألفاظ المهمُ، والفهمُ، في العربية [2]. ويقول ابن خالوية في قراءة من قرأ أتحاجّوني في الله[3] الحجة لمن خفّف أنه لما اجتمعت نونان، تنوب إحداهما عن الأخرى، خفَّف الكلمة بإسقاط إحداهما، كراهية لاجتماعهما. مثلما قال الشاعر:

رأته كالثغام يُعلُّ مسكا يسوء الغالياتِ إذا فليني [4]

ومن المغايرة كراهية توالي الصوت الواحد في الكلمة مرتين. فزادوا صوتا للفصل بين المتكررين كما في كلمة ديدن التي أصلها ددن على رأي ابن جني. وقالوا ديدبون. وكل تضعيف تبدأ به الكلمة ثقيل، فاضافوا أحد الصوتين: الواو أو الياء [5]. وتكره العربية توالي الأمثال في الحركات، ففي الشعر لا يجوز توالي خمسة أصوات متحركة، لذا يضطرون لتسكين أحدها. [6] ومن أشكال المغايرة ما ذكره الخليل بن أحمد(175هـ) تعليقا على قراءة ا لآية (وقد خاب من دسّاها) [7] الأصل دسّسها جعلوا الألف مكان السين، لأنهم استثقلوا اجتماع حرفين من جنس واحد. ومثله (ثم ذهب إلى أهله يتمطّى) [8] فالأصل

1.سيبويه، الكتاب، مصدر سابق،4/ 242

2. ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، 1/78- 76 وانظر السيوطي، المزهر، 1/ 343

3.الأنعام، الآية 80

4. ابن خالوية، الحجة في القراءات، مصدر سابق، ص 118 والبيت لعمرو بن معدي كرب، الخزانة، 2/ 445 وانظر في حذف هذه النون ابن السراج، الأصول في النحون مصدر سابق، 2/ 122

5. ابن جني، المنصف في شرح التصريف، مصدر سابق، 1/217

6. سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 4/ 439 و441 و442 والمنصف لابن جني 1/ 28 وسر صناعة الإعراب 1/ 226

7. الشمس، الآية 10

8. القيامة: الآية 23

يتمطط[1] .

وسبيل العربية في التخلص من المتقاربين؛ إما التضعيف بجعل الصوتين صوتا واحدا، من قبيل الإدغام، فينبو عنهما اللسان نبوة واحدة، أو بالقلب، نحو: تقصيت، وتقضيت، بدلا من تقصَّصْتُ، وتقضَّضْت. أو بالحذف، نحو اسطعت بدلا من استطعت[2] وتنابزوا بدلا من وتتنابزوا. وقد تقع المغايرة في أصوات اللين والحركات. فإذا كانت الواو- شبه الصامت- متبوعة بضمة نحو أدوُر، وأسوُق، لالتقائهما في الضم قالوا أدؤر وأسؤق، حبا بالمغايرة، واستثقالا لتكرار المثلين، وهما الواو والضمة[3].

3. الإعلال

مر بنا أن الخليل وتلميذه سيبويه- وشايعهما في ذلك ابن جني- قالا عن الحركات القصيرة من فتحة وضمة وكسرة: إنها بعض أصوات المد. فالفتحة بعض الألف، والضمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء [4] . وسموا هذه الأصوات مجتمعة عِللا، ووصفوها بالضعف. وأضاف أبو الفتح أن هذه الأصوات تتفاوت طولا وقصرا على وفق موقعها من السياق. فإذا وقعت بعدها همزة، وهي صوت انحباسي انفجاري،" استطال بها النطق، طولا وامتدادا، نحو يشاء، ويسوء، ويجيء. وتزداد طولا إذا وقع بعدها صوت صحيح مضعف، نحو: شابّة ودابّة "[5]. على أنَّ هذه الأصوات إذا وقع بعدها صوت صحيح ساكن حذفت حذفا كقولنا لم يخف، ولم يبع[6]، وكذلك الياء، إذا وقع بعدها تنوين، وهو منتهٍ بنون ساكنة، حذفت حذفا على رأيهم، فيقال رامٍ، وغازٍ، بدلا من رامين وغازين[7] . وقد يُظْهرُ المتكلم إذا وقف عليها، ولم يتفوه بالتنوين، كأنْ يقول: رامي، وغازي[8].

وهذا في رأينا ليس حذفا، وإنما هو تغيير في طول الياء، لا أكثر، تجنبا للمقطع الطويل المغلق. فالكلمة تبدأ بمقطع طويل، وتنتهي بمقطع طويل مغلق، وهو شيءٌ غير مستساغ في العربية، لذلك جرى تقصير الياء بجعلها كسرة، و فأصبحت الكلمة تجمع بين الخفةِ

---

1. ابن أحمد، الخليل، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، بيروت: 1985، ص281
2. الفارسي، الحجة للقراء السبعة، مصدر سابق، 208/1
3. ابن جني، ا لمنصف 1/ 214 – 215
4. ابن جني، المنصف، مصدر سابق، 153/1
5. ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، 20/1
6. سيبويه، الكتاب، 158/4
7. السابق، 4/ 183
8. ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، 1972 ، ص ص 14- 16

والجرْس المستحسن.

ولهذه الصوائت تأثير جلي في السياق الصوتي، فابن جني يشير إلى أن لهذه الأصوات وظيفة عند التذكر، فهي تساعد المتكلم على تبصرة السامع بالدلالة المقصودة بمد الصوت بها [1] ومن الأمثلة التي يضربها على وجود دلائل نفسية للزيادة في طول الصوت استخدامها في أساليب الندبة، فقولهم: وازيداه، وواجعفراه، والاستغاثة بوامعتصماه، يفصح من خلال المد والمطل الذي طرأ على الصائت الألف عن الشعور بالحسرة، والتفجّع، أو طلب النجده[2] . والسياق، مثلما يتطلب أحيانا زيادة في شأو الصوت، يتطلب نقصا فيه. وفي مثل هاتيك الأحوال تنوب الضمة عن الواو ،والكسرة عن الياء، والفتحة عن الألف، وهذا يجري في الشعر جريانا كثيرا، قال الشاعر(من الرجز):

كفاك كفٌ لا تليقُ درهما جودًا وأخرى تعطِ بالسيف الدما

أراد تعطي، فقصَّر الياءَ، وأناب عنها الكسرة، وهما من جنس واحد[3].

ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: (يا عبادِ فاتقون) [4] وقوله (ويمح الله الباطل) [5] و(يوم يدع الداع) [6] و(سندع الزبانية) [7] وهو في المفتوح قليل، لخفة الألف أصلا[8] . وقد يقع العكس، فيمدون الحركة القصيرة لتغدو طويلة، فالفتحة تصبح ألفا على النحو الذي جعل من بَيْنَ: بينا في قول أبي ذؤيب:

بينا تعنقه الكماة وروغه يوما أتيح له جريءٌ سلفعُ

فقد أشبع الفتحة جاعلا منها ألفا[9] . وجاء في مَطْل الكسرة صياريف بدلا من صيارف، ودراهيم، بدلا من دراهم [10] قال الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرةٍ نَفْيَ الدراهيم تَنْقادَ الصياريفِ

4.الإمالة

1.ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 128/3

2. أبن جني، السابق، 129/3

3. ابن جني، المصدر السابق، 3/ 133

4. الزمر، الآية 16

5. الشورى، الآية 24

6. سورة القمر، الآية 6

7. العلق، الآية 18

8. ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 3/ 134

9. السابق، 122/3

10. السابق، 3/ 123

وما دام الحديث يدور حول الإعلال، وهو التغيير السياقي الذي يطرأ على الصوائت، فإن الألف، وهي إحدى الصوائت الثلاثة، تطرأ عليها ظاهرة صوتية عرفت باسم الإمالة. وقد ذكر سيبويه أن من الأصوات السبعة الزائدة على أحرف المعجم الألف الممالة إمالة شديدة. فما الإمالة؟ وما هي صلتها بالسياق الصوتي؟ ونظرًا لأهمية هذه الظاهرة نفضل تناولها في فصلة مستقلة عن الإعلال، وإن كانت نوعا منه.

فالإمالة هي الانحراف بالفتحة نحو الكسرة، والتنحي بالألف نحو الياء[1]

ولهذا علاقة بالسياق، فالألف، وهي متوسطة " إذا جاء بعدها كسر نحو قولنا عابِد، ومساجِد، وعالِم، أمالوها هذه الإمالة، لأنهم أرادوا تقريبها من الكسرة التي بعدها، مثلما قربوا الصاد من الزاي في مصدر، التماسًا للخفة" فالألف في رأيه- ها هنا- قد تشبه الياء فارادوا أن يقربوها منها. في حين لو أن " ما بعدها كان مضموما لما أمالوها لأنها لا تتبع الواو من حيث أنها لا تشبهها، ولو كان ما بعدها مفتوحا لما أمالوها، لأن الألف ألزم مع الفتحة"[2] . والمتأمل في هذا الاقتباس من كتاب سيبويه يلاحظ أن الإمالة ضرب من الحرص على توفير الانسجام بين الأصوات، فالكسرة الأمامية لا تطرد مع الألف المتوسطة، لذا فإن الاتجاه بها نحو الكسر يؤدي بلا ريب لهذا الاتساق الصوتي. وهذا يجري مشافهة، ولا يُتَبيَّن في الخط. وقد لاحظنا بعض اللهجات في جنوب العراق تجري هذه الإمالة في الفتحة، فيقال بدلا من بصرَة: بصرِة، وبدلا من سيارَة: سيارِة.

واتساقا مع مبدأ التناسب الصوتي بين الألف الممالة وما حولها من أصوات وحركات ينفي سيبويه وقوع الإمالة إذا جاورت الألفُ أصواتا مستعلية؛ كالصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، فهذه الأصوات تمنع الإمالة من حيث أنها حروف مستعلية. والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، وبذلك تقرب هذه الحروف من الألف، وتقرب هي منها، فيكون النطق من وجه واحد أخفّ على الناطق، ويستوي في ذلك وقوع الحرف من هذه الحروف قبل الألف أو بعدها[3] . وشُغل اللغويون، كعلماء التجويد، بذكر المواقع التي تحسن فيها الإمالة، وتلك التي لا تحسن. فأكد أبو علي الفارسي أنها تحسن في الوقف[4] جدا.

1.الجرجاني، الشريف، التعريفات، تحقيق غوستاف فلوجل، ط1، بيروت: مكتبة لبنان، 1985، مادة إمالة، ص 38 وانظر سيبويه: الكتاب، 4/ 124

2. المصدر السابق، 4/ 117- 118

3. المصدر السابق، 4/ 128- 129

4. الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، مصدر سابق، 405/1

وقد تكون الإمالة لهدف غير التحسين النطقي، فقد قرأ عامر (فزادهم الله مرضا)[1] بإمالة الألف من زاد للدلالة على أصلها، فهي على رأي الصرفيين منقلبة عن ياء[2]. فهذه الإمالة لا صلة لها بتوفير الانسجام النطقي أساسًا، وإن كانت تؤدي إليه. ومما يقوي الإمالة في مثل زاد، وباع، أنَّ الأصل في الألف هو الياء. وليست فيها أصوات مستعلية[3]. وقد تقع الإمالة في الضم خلافا لرأي سيبويه، وقرئت الآية (وإذا قيل لهم) بإمالة الضمة نحو الكسر (قُيل) وقد جيء بالإمالة - ها هنا - لجعل الفعل أشد مشاكلة للأصل الذي هو الواو[4] . وذهب بعض اللغويين إلى القول في الإمالة على أنها لهجة، وهي لهجة عامة في نجد وتميم وقيس وأسد، في حين أن الفتح شائع لدى أهل الحجاز[5].

وعلى الرغم من اضطراب اللغويين، والقراء، في تحديد وجوه الإمالة، ومتى تحسن ومتى لا تحسن، إلا أنهم يجمعون على وصفها وصفا يجعلها ظاهرة من الظواهر الصوتية التي تقوم على ضرورة مراعاة الصوت للصوت الآخر، وتمكينا للانسجام، والتناغم، وليكون عمل اللسان من وجه واحدٍ لا من وجهين[6]، وقد شذّ عن هذا الاجماع ابنُ كثير الذي لم يُمل شيئا في القرآن [7] .

وإذا كان القدماء قد عنوا بالإمالة، فأفردوا لها التآليف على نحو ما صنع ابن الناصح في كتابه " قرة العين في الفتح والإمالة بين اللفظين" الذي ذكره السيوطي، فإنَّ المحدثين أيضا اهتموا بها اهتماما شديدا. فهي في رأي المتعمقين منهم ظاهرة من الظواهر التي شاعت في العربية طلبا للانسجام الصوتي، والتماس الخفة. ولا تعدو في أسوأ الأحوال أن تكون ضربا من التأثير الذي يتركه صوت على صوت آخر. أو مخـرج في مخـرج آخر. ووقع هـــذا

1.البقرة: الآية 10 وعامر هذا هو عبدالله بن عامر بن تميم اليحصبي الدمشقي، أحد القراء السبعة، توفي 118هـ.

2.الفارسي، المصدر السابق، 320/1- 327

3.السابق، 328/1

4.السابق، 1/ 345

5.السيوطي، جلال الدين، (910هـ) الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، ط1، صيدا: المكتبة العصرية، 1983، 258/1 وابن الجزري ، تقريب النشر، تحقيق إبراهيم عوض، ط1، مصر، 1961 ص ص 55- 65

6.السيوطي، المصدر السابق، 258/1 – 259

7.الداني، أبو عمرو، التيسير، مصدر سابق، ص ص 46- 54 والسيوطي، السابق، 1/ 259 وابن كثير هو عبد الله الداري أحد القراء السبعة، توفي بمكة سنة 120هـ وهو مختلف عن ابن كثير صاحب التفسير المشهور انظر: المقدسي، أبو شامة، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق قولاج، طيار الحي، ط1، بيروت: دار صادر، 1975، ص 15

التأثير في باب الإمالة مثلما وقع في غيره من الأبواب [1] . وقريبة من هذه الظاهرة ظاهرة أخرى تكلم عنها القراء، وهي التفخيم. وقد نسب حديث لرسول الله (ص) يقول فيه (نزل القرآن بالتفخيم). والتفخيم مثلما يذهب بعض شراح الحديث تحريك أوساط الكلم بالضم أو الكسر في المواضع المختلف فيها دون تسكينها وهو في نحو جمُعة، بدلا من جمْعة. ونُذُر بدلا من نذْر،وعمُر بدلا من عُمْر[3]. والتفخيم منه ما يمس الأصوات اللغوية، ولا علاقة له لا بالتسكين، ولا بالتحريك. وقد مر بنا أن اللام إذا سبقت بكسرة تلفظ منفتحة رقيقة حادة كما في قولنا بالله. وتلفظ مفخمة غليظة الجرس إذا سُبقت بفتحة، مثال ذلك لفظ الجلالة والله، واللهم. ويجري تفخيمها بعد الأصوات المستعلية عمومًا والمطبقة نحو صال وطال. ويذهب اكثر القراء إلى أن تفخيم الألف يكون على وفق الفتحة التي قبلها[5] على وهم أن صال، وطال، ثمة فتحة قبل الألف. وهذا في رأينا محض وهم لأن الألف هي حركة هذه الصوامت. ومن التفخيم الاتجاه بالألف نحو الضمّ، والاقتراب بها من الواو. فقد سُمع من يقرؤون الصلاة فيجعلون من الألف مزيجا منها ومن الواو. وذلك ما لا يمكن البيان عنه بالخط. وكان ورش يقرأ الصلواة[6].

والإشمام شيء يشبه التفخيم من حيث أننا لا نستطيع تبيُّنه في الخط، وإنما هو في التلاوة فقط. وهو تهيئة العضو الناطق لإخراج الصوت الذي هو الضم للدلالة عليه من غير نطق يسمعه السامع. والمثال المتكرر ذكره قراءة بعضهم (ما لكَ لا تأمنُّا على يوسف)[7] فاشموا النون المشددة ضمة للدلالة على أنها كانت مرفوعة[8]. وتكلموا في هذا المقام على الإخفاء والإظهار وغيرهما من ظواهر صوتية. ومن بين هذه الظواهر ظاهرتان تستحقان منا الوقوف وهما الهمزة ثم النون. وتستحقان منا ومن الدراسين وقفات لكثرة ما يعرض لهما من صنوف الإخفاء والإظهار والتليين والتحقيق والقلب والزيادة والحذف، وغير ذلك في كل من الوصل والفصل، والوقف والابتداء، على حد سواء.

1.شلبي، عبد الفتاح، في الدراسات القرآنية واللغوية – الإمالة، ط1، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 1957 ص 254، و 264، و 265 .

2.ابن الأنباري، أ بو بكر ، إيضاح الوقف والابتداء، ص14

4.السيوطي، الإتقان، مصدر سابق، 261/1- 262

5. القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، مصدر سابق، 220/1 -221

6. القسطلاني، المصدر السابق، 1/ 184 وورش هذا هو عثمان بن سعيد من كبار القراء توفي سنة 197هـ.

7. سورة يوسف، الآية 10

8.الفارسي، الحجة للقراء السبعة، مصدر سابق، 213/1 – 215

5.الهمزة والتنوع الصوتي

لاحظ القراء صعوبة النطق عند التقاء همزتين في أول الكلمة، كما في قوله تعالى (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) وسبب ثقل النطق الناشيء عن أن لسان المزمار يضطر للعمل مرتين متواليتين لحبس النفس، لكون الهمزة من الأصوات الاحتباسية الشديدة التي تتطلب ذلك. وقد مالوا للتخلص من هذه الصعوبة بتسهيل، وتليين الهمزة الثانية، وسموها همزة بين بين. أي أنها تمثل درجة متوسطة بين الألف والهمزة[1]. وعدها بعضهم ألفا خالصة. ولكن إذا كانت الهمزة الثانية متحركة بحركة مختلفة عن حركة الأولى، كما في قوله (قل أؤنبئكم)[2] أو قوله (أؤنزل عليه الذكر) [3] فإنّ الوجوه في قراءة الهمزة تختلف، فبعضهم يسهلها كما في قراءة نافع، وبعضهم يحققها كهمزة بين بين[4]، ويؤثر بعضهم إسقاط الهمزة والتخلص من اجتماع المثيلين، فيقرأ (هؤلا إن كنتم) [5] وعند التسهيل تصبح الهمزة صوتا مجانسا للحركة، فتكون ألفا مع الفتحة، وياءً مع الكسرة[6].

والتسهيل كالتليين والتخفيف، الغرض منه تحقيق السلاسة في النطق، واستبعاد النشوز. ولهذا سهل بعض القراء الهمزة إذا كانت فاء الكلمة، مثل: مومن، وموسفون، ويوثرون.. وموتفكة.. وغيرها بشرط أن تكون ساكنة. وفي بعض القراءات تفقد الهمزة حركتها، وتنقل إلى ما قبلها للتخفيف[7] وهذا قلب مكاني في الحركات.

ومن القراء من كان يسهل الهمزة، ولا يحققها على الإطلاق، كأبي عمرو بن العلاء [8]. ويختلف نطق الهمزة من قارئ لآخر على وفق موقعها من الابتداء أو الوقف. فإذا وقفوا عليها في أواخر الكلم خفّفوها، سواء أكانت ساكنة أم متحركة، أما إذا أرادوا الوصل فإنهم يحققونها، وفي حال الوقف مع التسهيل تلفظ كصوت من أصوات اللين يجانس الحركة. وإذا كانت الهمزة ساكنة، وسط الكلمة، نحو: بئر وذئب وبئس فإنها تسهل، وتلفظ صوتا مجانسا لحركة السابق، فبئر: بير، وذئب: ذيب، وبئس بيس. وفي الأحــوال التي يكون

1.ابن الجزري، تقريب النشر، مصدر سابق، 23 والداني، التيسير في القراءات ، مصدر سابق، ص 32

2. آل عمران، الآية 15

3. سورة ص ، الآية 8

4. ابن الجزري،المصدر السابق، ص 27 والداني، السابق، ص 22

5. ابن الجزري، ص 28

6. نفسه، وانظر ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، مصدر سابق، ص42 وانظر الداني: المصدر السابق، ص 34- 35

7. الداني، المصدر السابق، ص 36

8. المصدر السابق، ص 37

ما قبلها ساكنا، مثل شيء، فإن حركتها تنتقل لما قبلها، وتخفف، لذا يقال من شيء شيّ، ومن مشئمة مشيمة(1). وبعض القراءات الشاذة أسقطت الهمزة. ففي قراءة (أأنذرتهم) ونظرًا لتتابع همزتين، أجازوا حذف الأولى التي للاستفهام، لدلالة السياق عليه. وكان من حق هذه الهمزة- في رأي ابن جني - ألا تحذف، لأن اختصار المختصر إجحاف[2].

أما الهمزة في مثل كساء وسماء ودعاء وبناء وظباء فأصلها واو،أو ياء. وينفي المحدثون أي مماثلة بين الهمزة وكل من الياء والواو. لاختلاف الخصائص الصوتية. والأرجح أن تكون هذه الهمزة قد جاءت لتسهيل الوقف على مثل هاته الكلمات. لأن الوقف على الواو أو الياء بعد الألف غير مستساغ، لاسيما وأن العربية لا تميل للوقف على المقطع المفتوح قصيرًا أو طويلا[3]. ويشبه الوقوف عليها الوقوف على هاء السكت في مثل ماليه، وسلطانيه[4] وما يذهب إليه عبد الصبور شاهين - صاحب هذه الفكرة- غير دقيق، فهاء السكت تحذف عند الوصل بينما الهمزة في الألفاظ التي ذكرها لا تحذف، لا في الوقف ولا في الوصل. والشيء الآخر الذي يبطل ما يذهب إليه هو أن هاء السكت لا يمكن تحريكها لا في وقف ولا في وصل، فيما تحرك الهمزة في أواخر الكلمات التي ذكرت. والتفسير الأدق ما ذهب إليه الأقدمون من أن الهمزة ها هنا منقلبة عن واو أو ياء، وهو التفسير االأصح لمثل هذه الظاهرة. وتظل سائر الملاحظ التي اوردها القراء واللغويون عن تقلبات الهمزة تسهيلا وتحقيقا وتخفيفا وحذفا من باب التغيير الفونولوجي لواحد من أهم الصوامت في العربية[5] وهذه الظاهرة ذات صلة بموقع النبر في الكلمة، وانتقاله من صدر الكلمة، أو وسطها، إلى المقطع الأخير.

6.التنوع الفونولوجي للنون

من أشد الظواهر الفونولوجية التي تقع على الأصوات العربية تلك التي تقع على النون. إذ يعرض لها ما لا يعرض لغيرها من الصوامت. وهي بعد اللام من أكثر الأصوات شيوعا، وتداولا، في الكلام الملفوظ ، والمكتوب، وهي أشد ما تكون متأثرة بالأصوات

---

1. الداني، أبو عمرو، التيسير، مصدر سابق، ص ص 39- 40 وابن جني، المحتسب ، مصدر سابق، 67/1
2. ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة، مصدر سابق، 1/ 50- 51
3. شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية، مرجع سابق، ص 81
4. السابق، ص ص 84- 85
5. شاهين، القراءات القرآنية، مرجع سابق، ص 102، و106

التي تجاورها عند كونها ساكنة، لأن التسكين يجعلها متصلة بما بعدها اتصالا مباشرًا. وأشد الأصوات تأثرا بها وتأثيرا اللام، والراء، عند جمهور القراء، فهي تفنى فيهما فناءً تامًا.[1] وتدغم النون إدغاما تاما في كل من الميم، والباء (من بعد) و(صمٌ بكم) ومما، إلخ. وتختفي فيها بغنة، أو بغير غنة. مثلما تدغم في اللام، فإنْ لم : فإلّم تفعلوا. وفي الراء، من ربهم: مرّبهم. وتعروها حالة بين الإظهار والإخفاء ولا بد فيها من الغنة: لهبوتب. وفي الوقف على أواخر الكلم في القرآن، وفي الروي الشعري، تقلب الساكنة منها ألفا، في مثل إذن: اذًا. ويجمع القراءُ على أنه لا بد من إظهار النون الساكنة إذا جاورت أحد الأصوات الحلقية. وهي عندهم العين، والحاء، والهاء، والخاء، والغين، والهمزة[2] . والإظهار هو تمكين الصوت بنطقه وفقا لخصائصه الصوتية الكاملة من غير انزياح عن المخرج أو غيره.

7.الوقف والابتداء

من الظواهر التي استحوذت على انتباه المتقدمين مما لها علاقة بالسياق ظاهرتا الوقف والابتداء. وتتفرع منهما ظاهرة التوصُّل. وهي كسر الساكن، وتحريكه، لتسهيل الانتقال من صوت لآخر. أو من كلمة لأخرى. وقد يلجؤون إلى العكس في حالات الوصل، إذا كان الصوت الذي تنتهي عنده الكلمة من أصوات المد كالألف، فإنهم يقلصون معه من المد. يقول ابن السراج :" إذا كان الاسم أو الفعل منتهيا بألف أو واو أو ياء ثم أريد الوصل به مع الذي يليه، قُبض صوت المد، ونُطق كحركة [قصيرة] مماثلة له. فيقولون رمَ الرجل. ومعزَ القوم، ويقضِ القوم"[3]. أي أن التوصل بالساكن الذي يلي المد يتطلب تقصيره، نظرا للثقل الناتج عن توالي المد والساكن.

وهذه الظاهرة تختلف عن الوصل إذا كان الانتقال من ساكن لساكن، ففي هذه الحال يحرك الساكن الأول بكسرة.

وكان الخليل بن أحمد، ومن تبعوه، قد أشاروا لزيادة ألف في أول الكلام الذي يبدأ بساكن، فمنهم من أطلق عليها ألف الوصل، ومنهم من سماها همزة الوصل. وهي ألف أو همزة، تتغير حركتها تبعا لما بعدها، أو لما قبلها. أما إذا كانت في صدر الكلام، فهي

1.أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، مرجع سابق، ص ص 67- 69

2.الداني، التيسير، مصدر سابق،ص45 وابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، 44 وابن الجزري ، تقريب النشر، ص ص 53- 54 .

3.ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، مصدر سابق، 2/ 365- 371

4. ابن أحمد، الخليل، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص226 وانظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، 1/ 13- 131

مكسورة حكما، ما لم يكن الصوت الثالث بعدها مضمومًا. نحو: اخرُج، واقتُل.[1] وقد ضموها في مثل هذه الحال لكراهية الانتقال من كسر إلى ضم.[2]

ويذهب بعض الباحثين إلى إنكار وجود هذه الألف، أو هذه الهمزة، زاعما أنها كسرة تقع في أول الكلمة، وقد جيء بالألف -خطّا- لأن العرب لم يعتادوا على كتابة الحركات دونما حروف. ولذلك يقول ابن جني:" إعلم أن هذه الهمزة إنما جيء بها توصلا للنطق بعدها بالساكن، لما لم يكن الابتداء به ممكنا، وكان حكمها أن تكون ساكنة لأنها حرف جاء لمعنى، ولا حظ له في الإعراب. وهي في أول الكلمة كالهاء التي لبيان الحركة، ونحو الألف التي في وازيداه، فكما أن تلك ساكنة فكذلك كان ينبغي أن تكون ساكنة[3] ". وقال: إنهم اختاروا همزة الوصل دون غيرها لأنها تُحذف في الوصل" [4]

وهذا الاقتباس ينم على اضطراب اللغويين إزاء هذا الصوت الزائد، فعلاوة على أنهم خلطوا بين الألف والهمزة، وافترضوا أن الأصل في هذا الصوت أن يكون ساكنا، ثم يجري تحريكه بالكسر، ثم يؤكدون أنه يُضمّ على وفق الحركات التي تقع بعده، وكان من الممكن أن يتخلصوا من هذا كله لو أنهم تصوروا الزيادة - ها هنا- في الكسرة أو في الضمة، لا غير، بيد أن الذي منعهم من ذلك اعتقادهم السابق بأن الحركة لا يمكن أن تلفظ أو تكتب قبيل الحرف الصحيح.

ولا يخلو وصفهم لهذه الألف من اضطراب، فعلى الرغم من تأكيدهم أن هذه الهمزة أو الألف تسقط في أثناء الكلام، لاحظوا في بعض الحالات التي يسبقها صوت صحيح ساكن مثل التاء في (قالت) أن هذه الألف لا تسقط، ففسروا ذلك بقولهم إن التاء الساكنة في: قالت اخرج.. حُرّكت بضمة للتوصل بها إلى نطق الخاء من اخْرُج. وقد توهموا هذا؛ فالضمة التي استشعروها هي حركة الخاء، وقد خالطهم هذا الوهم، وغاب عنهم أن الكسرة في للملائكةِ اسجدوا هي كسرة التاء في للملائكةِ.

والمعروف أنه كلما التقى ساكنان في العربية توصلوا للنطق بالثاني منهما بكسر الأول، وهذا هو الذي يعرف في النحو بتجنب التقاء الساكنين[5].

---

1. ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ص 1/ 131
2. المصدر السابق، 1/ 127- 128
3. السابق، 1/ 34 يقول: فالحرف كالمحل للحركة، والحركة لا يمكن ن تكون قبل الحرف.
4. ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة، مصدر سابقن 71/1
5. الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، مصدر سابق، 1/ 368- 369

ذاك ما يختص بالابتداء، أما الوقفُ، فهو قطع الصوت في أثناء الكلام أو القراءة على آخر كلمة زمنا يتنفس فيه القارئ بنية استئناف الكلام أو القراءة. وللوقف شروطه ومقاصده. لأن الوقف السليم يساعد السامع على فهم معاني القرآن وغيره، وبه يعرف الفارق بين المعنيين المختلفين. والنقيضين المتباينين. والحكمين المتغايرين. وقد يؤدي الوقف الخاطئ إلى لبس. لذا قالوا: من لم يعرف الوقف لمْ يُعلِّم القرآن[1].

وما ذهب إليه القراء تؤيده النظريات الحديثة. فالعباراتُ، أو السلاسل الكلامية المتصلة، تتفاوت قصرا وطولا. ولا يستطيع المتكلم مهما أوتي من طول النفس أن يفضي إلى سامعه بكل ما يريده دفعة واحدة. فلا بد له والحال هذه من أن يجزئ كلامه أجزاءً يسمى الفاصل بين الجزء منه والآخر وقفا. وهذا التوقف ضروري لاستمرار عملية التنفس. وله صلة وثيقة بعملية التكلم، ويؤثر تأثيرا كبيرا في إيجاد المطابقة بين المضمون والتعبير[2]. وما لم تكن ثمة مطابقة بين المعنى والموقع الذي نتوقع عنده الوقف، يحدث اللبس. لذا كان مبحث الوقف من البحوث ذات الصلة بسياق الحال. وهو ها هنا متصل لا بالمتكلم وحده، وإنما بالسامع الذي هو أولى من غيره بفهم المعنى على الوجه الصحيح من غير أدنى لبس.

روي أن رجلين جاءا الرسول (ص) فتشهد أحدهما، ثم قال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن عصاهما، وسكت. إذ لم يستطع أن يمتد به النفس لإكمال العبارة، فقال النبي(ص) : قم، واذهب، فلبئس الخطيب أنت." قالوا كره النبي ذلك لأنه بوقفه ساوى بين من أطاع الله والرسول ومن عصاهما. وكان من حقه أن يقف على كلمة رشد. ثم يستأنف ليقف على كلمة ضلّ أو غوى[3]. ولهذا السبب شغل القراء في تحديد العلامات المعنوية والصوتية للوقف، ومتى يحسن ومتى لا يحسن. منعا لوقوع القارئ والسامع في اللبس. وجاءت هذه الشروط، والمقاصد، نابعة من تصورهم لسياق التتابع الصوتي والدلالي على السواء. فلا يجوز الوقف على الصفة دون الموصوف. ولا على المبتدأ دون خبره. ولا على المضاف دون المضاف إليه. ولا على المعطوف عليه دون المعطوف إلا إذا كثرت المعطوفات وتعددت [4].

وقد حذر القراء من الوقف الخاطئ. ورصدوا الأحوال التي يؤدي فيها هذا الخطأ لزيغ

1. القسطلاني، لطائف الإشارات، مصدر سابق، 294/1
2. مالمبرج، بارطيل: الصوتيات، مرجع سابق، ص 97
3. القسطلاني، السابق، 255/1
4. السابق، 1/ 256- 257

المعنى، والانحرف بالنص من دلالته إلى دلالة أخرى مضادة.

ففي قوله تعالى (فانتقمنا من الذين أجرموا وكان حقا) فبعضهم توقف على كلمة حقا. ثم ابتدأ (علينا نصر المؤمنين). فهذا الوقف غير المعنى تغييرا كبيرا[1]. وكان الأولى بمن قرأ أن يقف على كلمة أجرموا، ثم يبدأ، ولا يقف إلا على كلمة المؤمنين. وحددوا أنواعا من الوقف فالوقف منه التام، الذي يحسن الابتداء بعده. ولا يكون ثمة ما يتعلق بالذي قبله. كقوله تعالى في سورة البقرة (أولئك على هدى من ربهم، وأولئك هم المفلحون) فهذا وقف تام يحسن أن يبدأ القارئ بعد بـ (إن الذين كفروا) [2] والوقف الحسن هو الذي لا يحسن الابتداء بالذي بعده وهو مع ذلك لا يؤدي لإفساد المعنى. ومثاله الوقوف على كلمة لله في (الحمد لله رب العالمين)[3] وذلك لقولهم لا يستحب البدء بالمخفوض. والوقف الذي ليس بالتام ولا بالحسن هو الذي يؤدي لقطع العبارة كقراءة بعضهم (بسم) ثم يقف. أو (مالك) ثم يقف. ليقول (يوم الدين) لأن هذا الاستئناف غير مقبول وغير صحيح[4] .

ونظرا لأهمية الوقف اشترط العلماء على القارئ الإلمام به إلماما تاما، فلا يجيزون أحدا إلا بعد اجتيازه اختبارا يقفون فيه على معرفته الدقيقة والكاملة بهذا الأمر.[5]

غير أن الوقف والابتداء لا يقتصر أثرهما على الدلالة من زاوية التلقي، بل لهما أثرهما في البناء الصوتي للكلام. وقد تطرق اللغويون من سيبويه إلى ابن جني لبعض الظواهر الصوتية التي تظهر في الوقف وتزول عند الوصل. ومن ذلك أن ربيعة تضيف لكاف الخطاب المؤنث شينا فتقول إنكش. بدلا من إنكِ. وأعتطيتكش بدلا من أعطيتكِ. تفعل هذا في الوقف، فإن وصلت تحذف الشين. وكذلك تفعل هوازن، ولكن بدلا من الشين تضيف سينا[6]. وكان سيبويه قد ذكر أن الوقف على كاف المخاطب المؤنث في تميم ينحرف بصوت الكاف نحو الشين[7].

وللوقف تأثيره على الحركة، والمعروف أن العربية لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك، ولكنهم عند التوقف يعوضون عن الحركة بظواهر صوتية تعبر أو تنوب عنها. ومـن ذلك

---

1. القسطلاني، لطائف الإشارات، مصدر سابق، 1/ 263
2. الآيتان 5 و6 من سورة البقرة
3. الفاتحة، الآية 2
4. ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتدا، مصدر سابق، ص ص 149- 150
5. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مصدر سابق، 1/ 230
6. ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، 1/ 235
7. سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 199/4

ظاهرة الإشمام، التي أومأ إليها سيبويه، ويعني بها: إرادة الحركة، أو التضعيف، عند الوقف. وقد أورد أمثلة تبين منها أنهم كانوا ينطقون الكلمة المتحركة عند الوقوف على نحو مشعرٍ بالحركة. فإذا كانت ضمة، رمزوا لها باستدارة الشفتين، وكأنما يختلس المتكلم الحركة اختلاسا. أما التضعيف فكانوا يكنون عنه بزيادة الضغط على الصوت، بيد أن هذا يصعب إذا كان ما قبل الصوت صوت آخر ساكن[1]. وثمة ظاهرة يسمونها الرَوْم وهي أن تشعر بإرادة التحريك عند الوقوف على همزة [2]. ويؤكد الفارسي أن الوقف يوجب إعلالا في الموقوف عليه إذا كان أحد اصوات المد، وأما إذا كان نونا ساكنة فهي تقلب ألفا. والتاء تصبح هاءً في الوقف. فرحمة : تلفظ رحمه. ومن قبيل ما يحدث للألف في الوقف الإمالة، والانتحاء بها نحو الياء [3] .

ويردُّ الوقف – أحيانا- بعض ما فقده الصوت، فالألف في ضمير المتكلم(أنا) تقْصُرُ في الوصل، وتَطولُ في الوقف. وقد يضطرون لزيادة هاء للوقف صوتا لا خطا مثلما نسمع في ارم :ارمه وفي ادعُ : ادعه. وهذا لا يكون إلا في الأفعال معتلة الآخر.[4] وقد يصيِّرُ الوقف تاءَ التانيث هاءً ما لم تكن متحركة. نقول: طلحه، وحمزه، والهاء هنا بدل من التاء، ولكنك في الوصل مضطر لإعادتها تاءً. وإذا سبقت بألف كمسلمات وهندات لم يجز تحويلها هاءً [5].

وبعض الوقف يتطلب نقلا مكانيا للحركات تجنبا لاجتماع ساكنين. وذكر الخليل في وصفه هذه الظاهرة أن الأسماء بكر وعمرو عند الوقف عليها يحركون الأوسط الساكن فيقولون بكِر وعمِرو. وبهذا يكونون قد نقلوا حركة لام الكلمة إلى عينها[6]. والفتحة عند الوقف تصبح ألفا للترنم. مثلما يقول الشاعر [الوافر]:

كرهت على المواصلة العتابا وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

فلولا الوقف في عتابا وشبابا لم يسُغْ أن تغدو الفتحة ألفا [7]. وعند الوقف تتحول النون الخفيفة الساكنة ألفا كقول العجاج من [الرجز]:

---

1. سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 4/ ص ص 167- 169
2. السابق، 4/ 177
3. أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 405/1
4. ابن جني، المنصف، مصدر سابق، 9/1
5. المصدر السابق، 161/1
6. الخليل، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ص 205- 206
7. المصدر السابق،ص 237 وابن جني سر صناعة الإعراب، 84/1

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما

أراد ما لم يعلمن[1] .

وقد يضطر الناطق في بعض الوقف لإضافة صوت للكلمة، وهو هاء السكت. وورد في القرآن (ما أغنى عني ماليه. هلك عني سلطانيه)[2] ومنه قول بشر بن أبي خازم شعرا [السريع]

مهما لي الليلة مهـــــما ليه أودى بنعـليّ وسربالیـــه

يا أوس لو نالتك أرماحنا كنت كمن تهوي به الهاويه [3]

وهذه الهاء لبيان التسكين وليست ضميرا[4] ويوضح ابن الأنباري العلل الصوتية (الفونولوجية) لهذا بقوله إذا قلنا ليَ وسربالي َ وجدنا الياء مفتوحة الحركة فكرهنا أن نقف عليها من غير هاء. لأن الفتحة لا تبين فقلنا: كتابيه، وحسابيه، مثلما قال ليه وسربالیه[5]. ومن الظواهر التي تلازم الوقف إسقاط الألف إذا تلاها تنوين. ففي الوقف على كلمات من مثل رحىً تسقط الألف في اللفظ وتنطق النون، رحن. ومها: مهن. وتبقى الفتحة قبل النون للدلالة على أن الألف أسقطت. وهذا لا يكون لا في المرفوع، ولا في المجرور، فتقول فيها مها، ورحى، من غير تنوين.[6] واللافت للنظر أن بعض الأصوات عند الوقوف عليها تحتاج لجهد إضافي في النطق، وهي الأصوات التي سماها القراء أصوات القلقلة، كالباء، والجيم، والطاء، والقاف، والدال[7]. وقد توهم ابن جني في هذه الظاهرة الصوتية أن صعوبة التوقف على هذه الأحرف هي التي تدعو لذلك الجهد الإضافي الذي عبر عنه بشدة الضغط على المخرج [8]. وهذا في رأينا غير دقيق، والأصح أن القلقلة ناتجة عن حبس النفس ثم إطلاقه، فيسمع له صوت يتبع الصوت اللغوي.

8.التنغيم

استرعت ظاهرة التنغيم intonation انتباه عدد من اللغويين قديمـــًا، وفي الحديث.

---

1. الخليل، السابق، ص229 وابن جني، السابق، 84/1
2. الحاقة، الآيتان 28 و 29
3. الخليل، المصدر السابق، ص 365
4. ابن جني، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص 43
5. ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، مصدر سابق، ص 304
6. ابن جني، اللمع، مصدر سابق، ص 16
7. الإشبيلي، ابن الطحان ،مخارج الحروف وصفاتها، تحقيق محمد يعقوب تركستاني، ط1، بيروت: 1986، ص86 وص 96
8. ابن جني، سر صناعة الإعراب، 73/1

وهو تغيير يطرأ على تردد نغمة الأساس في أثناء الكلام لدوافع في نفس المتكلم يراد بها التاثير على السامع. فهو تغيير يفرق بين ما يريده إن كان سؤالا، أم تقريرا، أم إخبارا. وعلى هذا الأساس تعد الوظائف التي يقوم بها التنغيم وظائف جمة ومتعددة. فمنها الوظيفة النحوية grammatical function كالتفريق بين الاستفهامي من الكلام والتعجبي أو بين التوكيد والتشكيك دون استخدام أداة لكل منها[1]. ومثال ذلك البيت الذي روي لعمر بن أبي ربيعة من قصيدة له مشهورة[الخفيف]:

أبرزوها مثل المهاة تهادى بين خمس كـــواعب أترابِ
ثم قالوا: تحبها؟ قلت بهرا: عدد الرمل والحصى والترابِ

فقد فُهم أنه يريد الاستفهام لقوله تحبها، من غير أن يذكر الهمزة. وذلك متكئ على التنغيم بلا ريب. والدليل على أنه أراد نغمة الاستفهام الصاعدة المغايرة لنغمة الأساس قوله في الشطر الثاني: قلت بهرا. فهي جواب عن السؤال. وثمة وظيفة أخرى يؤديها التنغيم هي الوظيفة الانفعالية emotional function وتقع تحت هذا مشاعر شتى وأحاسيس متباينة منها ما ينم عن التحبب أو التوبيخ أو التعجب وغير ذلك من المعاني التي يخرج بها القول عن مقتضى الظاهر. فالاستفهام قد يكون إنكارا أو نفيا أو تعجبا والذي يدل على ذلك هو النغم المصاحب للعبارة[2] ففي الآية الكريمة(كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم)[3] لا تصح القراءة إلا بنغمة صاعدة تنم على التعجب لأن اسم الاستفهام ها هنا لم يُرَدْ به السؤال، وإنما التعجب من إصرارهم على الكفر بالله مع رؤيتهم للمعجزة رأي العين.

وأنماط التنغيم هذه موجودة في جل اللغات. ووجودها أمر لا ريب فيه. ودراستها من الأمور الأساسية التي ينبغي أن تهتم بها البحوث الصوتية في جانبها الوظيفي والسياقي[4] ويذكر جون لاينز [5] أن الوحدات الكلامية مزدوجة التكوين، فهي ذات بعد دلالي

1.للمزيد انظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 281/1

2.للاستزادة انظر: مصلوح، سعد، دراسة السمع والكلام، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1980، ص ص 258-260

3. البقرة: الآية 28

4. كوندرادوف، أصوات وإشارات، مرجع سابق، ص 196

5. لغوي على قدر عال من الاختصاص، له عدد من المؤلفات، منها: علم الدلالة البنيوي، وعلم اللغة النظري، وعلم الدلالة، وكتاب عن تشومسكي، وقد ترجم أحد مؤلفاته للعربية، وهو كتاب اللغة والمعنى والسياق الذي ورد ذكره في هذا الكتاب.

وآخر عروضي. والحدود العروضية للوحدة اللغوية تتضمن النبر، والتنغيم، ومن مكونات هذه النبرة نغمة الصوت، وفخامته، والإيقاع، ودرجة سرعة المتكلم، وما شابه ذلك من تدفق وانقطاع. ولهذا كله أثرُه في جلاء المعنى لا يقل عن أثر الكلمات، ولا عن أثر التركيب النحوي. فعبارة (اجلس) قد تلفظ بطرق عدة لكل طريقة منها معنى، فقد تكون في نغمة ما إذنا بالجلوس، وقد تكون في نغمة أخرى أمرًا بشيء من الازدراء[1] وهذا الذي يذكره قريب من النغمة المصاحبة للفعل (اقعد) في قول الحطيئة[البسيط] :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد، فإنك أنت الطاعم الكاسي[2]

فالتحقير، والازدراء، في البيت، لم يأتِ من الكلمة في ذاتها، بل من اللهجة التي يلفظ بها كل من الفعل دع، والفعل اقعد. ولا ريب في أن الضغط، والحفز، على الكلمتين في البيت، مشعرٌ بما فيه من ألوان الهجاء، والازدراء بالمهجو. فالنغم المصاحب باللفظ، وإن كان لا يُتبيَّنُ في الخط، إلا أنه يُتصَوَّر.

وكان هايمز Hymes، وهو أحد القلائل المهتمين بإثنوغرافيا الاتصال، قد درس لهجات بعض القبائل، واستدل من تلك الدراسة على أن التنغيم، وهو ما يصاحب الكلام من ارتفاع، أو انخفاض، بالصوت، ومن سرعةٍ أو تباطؤ، ومن خشونة، أو نعومة وليونة، ومن تدفقٍ، أو انقطاع في السلاسل الصوتية، عوامل تؤثر تأثيرا كبيرًا في طبيعة الاتصال اللغوي، وفعاليته، ومدى تحقيقه لأهدافه. جنبًا إلى جنب مع البناء الأسلوبي[3].

فمن بين الأساليب التي يؤثر فيها التنغيم تأثيرا كبيرا أسلوب الندبة. إذ يحدث فيه أن تضاف إلى المندوب ألف لزيادة المد والتفجع. ولأن الصوت يميل فيه لنغمة معينة بهدف إظهار الضعف والتحسر والألم، فقد ذهب الأخفش، وهو أحد النحاة، إلى أن الندبة لا يعرفها الرجال من العرب، وإنما هي من كلام النساء. وهذه إشارة مهمة تكررت لدى ابن يعيش، لأنها تنمّ على إحساس ما بالفرق بين كلام النساء، وكلام الرجال[4]. وهذا مما دعا للتنبه له غير واحد من اللغويين الغربيين المحدثين، وعدوه ركنا من أركان المقام، أو سياق الحال.

1.لاينز، جون، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1987 ص 27 و 227

2. الحطيئة، جرول بن عبس، ديوان الحطيئة، تحقيق نعمان أمين، ط1، مصر: مصطفى البابي الحلبي، 1968، ص 284

3. Malcolm, Coulthard, Ibid, p. 37

4. ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، 358/1

ويَذكر ابن فارس أن من سنن العرب في كلامهم مخالفة ظاهر اللفظ معناه. فيقولون عند المدح: قاتله الله، ما أشعره! فهم يقولونه ولا يريدون وقوعه وإنما يريدون التعجب. ثم يقولون (هبلته أمه) أو ثكلته أمه، وهذا يكون عند التعجب من إصابة الرجل في ريبة أو فعل يفعله.[1] ولا شك في أنهم كانوا يعتمدون على النغمة في الإفصاح عن المعنى الذي يريدونه. وتمييز المديح في هذه الحال من الذم. وعلى الرغم من أن حروف المعاني التي للنفي أو الاستفهام أو التعجب وغيره كثيرة، ولا يجوز حذفها، فإنها تحذف متى كان الكلام يغني السامع عن ذكرها. وقدر ابن جني همزة الاستفهام في قول الكميت (من الطويل):

طربتُ، وما شوقا إلى البيض أطربُ ولا لعبا مني ، وَذو الشيب يلعبُ

اراد أوَذو الشيب يلعبُ؟[2] فكأنه استغنى بالنغمة الدالة على الاستفهام، وأضرب عن ذكر الهمزة. قال ابن جني: ولهذا ونحوه نظائر معروفة. وأشباه مألوفة. ويذكر ابن جني شيئا قريبا مما أشار إليه المحدثون عن أثر التنغيم في الكلام، فالمتكلم في رأيه يعبر بصوته عن أشياء إضافية لا تعبر عنها الكلمات. وهذه الأشياء تدرك بالحس، وذلك أن تكون مدحا للإنسان، والثناء عليه، فيقول المتكلم: والله كان رجلا. فيزيد في قوة اللفظ (والله) ويبالغ في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها، كأنه يقول: أي رجلا فاضلا وكريما أو نحو ذلك. ومن هذا القبيل قول المتكلم سألناه فوجدناه إنسانا، ويبالغ في إظهاره كلمة إنسانا المفخَّمة مستغنيا بهذا الجرس عن وصفه[3].

ومن المستوى العروضي للعبارة ما يسميه اللغويون قديما إتباعا ومحاذاة. وهو أن يكون الكلام الملفوظ متوازنا بعضه مع بعض فيظهر وكانه شعر موزون. فقالوا مثلا الغدايا وأتبعوها بالعشايا لهذا الغرض، وفي الحديث أعوذ بك من السامة واللامة، فعدل عن الملمة توخيا للتناسب الوزني، ومضارعة السامة في الجرس. وقد ألف ابن فارس كتابا بهذا الشأن سماه "الإتباع" لخصه السيوطي وزاد عليه وسماه "الإلماع في الإتباع"[4] ولأبي الطيب اللغوي (351هـ) كتاب في هذا سماه "الاتباع".[5] والاتباع عنده زيادة صوتية، تأثيرها يتجلى في موسيقى العبارة، لا في المعنى[6] كقوله: حارٌ بارٌ، وعطشان نطشان،

1.السيوطي، المزهر في علوم اللغة، مصدر سابق، 330/1

2. ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 1/ 281

3. المصدر السابق، 1/ 371

4.السيوطي، المزهر، مصدر سابق، 414/1

5. حققه ونشره عز الدين التنوخي، ط1، دمشق: مجمع اللغة العربية ، 1961

6. انظر ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة، مصددر سابق، ص 27 والمزهر ، مصدر سابق، 415/1

وجائع نائع، وحسنٌ بسن. ولا جرم أن هذه الزيادة الصوتية، وإن كنت لغوا، إلاأن لها تأثيرا في المعنى على رأي السيوطي[1] فهي تزيده قوة. ولا يعدو الإتباع في رأيه كونه نوعا من التكرار، كأن تقول رأيت زيدا ثم تقول زيدا[2]. وتكرار الوحدة الصوتية من غير شك ضربٌ ولونٌ من ألوان التنغيم. وثمة جنس آخر من الإتباع ذكره ابن جني، وهو أن تحرك الصوت الصحيح الساكن بحركة معينة لتجانس في جرسها صوتا سابقا، أو حركة سابقة. فكسر فاء الكلمة اتباعا لأصوات الحلق أحد هذه الفنون. فقالوا شِعير وبِعير وإنما هي شَعير وَبَعير بالفتح[3]. كذلك كسرهم الهاء في عليهِم، ولديهِم اتباعا للياء، وكان من حقها أن تكون مضمومة لديهُم وعليهُم. وقد وصف أبو علي الفارسي هذا بقوله اتباع الكسر بالكسر، فإذا لم تكن الهاء مسبوقة بياء، أو بكسرة، لما كان ثمة غير الضم[4]. وغني عن القول أن هذا الاتباع وقع مراعاة للانسجام الصوتي، وحسن السياق.

وقد أفرد السيوطي(911هـ) في" الأشباه والنظائر" فِصلة للإتباع، وذكر منه أنواعا كثيرة، منها: اتباع الحركة للحركة، وضمير المذكر ضمير المؤنث. وذهب إلى أن العرب أكثرت من الإتباع حتى صار أصلا يقاس عليه[5]. وهو بلا ريب مظهرٌ من مظاهر التأنق الذي يضمن الاتساق الصوتي للعبارة، مراعاة لوقع اللفظ، وتأثيره في المخاطب، على الرغم من مخالفته للأصل النحوي.

9. القلب المكاني

مر بنا أن اللغويين لاحظوا تبادل الأصوات لمواقعها في السلسلة الكلامية سواء أكانت من الصوامت أم من الصوائت.فإذا كانت الأصوات متقاربة سمي هذا القلب inversion وإذا كانت غير متقاربة سمي قلبا metathesis ومن أوضح الأمثلة على القلب المكاني في أصوات متباعدة كلمة mosquito الإسبانية فقد أصبحت في الفرنسية mostique [6]ويبدو القلب المكاني شيئا خاضعا لنظام اللغة الفونولوجي. فقد ذكر سيبويه أن الأفعال المعتلة العين مثل خاف وهاب تنقل فيها حركة العين إلى الفاء لتسهيل النطق في المـاضي

---

1. السيوطي، المصدر السابق، 416/1
2. السابق، 424/1
3. ابن جني، المنصف في شرح التصريف، مصدر سابق، 19/1
4. الفارسي، الحجة للقراء السبعة، مصدر سابق، 1/ 57- 62
5. السيوطي، الشباه والنظائر في النحو، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1984، 1/ 13 – 17
6. باي، ماريو، اسس علم اللغة، ممرجع سابق، ص 149

المتصل بالتاء المتحركة فيقال خُفت وهِبْتُ[1] وقد جاء تعليلهم هذا متسقا مع أحدث النظريات اللغوية[2] وذكر اللغويون أيضا أن الوحدات اللغوية(الألفاظ) واشتقاقاتها تعتمد أحيانا على القلب المكاني. وأكثر ما يقع القلب في المعتل والمهموز مثلما جاء في شرح الشافية [3] وذكر الخليل وغيره أن بعض الأسماء من الثلاثي ساكن الوسط إذا توقفوا عليه نقلوا حركة الأخير لما قبله في بكر بكِر وفي سعد سعِد. وفي هند هنِد. قال الشاعر [الرجز]

علمنا إخواننا بنو عجِلْ شرب النبيذ واعتقالا بالرجِلْ

فقد نقلت حركة اللام في عجل ورجل إلى الجيم[4] لتحاشي اجتماع صوتين ساكنين متواليين. ولنا نظر في هذا. فمن حيث النقل لا خطأ في هذا التخريج بيد أن الكلمتين عجل، ورجل،كل منهما تتألف من مقطع قصير مزدوج الإغلاق، وهو من المقاطع التي تقل في العربية، ولا يأنس لها الذوق عند الوقوف، لهذا جلبوا الكسرة للتفريق بين جزء من المقطع وآخر مثلما قالوا في بنت : بنِت. بكسر النون لتصبح الكلمة من مقطعين الأول منهما قصير مفتوح والثاني قصير مغلق.

ذكرنا تسعًا من الظواهر الفونولوجية التي يتجلى أثرها في السياق الصوتي، وهي في الواقع لا تمثل إلا الحد الأدنى من هاتيك الظواهر. وعزاؤنا في هذا أن هذه الظواهر عصية على الحصر، والضبط، العددي. فهي متنوعة كتنوع درجات الاختلاف والتناظر في النطق الإنساني. وغرضنا من هذا الذي ذكرناه، وهو قليل من كثير، التأكيد على أن اللغويين العرب لم يغفلوا عن مثل تلك النواحي من الدرس الصوتي، بل كانت عنايتهم بها كبيرة، ولهم فيها مباحث مصيبة في الغالب، وتنطوي على تفاسير صوتية تتفق مع الدرس الصوتي الحديث.

ولا ريب في أن لغويينا تلمسوا القوانين، والضوابط، التي تتحكم بالتغيير السياقي للأصوات. كتأثير المخرج في آخر، وقانون الغلبة للأقوى Law of stronger الذي يسمح بتأثير أحد الصوتين في الآخر[5]. وعرفوا بعض العلائق التوليفية، كالوصل بين الصوتين

1.سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 4/ 339

2.عبده، داود، دراسات في علم اصوات العربية، مرجع سابق، ص 129

3. المرجع السابق، ص 91

4. الخليل، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ص 205- 206

5.مالمبرج، الصوتيات، مرجع سابق، ص130

وبين الكلمتين. والماثلة بنوعيها التامة، وغير التامة. والقلب المكاني في الصوامت والصوائت. وتأثير استعلاء الصوت واستفاله على الجرس، وما فيه من انفتاح، أو تفخيم، أو إطباق.[1] ولعل ذلك مما أشار إليه، وقدره غير واحد من اللغوين والدارسين المحدثين، عربا ومستشرقين، معترفين بفضل هؤلاء القدماء في مجال الدراسات الفونولوجية. فإذا وقر ذلك في الذهن، ورسخ في العقل، أمكن القول بأن للسياق المقالي، أو اللغوي لديهم، دورًا كبيرا في مجال البحث الصوتي، وهو الدور الذي أشار إليه ونبه عليه فيرث بقوله: إن دراسة الأصوات اللغوية في معزل عن السياق لهي دراسة ناقصة نقصًا كبيرًا. بعيدة عن التحقُّق من صحة نتائجها، وأدائها لوظيفتها في البنية اللغوية، بعدًا شديدا.

1.القسطلاني، لطائف الإشارات، مصدر سابق، 198/1

2. Firth, Papers in Linguistics, Pp.20- 23

الفصل الثالث

الدلالة والسياق

ذكرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب ان اللغة نظام مزدوج يتألف من نظامين، هما النظام الصوتي، والنظام الدلالي[1]. وقد اهتم علماء اللغة بدراسة النظامين، وتأثير أحدهما في الآخر. فأما البحث في النظام الأول، فقد أنتج سلسلة من العلوم الصوتية أشرنا إليها في حينه. وأما البحث في النظام الثاني، فقد أنتج ما يعرف بعلم الدلالة semantics وهو فرع من فروع اللغويات، يهدف أساسًا لفهم حقيقة اللغة، وعلاقتها بما ليس لغويا، إلى جانب علوم أخرى كعلم التراكيب syntax وعلم الصوتيات. فإذا كان هذان العلمان يهدفان لدراسة الأبنية اللغوية، وكيفية حدوثها، فإن علم الدلالة هدفه معرفة علاقة اللغة بتلك الأشياء التي نعبر عنها بتلك الأبنية، وهاتيك التراكيب[2].

ويُذكر ميشيل بريال – عادة – بصفته أول باحث غربي استخدم تعبير علم الدلالة عنوانا لكتاب ألفه، مشيرًا بذلك لميدان من ميادين البحث في اللغة، وعلاقتها بالحياة وبالعالم[3]. فإذا كان النحو، والصرف، وعلم الأصوات بفروعه، علومًا تنصب اهتماماتها على اللغة نفسها، فإن علم الدلالة ينصب اهتمامه على علاقة تلك الأصوات، وتلك التراكيب النحوية، والبنى الصرفية، بما هو خارج حدود اللغة. لذا لا نستغرب استعمال بعض القدماء تعبير فلسفة الدلالة semantic philosophy بدلا من علم الدلالة. والسبب هو أن هذا العلم يبحث في علاقة اللغة بالوجود، وبالنفس، وبالمجتمع، بحثا يجعل من لفظة semasiology هي المتداولة، والمعبرة فعلا عن البحث في التطور الدلالي للألفاظ[4]. وكان عالم اللغة الألماني كريستيان رايسِغ Risig قد استخدم هذه الكلمة في محاضرات ألقاها في فقه اللغة اللاتينية عام 1820 متطرقا فيها للألفاظ، ولاشتقاقاتها، وتقصير المعجم اللاتيني عن الوفاء بالمطالب اللغوية. ووجدت أفكاره هذه من يطورها بعده. ولا سيما تلميذه فردريك هاس Hass ثم فرديناند هيردغن Heerdegen وقد شاعت في أبحاثهما كلمة semasiology وهي بمعنى العلم الذي يبحث في معاني الألفاظ في ضوء المستويات اللغوية المتشابكة، من معجم ونحو وصرفٍ وتركيب ونظم. [5]

---

1. Wardhaugh, Introduction to Linguistics, p.25.

2. الوعر، مازن، مقدم لـ بير جيرو، علم الدلالة، ترجمة منذر العياشي، ط1، دمشق: طلاس للنشر، 1988، ص ص 11- 12

3. المبارك، مازن، فقه اللغة وخصائص العربية، ط4، بيروت: دار الفكر، 1970، ص 157

4. Firth, Papers in Linguistics, Pp.7- 8

5. Gordon, W, A History of Semantics, in the History of Linguistics, vol, 30,P.1-2.

وقد أوضح هذه المفاهيم بجلاء عالم اللغات الألماني دارمستتر في كتاب صنفه بعنوان حياة الألفاظ: دراسة في الدلالة، وقد صدر عام 1886 وعني فيه بدراسة التطور الدلالي للكلمات[1]. مبرزا الدور الذي ينهض به السياق الاجتماعي في التأثير على معاني الألفاظ وإغنائها بالدلالات الجديدة.

واستبدل ميشيل بريال Bréal السمانتيك يالسمسيولوجيا في عنوان كتابه الذي أشرنا إليه، Semantique الذي صدر عام 1897 وظهرت ترجمته للإنجليزية عام 1900 وكان لهذا الكتاب أثر كبير في نظرية علم الدلالة. ونكاد لا نجد كتابا يبحث في الدلالة في القرن الماضي يخلو من الاقتباس منه، والإحالة إليه. ولا سيما ما يتعلق منه ببحوث معاصره دارمستتر. وترجع قيمة كتاب بريال إلى ما اتصف به من نظرة ناقدة. مع استدراكات على من سبقوه، متجاوزا طرق البحث التقليدية، داعيا لجعل البحث في المعنى علما كغيره من العلوم الطبيعية، لذلك استخدم كلمة السيمانتيك. وهو يعني بها علم المعنى[2].

في عصر برايال برز عدد من اللغويين الذين اهتموا بعلم الدلالة اهتماما كبيرا. منهم ماكس مولرMuller صاحب كتاب " علم اللغة " وكتاب "علم الأفكار"1887 وعالم اللغة السويدي أدولف نورين Noreen مؤلف الكتاب" لغتنا" الذي تضمن فصلا بعنوان درس المعنى. واتصفت دراسته للمعنى بالطابع الوصفي. إلى جانب استقصائه الدقيق لتطور دلالات الألفاظ. ولا ننسى أيضا عالم اللغة الفرنسي كرستوفر نايروب Nyrop صاحب الدراسة التاريخية لتطور نحو اللغة الفرنسية، الذي يتضمَّن فصلا عن التطور الدلالي. وفي العام 1931 ظهرت دراسة شتيرن عن المعنى.

ويقترن اسم شتيرن بعالم آخر هو إلبرت كارنوي Carnoy الفرنسي الأصل، ووجه الشبه بينهما أنهما قاما في مؤلفاتهما بمراجعة شاملة لبحوث من سبقوهما في هذا المجال. ففي سنة 1927 صدر لكارنوي كتاب بعنوان علم الكلمة. وفي العام 1931 صدر لشتيرن كتاب بعنوان المعنى وتغيُّره. وقد تطرقا في كتابيهما لصلة علم الدلالة بعلم النفس. ووضعا أول تحديد علمي لمجالاته. وقدما تعريفا جديدا للمعنى خرجا به من مفهوم برايال الذي ظل حتى ذلك الحين مصدرا وحيدا لجل الباحثين. وزادا على ذلك، فقدما تصورا لمستقبل

---

1. Firth, Ibid, Pp.11- 15

2. Gorden, A History of Semantics, Pp.18- 22

هذا العلم[1].

وقد اغتنت مباحث هذا العلم بالنتاج الغزير لكل من شارلز أوجدن Ogden، (1889- 1957) وإيفور آرمسترونغ ريتشاردز Richards (1893- 1979) فقد صدر لهما عام 1923 كتاب مشترك بعنوان معنى المعنى The Meaning of Meaning يتضمن بحوثا تغطي بتناولها عددا من الحقول المعرفية ذات الصلة بالموضوع، بما فيها الحقل اللغوي. وعنيا بإبراز الصلة بين اللفظة والحقيقة. وعدّا إثارة هذا الموضوع إثارةً موسعة هي المواجهة الحقيقية لإشكالية المعنى. وتطرقا لقضية العلامات، ودورها في التعبير. وقد لوحظ اقتباسهما لفكرة العلاقة "العشوائية" بين الدال والمدلول من سوسير[2]. ولكنهما لم يقتنعا بجل آرائه. بل وجها إليه نقدًا أكثر قسوة من ذلك الذي وجهاه لميشيل برايال[3]. فالكلمة في رأيهما ليست علامة ما لم ترتبط في ذهن السامع، والقارئ، بحقيقة الشيء الذي تشير إليه. ولا بد من أن يكون للسياق – في رأيهما- دوره في إيجاد هذا الترابط بين اللفظ والمعنى. ولولاه – أي السياق- لما كانت ثمة قيمة للرموز في حياتنا[4] .

وكثر التأليف في علم الدلالة كثرة لافتة للنظر. وتعددت مجالاته، ونظرياته، فقد ألف ستيفن أولمانOlmann كتابا بعنوان "مبادئ علم الدلالة" وآخر بعنوان "التعريف بعلم الدلالة الفرنسي"[5]. ومهما يكن من أمر الكثرة، أو القلة، في مؤلفات الباحثين عن علم الدلالة، فإن الذي لا مرية فيه هو أن سوسير كان الأب الروحي لهذه البحوث والمصنفات. فقد شاعت على يديه فكرة العلاقة "العَرَضيّة" بين العلامة والمعلوم، أو بين اللفظة والمعنى الذي ترمز إليه[6] . وحقيقة الأمر أن هذه الفكرة لم تكن من ابتكاره، فقد كان العالم اللغوي الأمريكي وليم وتني Whitney قد خاض فيها خوضا بكتابه حياة اللغة وتطورها (1875) واضعا بذلك علم الدلالة – في رأي ياكوبسون – على الطريق الصحيح[7].

---

1. Gordon. Ibid, p.52.
2. Ibid, p. 45.
3. Ibid, p. 45.
4. Ibid, p.46
5. جيرو، بيير، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ص 23- 24 وانظر أيضا المبارك، محمد، فقه اللغة، مرجع سابق، ص 157
6. انظر الفصل الأول ص 16
7. Jakobson. Roman, Six Lectures on Sounds and Meaning, Harvester Press. 1st, 1978, p.110

والحق أن الرأي الذي قال به وتني، ومن بعده سوسير، حول علاقة الدال بالمدلول، وأنها عرضية لا سببية، سبق إلى القول به كثير من اللغويين العرب، والأصوليين.[1] وإذا كانت هذه الفكرة - أي عرضية العلاقة - فكرة قديمة فما الذي يجعله من أكبر المؤثرين في هذا الميدان؟ الجواب عن هذا التساؤل تعيدنا إلى ما أسلفنا الكلام عليه في الفصل الأول. فقد ركز على الدراسة الوصفية للغة داعيا لدراستها كما هي، لا كما كانت في السابق. ومن أجل ذلك اتجهت الدراسات الدلالية نحو الإجابة عن الأسئلة: كيف يتم انتاج الدلالة؟ وما صلة ذلك بمستويات اللغة الأخرى من صوتية وتركيبية ونحوية وأسلوبية؟ إلى آخر هذه التساؤلات. وتركت إشكالية البحث في التطور الدلالي للألفاظ لعلم خاص هو علم الدلالة التاريخي Historical Semantics وهو العلم الذي يدخل في الإطار المعروف بفقه اللغة المقارن comparative philology وهذا الفقة لا يسمح للباحث الذي يريد دراسة اللغة من حيث هي أن يتوغل بعيدا فيجري وراءه جريا متواصلا يبتعد به عن الغاية الأساسية من البحث [2].

ووجد هذا التركيز في تأمل اللغة مداه في بحوث الكثير من اللسانيين، في مقدمتهم مالينوفسكي وأولمان وإلبرت كارنوي وغوستاف شتيرن وأنطوان مييه [3] Meillet وترايرو وبلومفيلد وفيرث ونوم تشومسكي وغيرهم ممن ذكروا في غير هذا الموضع، أو لم يذكروا.

1.تراكمات أولى

ارتبط الكلام عن المعنى بالكلام عن السياق منذ القدم. فاللغويون الهنود الذين عنوا عناية شديدة بدلالات الألفاظ سبقوا المحدثين إلى القول بما للسياق من أثر قوي وحاسم في إيضاح المعنى[4]. ويؤكد اللغويون والمفسرون العرب تأكيدا شديدا على تاثير السياق في تحديد المعنى المخصوص باللفظ، وتنوعه بتنوع السياق[5] .

1.انظر على سبيل المثال تفسير المواضعة والاصطلاح في اللغة لدى الغزالي في المستصفى من علم الأصول، مصدر سابق، 318/1 وانظر: الآمدي، سيف الدين، الإحكام من أدلة الأحكام، ط1، القاهرة: دار المعارف، 1914 نسخة مصورة لدار الكتب العلمية، بيروت: 1983، 104/1

2. Balmar, Semantics, Cambridge University Press, 1st ed, 1976, p.12

3. Gordon, A History of Semantics, p.36

4. عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ط1، الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع، 1982، ص ص 19- 20 وانظر للمؤلف: البحث اللغوي عند الهنود، ط1، بيروت: دار الثقافة، 1972، ص 99

5. أبو صفية، عبد الوهاب، دلالة السياق، ط1، عمان: د.ن، 1989 ص ص 24- 26

على أن الدراسة السياقية للمعنى اتخذت لدى المحدثين طابعا جديدا. وهو البحث عن وجوه مشتركة بين الدلالات المتباينة لكلمة " السياق " من حيث هي لفظ شديد الغموض. كذلك البحث عن إجابات دقيقة، وعلمية، لأي الطرق ينبغي أن نسلك كي نعثر على ما يفرق بين المعنى والمعنى.. فالعلاقة بين الشيء واللفظ الذي يدل عليه علاقة شكلية، وعرضية، ويذهب كل من أولمان وهوكو إلى القول بأن المعنى يتحقق نتيجة العلاقة القائمة بين الشيء ذاته، والفكرة لدينا عنه،وعن الصورة اللفظية المسموعة أو المقروءة. وعملية ترسيخ هذه العلاقة هي الدلالة، وكل عنصر من هذه العناصر الثلاثة: الشيء، واللفظ، والعلاقة، له صلة راسخة، ووطيدة، بما يسمى سياق الحال، أو المقام[1].

وكان ياكوبسون قد تعمق في دراسة الصورة الصوتية للفظ، مؤكدا أن هذه الصورة تبدأ من الفونيم phoneme الذي يسهم مع غيره في تأليف الجذر، تضاف إليه الأصوات الزائدة لغرض تصريفي morpheme والأدوات، وهي غالبا أصواتٌ لا معنى لها بذاتها ولكنها حين تندرج في أثناء الكلام الملفوظ تؤثر تأثيرا كبيرا على معاني الجمل أيضا، وتكتسب هذه الأصوات دلالاتٍ مستمدةً من التركيب السياقي[2].

ويلح ياكوبسون إلحاحا شديدا على الصلة بين الأصوات والتركيب والمعنى في ما يسميه العلاقات السياقية المتشابكة، ويضرب مثالا على الدور الذي تحدثه الأصوات في المعنى بقوله: إن الفونيم، وهو أصغر وحدة صوتية في اللغة، يميز الكلمة الواحدة، ويباعد بينها وبين شبيهتها بعدا كبيرًا من حيث المعنى. فكلمة sang تختلف عن song وهذه تختلف عن sing في المعنى. وهذا الاختلاف راجع لاختلاف الفونيم بين a و o و i كذلك نجد المورفيم، وهو لاصقة تزاد على الجذر تغيّر المعنى. والفونيم نفسه لا معنى له منفردا، وكذلك المورفيم. أما التنغيم فتأثيره أكبر من تأثير الفونيم، أو المورفيم، لأنه هو الذي يفرق بين معنى العبارة، إذا كانت استفهاما مثلا، أو نفيا، أو تقريرا، وقد تختلف دلالات العبارة الواحدة من حين لآخر تبعا للتنغيم، مع أن النسيج الصوتي اللفظي الذي يتجلى في الخط لم يطرأ عليه تغيير. وذلك تبعًا لاختلاف التنغيم ورمزيته[3].

---

1. Gorden, Ibid, p.50

2. Jakobson, six Lectures, Ibid, p. 24. See Chomsky, Syntactic Structures, Mouton, Paris, 6th ed, 1966, p.100

3. Jakobson, Ibid, p.60

فالمعنى، والحال هذه، يتأثر بالأبعاد المختلفة، والمستويات المتعددة، التي تسهم في عملية التدليل اللغوي، والإبانة عن المعنى. وهو، في هذا، يطور الفكرة التي أومأ إليها سوسير في محاضراته، موضحا أن أي تغيير سياقي في أصوات الكلمة، وهو تغيير شكلي لا أكثر، يميز اللفظة عن غيرها من الألفاظ، ويبعد اللبس، فوضوح الرمز الصوتي، وتمييزه عن سواه، أمرٌ ضروري جدًا لأداء المعنى[1] .

فعلاقة العناصر اللغوية بعضها ببعض في الجملة الواحدة تشبه العلاقة بين أركان الأسطورة، فكلّ ركن فيها يتوقف دوره على ما تقوم به الأركان الأخرى. ففي بعض الأساطير ثمة شخص يقال له ابن الشمس، والعلاقة بين الكلمتين - ها هنا - حددتها الأسطورة التي سوغت أن يكون للشمس ابن مثلا. وهكذا الكلمة، فهي من حيث كونها كلمة مفردة تختلف دلالتها اختلافا بينا عما إذا كانت في تركيب، وفي نصّ ذي سياق معين. فإضافة الابن للشمس ما كان جائزا لو لم تجتمع هذه الإضافة في أسطورة جرت العادة فيها على تخيّل الشمس أمّا لها ابن[2] .

ويذهب بلومفيلد مذهبا قريبا مما ذهب إليه ياكوبسون، وشتراوس، مازجا بين النحو ودراسة الجانب الدلالي. فدراسة النحو، في زعمه، هي دراسة للمعنى، مثلما تعد دراسة المعنى دراسة للنحو، مضافا إليهما الدرس المعجمي. وقد أخِذَ على بلومفيلد أنه لم يعرْ المعنى في الدرس اللغوي اهتماما أكبر. وقال بعض تلاميذه، وهو شارلز فرايز: "كان من المؤسف أن تدرس اللغة دون عناية بالمعاني، وكأنها أصواتٌ مجردة"[3]. وهذا القول ينبغي ألا يؤخذ على عواهنه، على الرغم من أن بلومفيلد هو القائل بوجوب دراسة اللغة بدءًا بالصوت(الفونيم) لا بدءًا بالمعنى. فقد أوضح هوكو - وهو من تلاميذه أيضا - أن صاحب" اللغة " لم يهمل المعنى قطعا، بل حاول تحديده. مؤكدا أن عملية التلفظ باللغة تستدعي من السامع مشاركة المتكلم في ظرفٍ خاص، وهذا الظرف المحيط بكل من المتكلم والمخاطب يمنح كل منطوق صوتي معنىً يعرفه كل منهما. وقد أكد في كتابه (اللغة) أن سياق الحال، والحدث الكلامي الذي يجمع المتحدثين، هو المعنى الذي يحتمله الكـــلام

---

1. Ibid, pp.47-48

2. Claud Lévi Strauss, Six Lectures, Ibid, p. xxii

3. Gorden, Ibid, p.96

الملفوظ، فالمعنى، على هذا الأساس، أكثر سعة من الإشارة للمعنى المعجمي وحده[1]. فتلازم الصوت، والتركيب النحوي، والسياق، هو الذي ينتج الدلالة. إذ المعروف أن الأدوات، والضمائر، التي تتخلل الكلام، كثيرا ما تشير لأشخاص موجودين في دائرة التواصل التي هي صورة من صور السياق، وأركانه[2]. وتعد العلاقة بين المعنى والتركيب النحوي من أشد العلاقات تعقيدا. وقد تناولها بعضهم من زاوية الصلة بين المعجم ووضع المفردات في العبارة. وضرورة كون الكلمة مناسبة لتلك التي قبلها أو بعدها في الجملة. في حين صنف بعضهم ألفاظ المعجم تصنيفا منها النحوي، ومنها غير النحوي. وقد ذهب اللغوي الأمريكي فرايز Fries إلى القول بوجود ألفاظ في المعجم لا معنى لها، ولا وظيفة غير الوظيفة النحوية في التركيب. وهو يعني بهذا Although, may, the, and, at, do, why فهذه الكلمات، وغيرها الكثير، يتوقف استعمالها على لفظ آخر تتصل به لسبب ما[3]. والحالات التي يتدخل فيها النحو في المعنى كثيرة جدا. ومن أكثرها أهمية قيامه بدور الضوابط التي تنظم عملية الرصف، ووضع الكلمة إلى جانب الأخرى. فالكلمة الدالة مثلا على القيام بعمل في الزمن الماضي لا يسمح النحو بمجاورتها لكلمة تنم على الحاضر، أو المستقبل. فلا يجيز النحو القول: سآتيك أمس. أو جئتك غدا. وهذا الوجه في رأي بالمر هو أقل الوجوه شيوعا لتدخل النحو في المعنى. إذ ثمة الكثير الجم من الأدوات النحوية التي لولاها لاستحال تأليف الجمل والعبارات. وأبسط الأمثلة علامات التأنيث والتذكير والتعريف والتثنية والجمع والضمائر، وجلها مفاهيم نحوية، ولواصق تصريفية، لها صلة قوية، لا بمعاني الكلمات فحسب، بل بمعاني الجمل. وتعد دراسة هذه الأدوات في النحو دراسة شكلية، إلا أنها في الإطار العام لعلم الدلالة، من المسائل المؤثرة كثيرا، ولا ينبغي أن تستبعد من عناية الدارس الدلالي، واهتمامه.[4]

والفكرة التي تقول عن المعنى إنه وليد مستويات عدة، وعلاقات سياقية معقدة، وجدت صداها القوي لدى اللغوي الأمريكي تشومسكي الذي ذهب في كتابه الأبنية التركيبية Syntactic Structures إلى أن المعنى في اللغات يتأثر بالمستويات اللسانية المتعددة، فلو أن متكلما نطق كلمة bank التي تعني ضفة النهر بالنغمة التي تلفظ بها

---

1. Ibid,Pp.97 -98
2. Palmer, F, R, Semantics, 1st ed, 1976, Pp.120- 127
3. Ibid, p. 114
4. Ibid, Pp.114- 122

وهي بمعنى المصْرِف، لاختل نسق الأداء، وفسد المعنى. كذلك نظم الكلمات جنبا إلى جنب في الكلام المحكي، أو المكتوب، لا يصح دون مراعاة للقواعد النحوية، ولن يؤدي في هذه الحال لتوصيل المعنى [1].

وفي المقابل، لكي نفهم معنى عبارة ما، لا بد من معرفة علاقة الإسناد، ومعنى كل مورفيم فيها حرا أو مقيدا، وكل كلمة من الكلمات التي تنطوي عليها، وصيغة كل منها وهل هي: فعل، اسم، ظرف؟ وإذا كانت فعلا فأي نوع من الأفعال هو، وإذا كانت اسما فعلى أيّ نحو جاء، هل هو اسم فاعل، مفعول، مفرد، مثنى، جمع، علم إلخ.. ولا يتوقع من النحو وحده أن يفي بالجواب عن هذه التساؤلات، إذ لا بد من العودة لعلم الدلالة، وهو بدوره لا بد من أن يعيدنا للإطار التركيبي الذي تتبوأه الكلمة في العادة.

فلكي نفهم دلالة كلمة مثل hit في جملة ما، يجب أن نعرف أولا بأنها فعل، ومعناها المعجمي، وخلوها من الزيادة، أو اشتمالها على زيادة معينة، ومعرفة وظيفة تلك اللاصقة المزيدة. ويسمي تشومسكي هذا الجدول من المهام الأساسية لدى القارئ، أو السامع: بنية المعنى، أو المعنى البنيوي structural meaning. [2] فثمة تطابق حرفي بين القواعد النحوية، ووظائف دلالية معينة [3]. وتبعًا لذلك كل تغيير في التركيب النحوي ينتج عنه تغيير في المعنى. باستثناء بعض التراكيب؛ كالمبني للمجهول، فإذا جرى تحويله للمعلوم، أو العكس، كانت الجملتان مترادفتين[4]. وهذا لا يستقيم لدى لغوي آخر كعبد القاهر الجرجاني (471هـ) الذي يرفض هذا، ويعده ضربا باطلا من الظنّ. فالترادف في الجمل، وإن قيل في الجملتين، إذا كان أصل المعنى فيهما واحدًا، إنهما مترادفتان. إلا أننا نجد في إحداهما شيئا لا نجده في الأخرى[5].

وقد وُجّه إلى تشومسكي وغيره من القائلين بتلازم المستويين النحوي، والدلالي، في اللغة، نقدٌ شديدٌ، فالنظرية القائمة على أن اللفظة ينبغي لها أن تكون مما يناسب الكلمة

---

1. Chomsky, Syntactic Structures, Ibid, Pp> 95- 96

2. Ibid, p. 104

3. Ibid, p.104

4. Ibid, Pp.101- 102 وانظر ت رجمة يؤسل يوسف عزيز للكتاب ص 131

5. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، ط1، بيروت: دار المعرفة للطباعة، 1981، ص 325 وقارن بشومسكي، السابق، ص 94 وللاستزادة انظر: الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسان، ط1، دمشق: طلاس للنشر، ص 143

التي قبلها، أو التي تليها، دلاليا، أو ما يعرف بحسن الرصف والسبك collocation نظرية ليست دقيقة في نظر المنتقدين. فهو بالرغم من تأكيده لضرورة الملاءمة، وحسن الاختيار، وعلى الرغم من الأمثلة التي ضربها، إلا أن الشكوك تحيط بفكرة المعنى الذي لا يتضح ما لم يكن الموقع النحوي للكلمة شاهدًا على دلالتها، وإحالتها لذلك المعنى[1] كما يقول بالمر.

ومهما يكن من أمر، فإن العلاقة بين مستويات اللغة، جميعا؛ من صوتية، وصرفية، ونحوية، تؤثر تأثيرا جليا في المعنى. وهذه الشبكة التي وصفها ياكوبسون بالعلاقات السياقية، أضاف إليها عناصر أخرى؛ كمراعاة المتكلم، والمخاطب، ووسيلة الاتصال، والشيفرة، والظروف المحيطة بكل من المتكلم والسامع، أو الكاتب والقارئ. وهذا ما أكد عليه فيرث الذي يرى في المعنى شيئا لا تجوز ملاحظته، ولا تأمله، خارج العلاقات السياقية المتشابكة التي تنتظم كلا من الأصوات، والنحو، والصرف، والمعجم، والدلالة في مربع جامع هو المقام، أو سياق الحال[1].

ويستخدم فيرث، كغيره، كلمة الرصف، أو السبك، للتعبير عن جانب من الحدث اللغوي، وهو الانتظام الخطي الأفقي لعناصر الكلام، ومفرداته[2]. وتنسجم أراؤه هذه مع الأركان الرئيسة لنظريته في اللغة، وهي: الاهتمام بتاريخ اللغة، والسياق، وأخيرا تجسيد اللغة من خلال وظيفتها، مستفيدًا من برتراند رسل وأوجدن وريتشاردز ودراسات مالينوفسكي وغيرهم من رواد المدرسة الإنجليزية[3].

وقد مر بنا في السابق أنه لا يجيز دراسة اللغة في معزل عن النسيج الكلامي، بما فيه من أصوات، وما فيه من مفردات، وما فيه من أدوات، وما ينبيء عنه من علاقات مع السياق الحالي. ومن هنا يبرز التداخل بين المستويات جلها، فلا قيمة لدراسة الصرف مثلا في منأى عن الأصوات[4]. وما ذهب إليه فيرث تؤيده معظم الدراسات الدلالية، فلا شك في أن السامع حين يسمع كلمة once يميزها بالضرورة عن كلمة أخرى شبيهة بها لفظا، وإن اختلفت من حيث المعنى، وهي كلمة one's ويستطيع بهذا فهم مراد المتكلم. أما كيف فرق بينهما فاعتمادا على الفرق في الجرس الصوتي لـ S في الثانية، وهو صوتٌ مجهور، ها هنا، والجرس المهموس للصوت C في الأولى، وعلى هذا النحو نلاحظ

---

1. Gorden, A History of Semantics, p. 114
2. firth, Papers on Linguistics, p.19
3. Gorden, Ibid, p. 106
4. Firth, Ibid, p.23

أن اختلاف الجـرس الصوتي بين مهموس، ومجهور، هو الذي يساعد السامع على تسلم المعنى، ويميط عن الكلم ما فيه من لبس.

وكان فيرث قد تحدث في بحوثه عن نوعين من المعنى، المعنى الرصفي، والمعنى السياقي. والأول منهما هو الذي يستخلصه السامع والقارئ من علاقات الألفاظ ببعضها في العبارة. ومدى ما بينها من تنافر أو انسجام، واتساق، يزداد وضوحا بسبب العلاقات التوليفية. أي أن المعنى يزداد قوة بوساطة اللفظة المجاورة. فلفظة صغير تزداد وضوحا إذا اقترنت بلفظ كبير. أما النوع الثاني من المعنى الذي سماه السياقي، فينشأ عن العلاقة الوظيفية للجملة، أو الجمل، بالسياق الحالي، أو المقام الذي هو مزيج من السياق الثقافي للغة والمتكلمين بها على السواء[1].

فثمة خمسة مبادئ أساسية تتحكم بوظيفة الكلام، وبها يتّضح المعنى. وهذه المبادئ تبدأ بالوظائف الصوتية للفونيمات، وضرورة أن يكون لكل فونيم موقعه المناسب من الكلمة، وطريقته في النطق بحسب ما تحتمه البنية الصوتية للغة، وثاني هذه الوظائف هو البنية المعجمية لموقع الكلمة في التركيب lexical function والثالث هو الصيغة الصرفية للكلمة المتأتية من إضافة المورفيم الصرفي، أي الصوت الزائد، على سبيل المثال إذا كان الفعل منتهيا باللاصقة ing أم لا. والرابع طريقة نطق الكلام، وتنغيمه، وإيفاء المقاطع المنبورة حقها من الوضوح الصوتي، عدا النبر التلويني الذي يظهر ما في الملفوظ الكلامي من انفعالات، بين الاستفهام، أو الإنكار، أو التعجب. والشيء الخامس، والأخير، هو مراعاة المتلقي - سامعا كان أم قارئا - وما جرى أو يجري بين الطرفين من حوار بالأصوات أو بالإشارات، وما يدور حوله الكلام من موضوعات. فبمعرفة هذه الأشياء جميعًا يتشكل ما يعرف بالمقام، أو السياق الحالي، وهو المعنى[2]. فالمعنى بعبارة أخرى شيءٌ يتحقق من تداخل الجوانب اللغوية وغير اللغوية.

ويلاحظ بالمر – من جانب آخر- قصور نظرية فيرث عن التوغل بعيدا في حقول الدراسات اللغوية ، فهي لا تنطبق إلا على مجالات محدودة. وأمثلته لا تستوعب بالضروة جل ما لدينا من جمل وعبارات. إلا أن هذا لا يعني قصورًا في نظرية السياق نفسها عن استيعاب جوانب اللغة كافة. ومن الجائز ألا تكون غاية فيرث تطبيق هـذه النظريـة على

---

1 Gorden, Ibid, p. 116.

2 Palmer, Semantics, pp. 49 – 50.

على جل المعاني، إذ كانت أهدافه تنحصر في إرساء المبادئ الأساسية للنظرية، تاركا لغيره تطويرها بعده، وإكسابها مناهج جديدة. ولا يستطيع أي منا أن ينكر جهود تلاميذه، والباحثين من بعده، ممن واصلوا تطوير هذه النظرية متوسعين في ربط ظاهرة المعنى بعالم التجربة، والخبرة، قدر الإمكان[1].

ويُستخلص مما سبق أن السياق- دلاليا- يعني فيما يعنيه تضافر مستويات النظام اللغوي جميعا في توصيل المعنى، بدءا بالمستوى الصوتي ثم الصرفي ثم النحوي والمعجمي. وهذه الشبكة من العلاقات الداخلية بين عناصر الخطاب، إلى جانب العوامل غير اللغوية التي لها تأثيرها في طبيعته، وفي مجرياته، تحدد طبيعة المعنى في التواصل الكلامي عاما كان أم خاصا. فالكلمات، والأدوات، والأصوات، خارج هذه الشبكة النسيجية، لا وظيفة لها، ولا يمكنها الإفصاح عن المعنى، اللهم إلا إذا كنا نعني المعنى المعجمي وحده، وحتى هذا المعنى لا يتحقق بصورة ملموسة إلا على وفق موقع اللفظة من هذا النسيج.

وقد حاول علماء اللغة تحديد وظائف السياق الدلالية، واختلفوا في ذلك أيما اختلاف. وهذه الاختلافات أغنت البحث مما يُشجّع المرء على استقصاء الوظائف الدلالية التي تناط بالسياق على وجه الاختصار الذي يقتضيه البحث.

2.الوظائف الدلالية للسياق

1. **إزالة الإبهام عن اللفظ** في مقدمة الوظائف الدلالية للسياق، لا سيما إذا كان هذا اللفظ من الألفاظ التي تؤدي أكثر من معنى. أي مما يسمى بالمشترك اللفظي homonymy. فكلمة landing في عبارة تشومسكي التي مرت بنا سابقا، وهي The landing was dangerous كلمة مبهمة، على الرغم من أن لها ثلاثة معان في المعجم. وبناءُ الجملة لا يوضح أي المعاني هو المراد، فلو كانت الجملة: The landing was high لاتضح أن المعنى المراد هو الهبوط، أو السقوط من مكان مرتفع. فكلمة high دلت على أن landing هاهنا تعني الهبوط[2]. وهذا التوضيح اقتصر على السياق اللفظي.

على أن سياق الحال يقوم بهذا أيضا، فلو أخذنا العبارة الآتية التي يقول فيها المتكلم : John was looking for his glasses فإننا لا نعرف ما الذي يعنيه بكلمة glasses فثمة احتمالات: البحث عن كأس، أو نظارة، أو عنصر الزجاج الذي يستخدم في التجارب العلمية والاختبارات، والألفاظ الأخرى في الجملة لا تساعدنا على تحديد أحد الاحتمالات

---

1. Palmer, Ibid, Pp.50 – 51

2. Menfred, Ibid, p. 59

وهنا لا بد من التوجه لسياق الحال، ومعرفة الموضوع الذي يدور حول جون، فإذا كان الموضوع ذا صلة بالطعام والشراب، كان الاحتمال الأول هو الصحيح. وإذا كان الموضوع متصلا بالقراءة أو الكتابة أو مشاهدة تلفزيون، فالاحتمال الثاني هو الأصح، وإذا كان جون من المهتمين بالمختبر، فالاحتمال الثالث هو الأقرب من الاثنين[1]. ولهذا يؤكد لنا Bierwish أن دراسة المعنى، وفهمه، لا يمكن أن تكتفي بالسياق اللفظي، وحده، وهو الأساس الذي قامت عليه نظرية هاريس[2] في اللغة.

2. **إزالة الإبهام عن العبارة**. فالسياق هو الذي يساعدنا على معرفة المعاني التي تحتملها العبارة إذا كانت من النوع الذي يتضمن عددا من الاحتمالات. فكلمة haven't وهي شبه جملة phrase لا يتضح معناها إلا إذا وضعت في جملة كقولنا I haven't seen Mary فإذا وضعت في مثل هذه الجملة، أو أي جملة أخرى مشابهة لها، اكتسبت معنى محددا.[3] ولكي تتضح دلالة العبارة لا بد من معرفة المناخ الذي سيقت فيه، فلعل شيئا حذف، وفي هذه الحال يساعدنا المقام - غير اللفظي- على معرفة الركن المحذوف، فلو أخذنا قول الشاعر القديم:

قال لي كيف أنت؟ قلت عليلٌ سهـرٌ دائـمٌ، وهمٌّ ثقيـــلُ

لاحظنا الموقع الذي تبرز فيه كلمة عليل. فهي جملة مستقلة تامة لكن أحد أركانها محذوف، وهو المبتدأ، لأن التقدير أنا عليل. ولدينا أيضا " سهر دائم " وهي جملة قائمة بذاتها ككلمة عليل، لكنَّ ركنا منها حذف، وهو حالي سهرٌ، وهي جواب عن سؤال يقدره السامع: ما حالك؟ أو بم أنت عليل؟. فجاءت سهرٌ.. فالسياق- ها هنا - أزال الإبهام عن العبارات لا عن كلمات مفردة، وقد تضافر في المثال الأخير كل من السياق اللفظي، والحالي، في الكشف عن البنى المضمرة في البيت.

3. **إزالة الإبهام عن الكلمة المجازية**. فالعلاقة بين الدال والمدلول قد يعتريها بعض الغموض. والمعوَّل في إزالة هذا الغموض على السياق بنوعيه المقالي والمقامي[4]. فالمجاز والانزياح والاستعارة عدول بالكلمة عن أصل الوضع، وهذا العدول يبتعد بها عن موقعها المعجمي لموقع جديد، قد لا يعرفه السامع، ولم يسمع به القارئ. والمعول في معرفة المعنى في هذه الحال على السياق أيضا، بنوعيه، فإذا تلقينا قول الشاعر:

---

1. Ibid, p. 59
2. Ibid, p.p.92- 93
3. لاينز، جون، اللغة والمعنى والسياق، مرجع سابق، ص 217
4. لوفيفر، هنري، اللسان والمجتمع، مرجع سابق، ص ص 104- 105

قامت تظللني من الشمس شمسٌ أعز عليّ من نفسي

وجدنا كلمة شمس، وهي لفظة لا أحد ممن يعرفون العربية يغيب عنه معناها، وأنها تحيلنا إلى كوكب هو أكبر الكواكب، وأشدها تأثيرا في حياتنا، لكن من الممكن أن تكون هذه الكلمة اسم علم يدل على فتاة، أو من باب المجاز صنيع ذلك المؤلف الذي عنون كتابه بشمس المعارف، تشبيها له بالشمس التي ترسل ضوءها في كل اتجاه. وفي البيت نجد الكلمة بمعنيين؛ الأول هو أم الكواكب، والثاني مجازي، وهو وصف لركن محذوف هو المرأة التي يتغزل بها القائل. فنحن نلاحظ، شئنا أم أبينا، أن معرفة الحقيقة التي تنم عليها كلمة شمس الثانية أحوجتنا لتجاوز البيت، من حيث هو ألفاظ، ونتحدث عن شأن ذي صلة كبيرة بالظروف التي قيل فيها البيت. فالسياق بنوعيه يزيل اللبس عن الكلمة المجازية، وعن الكناية، وعن الاستعارة، على رأي صلاح فضل[1].

4. إزالة الغموض عن الكلمة الجديدة

والسياق هو الذي يزيل الإبهام عن الكلمة الجديدة التي نسمع بها للمرة الأولى. أو سمعنا بها من قبل، ثم طواها النسيان، وفوجئنا بها في حديث، أو في نص[2]. ولا يقتصر الأمر على التفسير المعجمي لتلك الكلمة، بل يزيدنا معرفة بما لها من إيحاءاتٍ، وظلال، نفسية، أو عاطفية، وأثرها على جماليات الملفوظ الخطابي. والسياق هو الذي يعيد القيمة الحقيقة للفظة في جلّ الحالات، ويمحو عنها صدأ الاستعمال المتواصل، ويمنحها بريق الجدة، والتمتع بحضور بهي[3]. فكلمة الظمأ في العربية من الكلمات التي يكاد المتكلمون يهجرونها. وندر استعمالها كثيرا، وقد وضعها الشاعر بشارة الخوري في بيت شعر فجعلها أكثر حضورا من الكلمات المتداولة:

كيف يشكو من الظما من له هـذه العيـــون

بعد ذكره الخمر والكؤوس والجرعة التي تبعث الجنون.

5.الحفاظ على حياة الألفاظ

ومن الوظائف الدلالية للسياق الحفاظ على حياة الألفاظ، والتفريق بين لفظة وأخرى إذا كانتا متماثلتين في النطق. فلكي يعرف المرء الفارق بين المتشابهتين لا بد من اللجوء إلى السياق, فكلمة (هوى) فعلٌ بمعنى سقط، أو انهارَ و(هوى) بمعنى العشق. ولا يـوجـــد

1. فضل، صلاح، النظرية البنائية، مرجع سابق، ص ص 288- 289
2. فندريس، اللغة، مرجع سابق،ص 253
3. السابق، 231

ما يفرق بينهما على المستوى الصوتي، ولكن السياق هو الذي يفرق، لنتأمل قول الشاعر إبراهيم ناجي:

يا فؤادي، رحم الله الهوى كان صرحًا من خيالٍ فهـوى

فالأولى عنى بها العشق، والثانية من السياق يتبين أنه بمعنى تهدم وانهار لذكره الصرح. وقد سمح السياقُ على الدوام لكثير من الألفاظ أن تبقى ولا تندثر على الرغم من شيوع كلمة ما أكثر من شبيهتها. لأننا نضطر دائما كلما أردنا تفسير إحداهما لذكر الأخرى[1]. ففي العربية توجد لفظتان متشابهتان جدًا، وهما: نهار التي تعني عكس الليل، ونهار التي تعني نوعا من الطيور يشبه الحجل. ففي قول الحريري صاحب المقامات على لسان السارد في مقامته يحل للصائم أن يأكل نهارا[2]، تمييز واضح وملموس بين المعنيين. مع أن لفظة النهار التي بمعنى الليل أكثر شيوعا، وتداولا، وتلك تكاد تكون غريبة مهجورة.

6.تجديد معاني الألفاظ

ما يعنيه اللغويون بتجديد الألفاظ القديمة أنها عن طريق الاستعمال في سياق معين تكسب معنى جديدا.ككلمة (قطار) معناها المعروف قديما مجموعة من الإبل، أطلقها بعضهم على المركبة المعروفة،ثم تكرراستخدامها في سياق الحديث عن وسائل النقل، والمواصلات، ومثل هذه الكلمة كلمات كثيرة جدا لا تحصى، ولا تعد. ومن الخطأ ألا يؤخذ أثر السياق في الحسبان عند الحديث عن تطور دلالات الألفاظ، فهذا، في رأي فيرث، يعد خطأ كبيرا[3]. فالكلمة car في القديم كانت تعني عربة فاخرة تجرها الخيول المطهمة وقد استعملها جون ملتون في سياق شعري، قائلا : Car of night وما جرى لهذه اللفظة ضربٌ من التغيير الدلالي، إذ استعملت في سياق منحها وظيفة جديدة، هي الإشارة للسيارة. وقد عمد فيرث لقراءة رواية Pride and Prejudice ولاحظ فيها كثيرا من الألفاظ التي لم تعد دارجة بالمعنى الذي وردت فيه، بل أصبحت لها معان ودلالاتٌ جديدة، مؤكدًا أن المرء لا يتجاوز الواقع إن وصف الرواية بالرواية التي كتبت بإنجليزية قديمة[4].

1.فندريس، اللغة، مرجع سابق، ص 273

2.يقول الفيروزأبادي صاحب القاموس المحيط: النهار: فرخ القطا، أو ذكر البوم، أو فرخ الكروان، أو ذكر الحباري، مادة (نهر).

3. Firth, Ibid, Pp.13- 14

4. نفسه.والرواية لجين أوستن وترجمة العنوان كبرياء وهوى 1813 وقد وجدت الرواية طريقها للسينما 2005 بفيلم من إخراج جو رايت. وأخرجت في التلفزة مرارا.

وشيءٌ طبيعي، في رأي اللغوي الفرنسي فندريس، أن تتغير دلالات الألفاظ، نظرا لتغير السياق الاجتماعي، من زمن لآخر، فما يقع من تغيير في الحياة اليومية للمتكلمين بلغة من اللغات، يفرض ظلاله على الكلمات، وعلى التراكيب، وحتى على الأصوات. وقد تأكد أن لكل عصر ألفاظه التي يكثر تداولها، ثم تنطمس، وتُهجر في حقبة أخرى، وفي زمن تال[1]. فكلمة La more الفرنسية كانت في القديم mourir وقد اندثرت هذه الأيام لندرة الاستعمال، وحلت عوضا عنها لفظة أخرى هي passer. فالسياق الحالي، وشيوع الكلمة، يمكنها من الحياة، ويدْحَر الأخرى. ويفرض السياق أحيانا مصاحبة لفظ لآخر، فمثلا يقول الإنجليز في التعبير عن الجو abnormal weather طقس غير عادي لكن لا يمكن القول abnormal child [2] وهذا في العربية كثيرٌ. وقد وصفوا هذا بالمصاحبة اللفظية كقولهم: حمدا لله وشكرا.

7.تحديد الصيغة الصرفية.

كيف يمكن للسياق مقاليا كان أم مقاميا أن يحدد لنا الصيغة الصرفية للكلمة. في اللغة – أي لغة- ألفاظ لها استعمال تكون فيه أسما،، وآخر تكون فيه أفعالا. وقد ذكرنا كلمة (هوى) في بيت لإبراهيم ناجي اتضح لنا من السياق أنها اسم بمعنى عشق، وفعل بمعنى انهار وتهدم. ومرت بنا كلمة face التي تستعمل بمعنى وجه، فهي في هذه الحال اسم، وتستعمل بمعنى يواجه، Some people can't face reality وهي في هذا السياق فعل[3]. وهذا كثير. ففي العربية أفعال لا تأخذ فاعلا، ولا مفعولا، وتوصف بالناقصة. لكنها تستعمل في سياق معين تامة، والسياق هو الذي يبين لنا ذلك. فإذا قيل كان الجو عاصفا قولٌ مختلف عن: ما شاء الله كان. والسياق هو الذي ينم عن أن كان الأولى ناقصة، والثانية تامة بمعنى الوجود المطلق. فالسياق هو الذي يُعوّل عليه لمعرفة أي الصيغتين هي المعتمدة[4].

10. الإبانة عن معنى الجملة وحدودها

علاوة على دور السياق في توضيح دلالات الألفاظ يوضح أيضا دلالات الجمل، ويرسم لنا حدودها، من أين تبدأ، وأين تنتهي. ويخبرنا في العادة عن القضية التي جرت الإشارة إليها سابقا. وهذا شيء مهم جدا. لأن المعرفة بما جرى ذكره يفسر الكثير مما سيذكر، ويميط

---

1. فندريس، اللغة، مرجع سابق، ص 280
2. Palmer, Ibid, p. 96
3. انظر الفصل الأول من هذا الكتاب و Langacker, Language and it's Structure. P. 75
4. سبق أن عالجنا هذه المسألة في الفصل الأول لذا وجب التنويه.

اللثام عن رموزه، وألغازه. ويساعدنا على القول بأن القضية التي كانت موضع الدرس قد طرحت، وجرى التعبير عنها بموجب نوع من الإشارات والمقدمات غير الكلامية التي نحن في حاجة إليها لفهم النص[1]. وإذا نحن أغفلنا تلك الإشارات، والمقدمات، فلن نستطيع فهم بيت القائل الذي أورده ابن جني شارحًا علاقته بالسياق الحالي:

سريع إلى ابن العم يلطم خده وليس إلى داعي الندى بسريعِ

فالقارئ الذي لا يعرف شيئا عن الحوار الذي جرى بين القائل وابن عمه، لا يستطيع تفسير عدد من العبارات، ولم هي موجودة في البيت مثل : يلطم، داعي الندى، سريع وبسريع. فالسياق يفسر لنا العبارات المترابطة المتداخلة تفسيرا يضعنا في قلب الحدث الكلامي.

10 تصنيف الألفاظ

واعتمادا على السياق جرت العادة على تصنيف ألفاظ اللغة في معاجم على وفق التداول في سياقات معينة. فهو ضرب من التصنيف على أساس دلالي. وقد أدى تراكم الألفاظ، وتنوع السياق، لوجود مبدأ تاريخي معمول به في بعض اللغات، ومبدأ وظيفي، فهذه ألفاظ تستعمل في الحيوان، أو المطر، أو في خلق الإنسان، أو في الطب، أو الصيدلة. وأخرى تدل على حقيقة، وأخرى تدل على المجاز. وألفاظ تنم على العموم وأخرى على الخصوص، مما استدعى تعدد أصناف التعجيم، والتوطئة لما يعرف بالحقول الدلالية التي تبلورت في العصر الحديث على يدي الألماني تراير.[2]

وإذا درسنا أبنية المعاجم من زاوية الدلالات، وعلاقتها بالسياق، أدركنا أهمية التطبيقات القائمة على مراعاة العلائق السياقية بين الألفاظ. مثلا علاقة الانضواء hyponymy. والتعارض incompatible والترادف synonymy والتضاد antinomy والمشترك اللفظي homonymy [3]. ويضيف بالمر إلى هذه الأنماط من التصنيف ما يعرف بالألفاظ المركبة التي يمكن تحليلها إلى أجزاء يطلق عليها المكونات اللفظية.

1.لاينز، جون،اللغة والمعنى والسياق، مرجع سابق، ص222 والبيت في الإيضاح ص111

Firth, Papers on Linguistics, p.8.2

3.الانضواء هو أن تندرج كلمات عدة تحت كلمة واحدة نحو سمكة، قط، طير، حصان، تندرج جميعا تحت كلمة حيوان. انظر محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مرجع سابق، ص 122 والتعارض صفة تطلق على كلمات لا يمكن أن تشير إلى شيء واحد في وقت واحد مثل أخضر لا يمكن أن تشير في الوقت نفسة لأزرق. السابق، ص 128 .

وهي كلماتٌ تذكرنا بما في العربية من تركيب مزجي، نحو: بعلبك، وحضرموت، وما يعرف بالنحت[1]. وهذه التصنيفات تذكرنا على نحو خاص بما كان سوسير قد ذكره في كتابه، مؤكدا أن بين الألفاظ علاقات قائمة على التشابه، أو على الاختلاف، أو على التكامل، وشبَّه الصلة بين الكلمة ونقيضتها باللون الأسود على سبورة بيضاء، قائلا: فهذا اللون يستمد سواده من وجوده في مساحة بيضاء، لا سوداء[2].

ومن باب الاهتمام بتصنيف الألفاظ على أسُس دلالية ذات علاقة سياقية، كالانضواء مثلا، ظهر ما يعرف بالحقول الدلالية semantic fields، وتقوم هذه الفكرة على تنظيم مفردات اللغة، وتصنيفها، وفق علاقة نَسَبٍ ضمن نظام معين يكشف عن وجود ترابط دلالي بينها. فعلى سبيل المثال ألفاظ مثل: أب، أخ، أم، عم، خال، شقيق، أخت، صهر، حفيد،جد، جدة، تنتمي جميعًا إلى علاقة قرابة من أحد الأبوين. وفي حال تغيّب لفظة من هذا الجدول لعلاقات القرابة تسمى ثغرة معجمية[3] lexical tap . وأول من عمد لتنظيم جداول دلالية مهتما بالألفاظ الدالة على الذكاء في الألمانية هو العالم اللغوي تراير Tryer وقد تضمن جدوله ما بين 1200 إلى 1300 كلمة تدل على الذكاء[4]. وقام غيره بتصنيف الألفاظ الفرنسية المتداولة في الإطارين الاقتصادي والتقني[5].

وعلى الرغم من تنوع الاتجاهات في مجالات البحث في نظرية الحقول الدلالية، وتطورها، إلا أنها ظلت تقترن على الدوام باسم تراير (1894- 1970) وأصبحت بعد الحرب العالمية الثانية من أكثر نظريات علم اللغة الأوروبي انتشارا. واتخذت طريقته في الجدولة، والتحليل، منهجا احتذاه بعض اللغويين الأمريكيين[6].

فالمعاجم قبل ظهور هذه النظرية كانت تقتصر على ذكر معاني المفردات المرتبة ترتيبا هجائيا، وذكر الصيغ التي تشتق منها، ولكن المفردة في رأي تراير لا توجد معزولة عن غيرها من المفردات، بل هي جزءٌ من مجموعة ألفاظ ترتبط معا بعلاقة معنوية من غير أن تكون الجذور لهاتيك الألفاظ جذرا واحدًا. والعلاقة بين ألفاظ هذه المجموعة علاقة داخلية inter-related أو علاقة نسب آتية من قرابة مصدرُها المحتوى وليس من النسق

---

1. Palmer, Semantics, Pp.57- 91
2. Ibid, 72
3. Longman Dictionary of Applied Linguistics, Lexical Fields, P.164
4. Palmer, Ibid, P.73
5. جيرو، بيير، علم الدلالة، مرجع سابق، ص 140
6. Gorden, A History of Semantics, P.67

الاشتقاقي، وكل زمرة، أو مجموعة من هذه المجموعات تسمى "حقلا دلاليا" semantic fields.[1] وفي كتابه" علم الدلالة "[2] يؤكد أحمد مختار عمر أن الشبه واضح بين معاجم الحقول الدلالية الحديثة ومعاجم الموضوعات المبوبة في العربية. فكلاهما يقسم الأشياء إلى مجموعات، وكلاهما يعالج المفردات التي تنضوي تحت موضوع واحد. وكان العرب قد سبقوا إلى جمع الألفاظ المتعلقة بموضوع واحد لدراستها، ومن ثمار ذلك الجمع ظهور كتيبات عدة، ومصنفات، لا تخضع لعددٍ، ولا لحصر. ومن أبرزها كتاب " المخصص" لابن سيده الأندلسي(458هـ).[3]

يتضح مما سبق أن المحدثين من اللغويين عنوا بالسياق عناية كبيرة في أثناء الكلام على الدلالة والمعنى. مراعين في ذلك تداخل مستويات اللغة، وتشابكها، فالمعنى شيء لا يمكن تصوره بعيدا عن التركيب الذي يضم في نسيجه اللفظي وضوح الصوت، وقدرته على التمييز بين وحدة في اللسان وأخرى، ووضوح الأصوات المزيدة التي تميز الجذر المجرد من غيره. فهذا هو الآخر جزءٌ من المعنى. يلي ذلك الموقع الإعرابي، أي السياق النحوي، فالكلمة، إذا كانت فاعلا، توحي بمعنى يختلف عما إذا كانت مفعولا، أو نعتا، أو مجرورة بأحد حروف الجر. وهذا كله ذو تأثير في المعنى. يضاف لذلك الخيارات التي يعتمدها المتكلم؛ من تقديم وتأخير، ومن تكرار ومن إيجاز، ومن إطناب ومن حذف، ومن بناء للمعلوم وآخر للمجهول، ومن توكيد أو تشكيك إلخ.. فسامع الكلام، وقارئه، مقابل الألفاظ التي هي دوال الماهية، والألفاظ التي هي دوال النسبة[4] مطلوبٌ منه أن يلم بجل هذه الظروف التي تتجلى في نسق الخطاب المقروء المحكي عدا ما يؤثر في الحدث من عوامل سياقية من الخارج كالظرف الزمني والمكاني الذي يحيل إليه الكلام. وهذا كله، لا بعضه، هو الذي يفهمه اللغويون اليوم من كلمة سياق.

صفوة القول هي أن السياق ينهض بوظائف دلالية متعددة. وقد أبدى اللغويون العرب قديما، وفي الحديث، اهتماما كبيرا بالسياق. وقد سبقوا المحدثين في الجانب التطبيقي، وإن لم يكونوا مهرة في التنظير. وهذا ما سنحاول الوقوف لديه في الفِصْلة الآتية.

Ibid, P.68.1

2. عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ط1، الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1982

3. عمر، السابق نفسه، ص ص 108- 110 وانظر: ابن سيدة، المخصص، بيروت: المكتب التجاري، بلا تاريخ.

4. فندريس، اللغة، مرجع سابق، ص ص 105- 106

3. السياق الدلالي في التراث العربي

أ. **الأصوليون** يمكن القول إن علوم اللغة بصفة عامة، وعلم الدلالة خاصة، نشأت في أحضان القرآن الكريم تلاوة وقراءة وتفسيرا. وللأصوليين باع طويل في الجانب الدلالي، وذلك لاهتمامهم باستنباط الحكام الشرعية من الخطاب القرآني، مما حدا بهم لإثارة موضوع المعنى. وقد وضعوا تعريفا للدلالة، فعدوا اللفظ، والشيء الذي ينم عليه، ويحيلنا إليه، بمنزلة الدال والمدلول عند سوسير. وذكروا أن الدلالة تكون باللفظ وتكون بغيره. وصنفوا الكلام بين ظاهر وغير ظاهر، فالأول هو الذي تفهم دلالته من غير تأويل، والثاني هو الذي لا تفهم دلاته إلا بالتأويل[1].

وكنا قد ذكرنا عن الشافعي احتكامه للسياق في تفسير النصوص[2]. والمثال الذي ذكره، وهو تفسيره لقوله تعالى (واسالهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر) [3] وما قيل فيها من تفسير يستند فيه لأسباب النزول، وللحكاية التي ذكرت في آيات أخرى. وللسياق عند الغزالي الأثر الأكبر في الكشف عن المعنى. وهو يسمي السياق قرينة. والقرينة لديه ضربان: ضرب لفظي، وضرب حالي، فالأول كقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده)[4] فقد دلت كلمة حصاده على أنه أراد العشر بكلمة حقه. أما قرائن الأحوال فكثيرة منها الإشارة والرموز والحركات وغيرها مما يختص به المشاهدون. وقد ضرب مثلا ما نقله الصحابة للتابعين من إشارات صدرت عن الرسول الكريم، إما بألفاظ صراح، أو بقرائن من ذلك الجنس[5].

وفي موقع ثان يقول: إعلم أن كل كلام مفيد من كلام الشارع، وفعله، وسكونه، واستبشاره، حيث يكون، دليلٌ، وتنبيهه بفحوى الكلام على علة الحكم، كلُّ ذلك بيان(6). وللغزالي نظر دقيق في تحليله لعملية التواصل الكلامي يكاد يتفوق فيه على المحدثين، فهي تقوم على ما يأتي:

1. الشيء نفسه.
2. ثبوت مثال له في الذهن، وهو الذي يُعبَّرُ عنه بالعلم

1.الجرجاني، الشريف، كتاب التعريفات، مصدر سابق، ص 109

2.الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، مصدر سابق، ص ص 52، و62- 63

3. الأعراف: الآية 162

4. الأنعام: 141

5.الغزالي، ابو حامد، المستصفى من علم الأصول، مصدر سابق، 1/ 329

6. السابق، 1/ 367

3. تأليف صوت بحروف تدل عليه، وهو العبارة الدالة على المثال الراسخ في النفس.

4. تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ، أي: الكتابة، فهي تتبع اللفظ، واللفظ يتبع العلم الذي في الذهن[1]. ومعنى هذا أن الغزالي يفترض وجود المرجع أولا، ثم صورة مفهومية لهذا المرجع في العقل ثانيا، واللفظ وسيلة للإشارة لذلك الشي الموجود في العالم الخارجي، وله صورة في العقل ثالثا. فاللفظ يتحرك بنا من الصورة الموجودة الراسخة في العقل نحو الشيء الكائن في العالم الخارجي، واللفظ المنطوق في هذه الحال كالرقم المكتوب الممثل للفظ. ولا نجد كبير فرق بين هذا التوصيف لعمل اللغة، وأدائها، وذلك الذي شرحه بالتفصيل سوسير في كتابه في حديثه عن العلاقة بين الدال والمدلول، وأن العلامة اللغوية ذات طبيعة ثنائية: مادية: الصوت، أو الكتابة، ونفسية: الصورة المفهومية الموجودة في الذهن، والاتجاه من العلامة للشيء، أو من الشيء للعلامة، هو الدلالة. وزاد الغزالي على ذلك توكيده على الدور الذي ينهض به السياق الحالي من قرائن وإشارات توضح المعنى. منبّهًا على أن التركيب النحوي لا يتطابق في كثير من الأحيان مع التركيب الدلالي للعبارة، فقد تكون العبارة استفهامية من حيث الشكل، وأمرًا من حيث المعنى، ومع هذا لا يفهم منها ذلك، إذ لا بد من النظر في القرائن التي قد تجعل الاستفهام تشويقا، والأمر إباحةً، أو تهديدًا. فقوله تعالى (انكحوا ما طاب لكم مثنى وثلاث ورباع) [2] لا يعني الأمر وإنما يعني الإباحة[3].

بعبارة أوجز، وأدق، يرى الغزالي أن المعنى يتجاوز الدلالات المعجمية للألفاظ، والنحوية، والصرفية، ويمتد امتدادا كبيرا، فيشمل ما يسمى مقامًا، أو سياقا، وهو الذي وصفه تشومسكي بالمعنى البنيوي structural meaning[4] .

ولم يفت الغزالي ولا غيره من الأصوليين، أن بعض الكلمات قد تنزلق من الدلالة على شي ء للدلالة على آخر، على وفق الاستعمالات. وقد يكون هذا المدلول الجديد لم تقترن بالدلالة عليه من قبل، لذا اشترطوا لهذا النوع من الانزياح أن يقتضيه السياق. فما الذي

1.السابق، 1/ 21- 22

2.النساء، الآية 3

3. الغزالي، المستصفى من علم الأصول، مصدر سابق، 413/1

4. انظر ص 100 من هذا الكتاب.

يعنونه باقتضاء السياق؟ أي أنْ تكون ثمة قرينة، أو قرائن زائدة، تمنع من إرادة المعنى الأصلي[1]. لأن الكلمة لا يمكنها أن تدل على معنيين في العبارة الواحدة. والقرائن اللفظية هي التي تسمح للكلمة الواحدة بأداء المعاني المختلفة. فالعين كلمة تدل عادة على عضو البصر، ولكنها أيضا تدل على العقار، وعلى الشمس، وعلى الذهب، وعلى الرجل النابه، وعلى الجاسوس المتلصص، وعلى مصدر الماء أي: الينبوع، والاستعمال في سياق مناسب هو وحده الذي يجعلها تنم على هذا المعنى، أو ذاك، لوجود هذه القرينة السياقية أو تلك. فقوله تعالي: (ضرب الله مثلا) [2] الكلمة هي (ضرب) ولها معان عدة، والقرينة (مثلا) فأظهرت القرينة أن المعنى ليس الضرب الذي في (واضربوا منهم كل بنان) [3] بل إعطاء المثل. وذكر الغزالي أن استخدام كلمات مما يوصف بالمشترك، أو الأضداد، أو المتوارد، أو المتخالف، لا بد في السياق من قرينة تقوم بتمييز اللفظ عن اللفظ، والمعنى عن المعنى.

عدا عن ذلك تنبه الأصوليون لدور السياق في نقل الكلمة من الدلالة على العموم إلى الخصوص أو العكس. وذلك بأن يكون اللفظ اطلق في الأصل على شيء عام مثل كلمة (متكلم) التي تفيد الدلالة على كل من هو ناطق بكلام. وفي الاستعمال لوحظ أن اللفظة اكتسبت معنى لا يوصف به إلا من كان متبحّرا في علم الكلام. وهذا التغيير رهن بتنوع الاستعمال أولا، والتداول ثانيا، والقبول العرفي مقابل التقبل الوضعي[4]. ولهذا قرائن بالطبع، فإن كان موضوع الحديث ذا صلة بمرتكب الكبيرة، وبالصفات الإلهية، وبخلق القرآن، فلفظ المتكلم ها هنا هو (المتكلم) على الخصوص.

وقد أولى الأصوليون السياق الأهمية القصوى في الرد على التأويلات غير المصيبة، فالتأويل قد ينتج عن الغرض، وعن الأهواء، ولذا لا يسوغ تأويل الكلام المجمل، غير المفصل، لاستنباط حكم من الأحكام إن تعارض مع الدليل، وهو السياق، والسياق بلا ريب يتضمن مناسبة المقال، وواقع المقام الذي ورد فيه الخطاب.[5] ذُكر أن رجلا جاء إلى الرسول معلنا إسلامه. وكان زوجًا لأختين، فقال له النبي(ص): أمسك إحداهـــنَّ

1.الغزالي،المستصفى، مصدر سابق، 1/ 359

2.النحل: الأية 112

3. الأنفال: الآية 12

4. الغزالي، السابق، 1/ 325 وللتفريق بين العموم والخصوص انظر الجرجاني: كتاب التعريفات، مصدر سابق، ص149

5. السابق، 1/ 389 والمجمل من الكلام وهو الذي يحتمل التأويل فلا يكون نصا قطعي الدلالة، انظر الجرجاني، الشريف، كتاب التعريفات، مصدر سابق، ص 260

وفارق الأخرى. فقد تأول هذا الحديث بعضهم قائلا: إراد بدء النكاح من جديد. وفراق الأخرى. وينفي الغزالي هذا التأويل لوجود دليل من قرائن الأحوال، وهو أن الإمساك عنى به دوام الزيجة، والاستصحاب. وهذا ما فهمه الصحابة، وتناقلوه. ولو أراد بدء النكاح لذكر شرائط أخرى[1]. واللافت أن الأصوليين على الرغم من ابتعادهم عن الصرف والنحو فقد لاحظوا أن السياق بما فيه من قرائن قد يغير البنية الصرفية للكلمة، فالفعل الماضي قد يكون في سياق معين دالا على الحاضر، أو على المستقبل، لوجود قرائن تنفي عنه الماضي[2]. وهذا نظير قول المؤذن: قد قامت الصلاة. فمع أن الفعل يدل على الماضي صرفيا إلا أنه ها هنا يدل على الزمن الحاضر. أما فهم المعاني الملبسة في الآيات فقد ألح الأصوليون من مفسرين وغيرهم ضرورة الرجوع للسياق بما فيه أسباب النزول[3]. فقد تفيدنا التخصيص، وقد تزيل الإشكال، مثلما مر بنا في حكاية مروان بن الحكم وابن عباس[4] وقد يتمثل السياق في مناسبة فواتح السور لخواتيمها. وهو ما يتناولونه فيما يعرف بعلم المناسبة. فآيات القرآن في رأيهم مترابطة، وبعضها متعلق ببعض. وإذا كشف المفسر عن وجوه التعلق ما بين الآيات، انكشف عنها الغموض، وزال عن دلالاتها كلّ لَبْس[5]. وقد يتمثل السياق لدى المفسر في نسق الآيات، وما يصل بينها من روابط. كالعطف، أو التضاد، كذكر الرحمة بعد العذاب[6] والرغبة بعد الرهبة. وحسن التخلص، وهو الانتقال من مقام لآخر من غير إحساس بالانقطاع[7].

كذلك الترتيب، فالسياق يقدم الحلول لكثير من الآيات المستعصية على غير الراسخين في صنعة التفسير، ذلك أن الترتيب قد يكون بالنسق الذي يقتضيه الكلام المعتاد، وقد يأتي في القرائن لدلالة يحتاج إدراكها إلى بصيرة بالأمور، ونظر دقيق، فقد قالوا في قوله تعالى(أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت، وإلى السماء كيف رفعت) [8] ذكر الإبل قبل السماء، ثم الأرض، ليناسب الإلفَ، والعادة، لدى أهل الوبر. وثمة قرائن[9] معنوية كثيرة

---

1. السابق، 1/ 389- 390
2. السابق1/ 421
3. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق، 1/22- 29
4. الزركشي، السابق، 1/ 27 وانظر ص 46 من هذا الكتاب.
5. المصدر السبابق، 1/ 35- 36
6. السابق، 1/40- 41
7. السابق، 1/ 23
8. سورة الغاشية، الآيتان 17و18
9. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق، 1/ 45

أشاروا إليها وهي قرائن تؤكد تعلق الآيات بعضها ببعض على الرغم مما يبدو عليها من تباعد[1].

المفسرون

لا تقل عناية المفسرين بالسياق عن الأصوليين.إذ لا يستطيع أيّ مفسر استخراج دقيق المعاني من تراكيب القرآن دون إلمام بما ذكر كلهِ، والإلحاح على هذه الأمور السياقية لا يعني الاستخفاف بالمعنى المعجمي للألفاظ. فقد شرط المفسرون على من يشتغل في تفسير القرآن الإلمام بالدلالات المعجمية لألفاظ العربية، وعرْضها على وجوه الاستعمال المتداول في الشعر العربي. قال ابنُ عباس: ما كنت أدري ما معنى قوله تعالى: (ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق)[2] حتى سمعت ابنة ذي يزن الحميري تقول: أفاتحك، أي أقاضيك. وقال: ما كنت أدري ما (فاطر السموات والأرض) حتى أتى أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها" [3].

على أن استنباط المعاني من القرآن لا تفي به المعرفة بمتن اللغة، وما تذكره المعاجم، بل لا بد من معرفة بالأبنية الصرفية، والقواعد النحوية، والإعراب. فهو الذي يميز المعاني، ويوقف السامع والقارئ على أغراض المتكلمين[4]. فلا بد من معرفة أساليب العربية، وما يتيحه التوسع فيها من دلالة في العبارة على غير ما ينم عليه ظاهرها. وأولى من ذلك، وأحرى، أن يعرف المفسر سياق الكلام. يقول الزركشي في "البرهان" " ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام، الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع، لثبوت التجوّز، ولهذا ترى صاحب الكشاف[5] يجعل الذي سيق له الكلام معتمدًا، حتى كأنه غير مطروح [6]".

وتشتد الحاجة للسياق عندما يلتبس المعنى، ويلفه من الإبهام شيء. فهو، أي السياق، يزيل الإبهام عن المعمى، ويوضح تخصيص العام، وتعميم ما هو خاص. وإطلاق المقيد، وتقييد المطلق. وهو الذي يساعد على تحديد المراد باللفظ إذا تنوعت دلالاته. وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله، غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى(ذق، فإنك أنت العزيزُ الحكيم)[7] كيف تجد سياقه يدلك على أنه الذليلُ الحقير[8].

1.الزركشي، المصدر السابق، 47/1

2. الأعراف، الآية 83

3.الزركشي، البرهان، مصدر سابق، 293/1 والآية من سورة الأنعام ورقمها 14

4. السابق، 301/1

5. وهو كتاب الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري 538هـ وقد مر بنا ذكره.

6.الزركشي، المصدر السابق، 317/1 وقد مر بنا ذكر هذه الحكاية في الفصل الأول من هذا الكتاب.

7. سورة غافر، الاية 8

8. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 200/1- 201

والسياق هـــو الذي يدل المفسر على ما هو محذوف من الكلم، فقوله تعالى (حتى إذا جاءوها وفتّحت أبوابها) [1] دل السياق على أن الجواب هو وصف ما يجدونه، ويلقونه، وهو كثير جدا[2]. وليس ثمة حذف في القرآن إلا وكان عليه دليل. وهذا الدليل إما قرينة لفظية، أو سياقية من الحال مثلما هو في الآية المذكورة. أما اللفظية، ففي مثل قوله تعالى (ووهبنا لداود سليمان، نعم العبد، إنه أوّاب)[3] فسليمان هو المخصوص بالمدح، وحُذف من قوله نِعْمَ العبد، لتقدم ذكره، فهذه قرينة لفظية دلت على أنَّ المحذوف هو سليمان [4].

ويفسر السياق الكثير من الأدوات، وأحرف المعاني، ولهذا عمد المفسرون – في الكثير من الأحيان- لتفسير القرآن بالقرآن. ومقابلة الآية بالآية. فقد ذكر ابن فارس (395هـ) في" الصاحبي" أمثلة كثيرة لهذا النوع من التفسير. موضحا أن هاتيك الآيات لا يسوغ تفسيرها، ولا يتم، ما لم يُحِط المفسِّر بما يتعلق بها من آياتٍ أخَر.[5] وتفسير القرآن بالقرآن يتطلب أيضا تفسيره بالسنة، فهي شارحة له، وموضّحة لمحكمِهِ، ومتشابهه. فالأعمال التي قام بها النبي (ص) بمنزلة القرائن اللفظية، والحالية، الموضّحة لدقائق المعاني، المزيلة للبْس عند اشتباه المباني [6].

وسواء أكان الأمر مع المفسرين، أم الأصوليين، فإن الإجماع على اعتماد السياق فيصلا حاسما عند الاختلاف في استنباط المعاني من الآيات، ظل قائما إلى جانب ما يقتضيه التفسير من معرفة بالبيان، وبالأساليب، وبالإعراب، وسائر المسائل النحوية، والصيغ الصرفية، ودلالات الأدوات[7] . ومع أن النظر في السياق لم يتخذ في ذلك العهد الطابع النظري الذي وجدناه لدى الغربيين في العصر الحديث، إلا أن هذا لا يقدح في حقيقة أن التراث العربي القديم اخلى للسياق بنوعيه حيزا شاسعًا، ومساحات كبيرة في الدرس الأصولي للمعنى، والتفسيري، وهذا ما عُني به اللغويون أيضا. فما هو وجه تلك العناية، وذلك الاهتمام؟

1.سورة الزمر: الآية 73

2. الزركشي السابق106/1

3. سورة ص : الآية 30

4.الزركشين مصدر سابق، 159/3/1

5. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، مصدر سابق، ص ص 240- 242

6.القرطبي، ابن عبد البر،(463هـ) جامع بيان العلم وفضله، ط1، بيروت: دار الفكر، بلا تاريخ 233/2

7.للاستزادة: عبد الغفار، أحمد، التصور اللغوي عند الأصوليين، ط1، الإسكندرية،: دار المعرفة الجامعية ، 1981. وعبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، ط1، مان: دار الضياء للنشر، 1985 وحمودة، طاهر، نظرية المعنى عند الأصوليين، ط1، الإسكندرية،:الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1983

اللغويون

اتصفت الجهود اللغوية العربية بادئ الأمر بالعشوائية، إذ لا ينتظمها منهج متبع، ولا طريق مميع، ولذلك اختلط فيها حابل المعجمي، بنابل الصوتي، والصرفي، والنحوي. وخالط هذا كله شيء من العناية بالأخبار والنوادر والروايات. والدارس حين ينظر في تراثنا اللغوي يجد فيه الكثير جدا مما لا يقع تحت مسألة العناية بمستويات الدرس اللغوي التي أشرنا إليها في غير موقع من هذا الكتاب. خلافا للنظر اللغوي الحديث الذي سعى، ويسعى لجعل العلوم اللغوية علوما وصفية دقيقة منضبطة شأن العلوم الطبيعية. والحق أن إسقاط مثل هذه النظرة على جهود لغويينا في القديم لا يخلو من جَوْر، ولا يسفر إلا عن ضيم، نجلّ جهودهم ونربأ بها عن مثل هذا المآل، تبعًا لذلك لا بد من نظرة جديدة لذلك التراث نستصفي منه أفكارا واضحة، ومحددة، حول موضوع السياق، ودوره في البحث الدلالي.

وقد تلاقت أنظار اللغويين العرب قديما مع عدة مجالات يهفو إليها الدرس الحديث وهي:

1. الأثر الصوتي في الدلالة.

2. تشابك المستويات اللغوية، وعدم الفصل بين الصوتي منها والصرفي والنحوي والدلالي.

3. تصنيف الألفاظ في مجموعات على وفق العلاقات السياقية كالائتلاف، والاختلاف، والمشترك، والتضاد، والانضواء تحت موضوع واحد فيما يشبه الحقل الدلالي، مع الاختلاف في مستويات النظر.

4. بناء المعجم العربي على أساس تفسيري يأخذ بالسياق اللفظي، والحالي، عند الضرورة.

وقد رُويَ أن الأصمعي قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: جاء أعرابي إلى علي بن أبي طالب، فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين. كيف تقرأ هذه الحروف: لا يأكله إلا الخاطون. كلنا والله يخطو. قال: فتبسّم أمير المؤمنين، عليه السلام، وقال: يا أعرابي، لا يأكله إلا الخاطئون. قال : صدقتَ والله يا أمير المؤمنين."[1] وقال أبو حاتم السجستاني(254هـ): اللحن يزيل الحرف عن معناه[2]. تؤكد هاتان الروايتان أن اللغويين اهتموا بالمعيار الصوتي، ومراعاة أدق التفاصيل، وموقع كل صوت. فإسقاط صوت، وإهمال حركة، أو اختلافها، لحنٌ يفسد المعنى، ويوقع السامع أو القارئ في لبْس. وهذا ما يؤكده ياكوبسون في محاضراته عن الصوت والمعنى.

1.الرازي،أبو حاتم، الزينة في الكلمات الإسلامية، تحقيق حسين بن فضل الله الهمداني اليعبري، ط2، القاهرة: د.ن. (1957) 72/1

2.الرازي، الزينة، 1/ 76

وكان ابن السكيت (244هـ) وغيره، قد تنبهوا لهذا، فألفوا كتبا لإصلاح المنطق، ذكـروا فيها ما تشابه من الألفاظ، وتقارب صوتيا، وما بينها من فروق تشق على الملاحظة أحيانا. ولهذه الفروق أثرٌ بين في دلالاتها، مثل: التُرب والتِرب، والجُرح والجَرح، والرُبع والرَبع، وما قارب ذلك وشاكله[1]. واحتذى حذوه كثيرون. كالتبريزي (502هـ) الذي شرح الكتاب، وأعاد النظر في بعض مواده[2]. وأعاد ابن الخشاب شرحه، وتهذيبه، والاستدراك على بعض مواده التي لم يتنبه لها التبريزي[3] .

وهذا، مع كثرة الأمثلة، ينمّ على عنايتهم بالتحقق من المعنى عن طريق البنى الصوتية للألفاظ. والعناية بالضبط الصوتي مع تبين مواقع الحركات القصيرة، ولم يقتصر هذا على نفر من اللغويين، بل نجده عادة من عادات مؤلفي المعاجم، وتقاليدهم. فعلاوة على عنايتهم بضبط عين الفعل، كانوا من باب الاحتراس يقولون: بالضم، أو بالكسر، فالعُجة بالضم غير العَجة بالفتح، مع أن جذرهما واحد وهو عَجَجَ[4]. وقد يشير صاحب المعجم تجنبا لأي لبسٍ، أو خلط، لكلمة مشهورة تماثل الكلمة المعنية بالضبط، كقوله في باب سكن كَدَخَلَ، وقد يفصِّل تفصيلا كبيرا كقوله في المصدر من شَـنَأً: بفتح الشين، وتسكين النون، ومَشْـنأ كمَعْلَم، وشـنآن بسكون النون، وفتحها[5].

ومن أوائل من عني بالمورفيم الصرفي، والاشتقاقي، في العربية أبو الفتح ابن جني(392هـ) في كلامه على الترتيب الذي يقتضيه الدرس اللغوي، مؤكدا أن الصرف، من حيث هو علم بالمتغير من الصيغ، ينبغي له أن يكون تاليا للاهتمام بالأصوات، متقدمًا على النحو[6]. أي أن الباحث المهتم باللغة يجب عليه أولا أن يفرغ من البحث الصوتي، ثم يتحول منه إلى النظام الصرفي، إذ من الخطأ البدء بدراسة النحو قبل هذين المستويين. ويرى بعض اللغويين، بمن فيهم النحاة، في الإعراب أداة لتمييز المعاني، وفقا للتمييز الصوتي الناشئ عن الموقع في التركيب. فأي انحراف في الحركـة الإعرابيـة، كتابـة، أو نطقـًا، يُـؤدي إلى لبس في المعنى. فلـــــولا

1.ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط2، القاهرة: دار المعار بمصر، 1956 ص14 وقد تتبع هذه الظاهرة فخر الدين قباوة في مجلة الفكر العربي، ع60، حزيران يونيو 1990 ص ص 44- 55

2. قباوة، فخر الدين، تهذيب إصلاح المنطق، مقدمة التحقيق، ط1، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983، ص 6

3. السابق نفسه.

4.الجوهري، إسماعيل بن حماد أبو نصر(393هـ): تاج اللغة وصحاح العربية، مادة(عجج) وللمزيد انظر : عبد السميع أحمد، المعاجم العربية ، ط2، القاهرة: دار الفكر العربي، 1974، ص ص 84- 85

5. الرازي، أبو بكر، مختار الصحاح، مادة سكن ، ومادة شـنأ.

6.ابن جني، المنصف في شرح التصريف للمازني، مصدر سابق، 4/1 وللاستزادة: مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العر ب، مرجع سابق، ص ص 185- 187

الإعراب لما فرق السامع بين المعاني المتكافئة في اللفظ. وبالإعراب يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام. ولولاه لما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجّب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من توكيد.[1] ويتضح مدى التداخل في مستويات النظام اللغوي لديهم من هذا النص الذي ذكره السيوطي واصفا به حركات الإعراب:" فهم يفرقون بالحركات، وغيرها، بين المعاني، يقولون مَفْتَح للآلة، ومِفْتح لموضع الفتح[2]. فالإعراب به تتميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلا لو قال ما أحسنْ زيدْ. غير معرب، لم يُعرف مراده، ولكن إذا قال ما أحسنَ زيدا أو ما أحسنُ زيدٍ أو ما أحسنَ زيدٌ لبان بالإعراب عن المعنى الذي يريده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات، وغيرها، بين المعاني[3].

وهذا يعني أن اللغويين العرب نظروا للمعنى، أو للدلالة بكلمة أدق، من حيث هي نتاج التداخل الطبيعي بين مستويات اللغة من صوتي وصرفي ونحوي. وقد أطلق عبد القاهر الجرجاني على هذا التداخل مع التتابع الأفقي لأجزاء التركيب تعبيرا جديدا هو النظم[4]. فلا يمكن أن يستقيم هذا التتابع الخطي للألفاظ دون مراعاة للمستويين في وقت واحد؛ هما الدلالي والنحوي. فلو جُرّدت الألفاظ من دلالاتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء آخر. ومعرفة المتكلم بمعانيها هي التي تيسّر عليه النطق بها، وتأليف العبارات[5].

قد يوهم هذا الكلام بوجود المعنى خارج التركيب النحوي، إلا أنّ الإمام يتحرز من ذلك مؤكدا أن الدلالة تنتج من مزج عناصر الكلام بعضها ببعض: الألفاظ، والأصوات، والمواقع. وقد سمى هذا كله وجوه التعليق. والأحكام هي محصول التعليق. فلا معنى للكلمات من حيث هي كلمات، وإنما المعنى هو الذي ينبثق من التأليف[6]. وإذا كان المعنى ضرورة لاستقامة التأليف، والتأليف هو مصدر المعنى، إذ الألفاظ خارج التأليف لا قيمة لها، فإن الجرجاني يتفق مع تشومسكي في أن التركيب الدلالي للعبارة، والتركيب النحوي، متطابقان تمامًا. وهذا يتطلب أن تكـون كل لفظة وُضعت بجانب الأخـرى ذات اتسـاقٍ دلالي معها[7]. ويسمـى هـذا

1.ابن فارس، الصاحبي، مصدر سابق، ص 77

2. السيوطي، المزهر في علوم اللغة، مصدر سابق، 1/ 329

3.المصدر السابق، 1/ 329- 330

4.قارن بمصطفى ناصف، نظرية المعنى في النقد العربي، بيروت: دار الأندلس، بلا تاريخ، ص 83

5.الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص ص 41- 42

6. المصدر السابق،ص 316 وانظر 324

7.السابق، ص 42 و 43

التطابق نظما، وهو يشمل الاستخدام الصحيح للألفاظ، والأدوات – دوال النسبة- بالشكل الذي تقتضيه القواعد النحوية. فليس ثمة خطأ أو صواب في نظم، إلا وكان مرجعَهُ خللٌ في التركيب النحوي[1]. وهذا التوافق بين التركيب الدلالي، والنحوي، لا يقبل وقوع أي تغيير فيه إلا بتغيير في المعنى. فقولك إن زيدا أسد، تأليف نقل إلينا المعنى، ولكن إذا أدخلت على هذا التوافق تغييرا فقلت: كأن زيدا أسدٌ، تغير المعنى، مع أن عدد الكلمات لم يتغير، وإنما زيدت عليها الكاف. وهذه الزيادة جعلت من المعنى السابق معنى جديدا، ومغايرا، فهو ليس أسدا إنما يشبه الأسد[2]. فالخلاف بين عبد القاهر وتشومسكي يتجلى في أن تشومسكي يعد الجملتين المذكورتين مترادفتين[3]، فالمعنى فيهما واحد، على أساس أن البنية العميقة لهما واحدة. في حين أن الجرجاني يرفض وجود عبارتين مترادفتين، إذ نجد في إحداهما من التحسين، أو التزيين، ما لا نجده في الأخرى[4].

فالمستويان النحوي والدلالي مترابطان ترابطا شديدًا. فلو أدخلت تعديلا على ترتيب الألفاظ في شطر امرئ القيس (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) فقلت: (قفا حبيب من منزل ذكرى) لاتضح لك التغيير الكبير في معناه. مع أن الألفاظ هي هي، فالنسق النحوي هو الذي يعطي الألفاظ قدرة على الأداء الدلالي بالوجه الذي يريده المتكلم[5]. وفي هذا يتجلى نوع آخر من التوافق بين عبد القاهر وتشومسكي. فقد ذهب الأول إلى أن سلامة التركيب النحوي ضمانة أساسية لسلامة المعنى، في حين يذهب الأخير إلى أن الجملة التي تقبل نحويا تقبل دلاليا، وأن العلاقات بين مكونات الجملة من فعل وفاعل ومفعول وغيره تمثل ضربا من التوافق اللازم بين المبنى والمعنى[6].

وكان أبو بكر الباقلاني (402هـ) قد سبق للقول: " مُتصرفات مجاري النظم في الكلام هي التي تحدد قيمة اللفظ، ودلالته، انحدارًا أو علوًا. فلو أخذنا تركيبا، ووضعنا فيه كلمة صبح في موضع فجر، لاختلفت العبارتان، واختلف المعنى فيهما. لأن اللفظة قد تنفرُ في موضع، وتزل عن مكان لا تزل عنه اللفظة الأخرى."[7]

1.السابق ص 65

2.السابق، ص 205

3. الوعر، مازن، قضايا أساسية في اللسانيات، مرجع سابق، ص 143 وانظر تشومسكي Syntactic Structures, P. 94

4.السابق، ص 325

5.السابق، ص 277، 378

6. السابق،ص 359 وتشومسكي: Syntactic Structures, Ibid, P.84

7.الباقلاني، أبو بكر، إعجاز القرآن، تحقيق سيد صقر،ط2، مصر: دار المعارف، 1970،ص 184

ويردد الجرجاني هذا الراي في دلائل الإعجاز، مؤكدا أن فصاحة اللفظ تعزى للتركيب، فقول الله تعالى في لقرآن(واشتعل الرأس شيبا) لا تقتصر البلاغة فيها على كلمة اشتعل بل موصولة بالرأس وبأداة التعريف، مقرونة بلفظة الشيب، وهذا ليس وقفا على الكلام المستعار أو المجاز وإنما هو مطرد متسق في جل أنواع النظم[1]. ومن تتبعه لضروب من النظم تحقق له وتأكد أن من الألفاظ ألفاظا تؤدي في بعض التراكيب معنى مغايرا لمعناها المعجمي، وهذا ما عبر عنه الأصوليون بالعدول عن أصل الوضع. وهذا عنده غير دقيق، فاللفظة ما تزال على دلالتها الأصلية بالوضع، ولكن الذي تغير هو الإسناد. فقول الشاعر بيد الشمال زمامها أسند اليد للريح، فاكتسبت معنى جديدًا إلى جانب معناها الوضعي[2]. واللفظة (بحر) لم يتغير مدلولها الوضعي في قولنا للرجل بحرا، وإنما جُعلت في معنى قولنا يشبه البحر كرمًا.[3] فتغير السياق الذي توضع فيه الكلمة، وعلاقتها بالأركان الأخرى هو الذي يجعلها توحي بالمعنى الجديد المطلوب على أساس المشابهة، أو الحقيقة والمجاز، فالتغيير ليس بتخلي اللفظة عن مدلولها، بل تغيير علاقة الإسناد بتلك التي تتقدم عليها، أو تليها، في التركيب[4].

ولا اختلاف بين ابن جني وعبد القاهر في هذا الشأن، من حيث أن التلاعب بالسياق هو الذي يؤدي إلى معان جديدة. بيد أن هذا الاتساع مرهون بقرائن لفظية، أو حالية، تنفى عن اللفظ إرادة معناه الوضعي. أو ما يوصف بالمعنى المعجمي lexical meaning فلو قال القائل (رأيت بحرا) لما فهم منه أنه يعني رجلا كريما، أو جوادا كان للرسول الكريم[5]. فالتوسع في دلالات الألفاظ لا يتم إلا في نطاق من العلاقات، والقرائن التي قد تكون لفظية أو حالية[6]. والألفاظ عند عبد القاهر على نوعين، نوع يعطيك من أول سماعك إياه، أو قراءتك له دلالته. وهو الذي يصفه الأصوليون بالظاهر. ونوع يعطيك الدلالة، لكنه ينم على دلالة ثانية هي الغرض. فقولنا: خرج زيد من النوع الأول، في حين أن قولنا كثير رماد القدر، فيدلك على معنى يتجاوز المعنى الوضعي لثانٍ سماه عبد القاهر معنى المعنى[7]. وتعريفه لهذا المعنى" هو أن تفهم من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر" [8].

1.الجرجاني،عبد القاهر، المصدر السابق، ص 309

2.المصدر السابق، ص334

3.السابق، ص 280

4.السابق،ص 301

5.ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 2/ 442

6.المصدر السابق، 2/ 446- 447

7.الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص202

8. السابق، ص 203

وبهذا يكون عبد القاهر قد اتخذ النظم بؤرة تلتقي فيها مستويات التحليل اللغوي بدءا بالمستوى الصوتي الذي عبر عنه بنظم الحروف، وتأليفها، مرورا بالتركيب والقواعد النحوية، وانتهاءً بالأسلوب. وإذا وازنا بين ما يقوله عن السياق وما جاء لدى كل من فيرث وتشومسكي وياكوبسون ألفيناه لا يختلف كثيرا عنهم، بل زاد أن ميز أنواعا من الدلالة وأنواعا من المعنى. فهو يسلم بأهمية المعنى المعجمي إلاأن هذا المعنى لا قيمة له ولا مزية خارج التأليف. فالكلمة من غير تأليف وعاء فارغ من المعنى، ثم يأتي النوع الثاني منه وهو الذي تستمده اللفظة من موقعها في التركيب. وهو الذي وصفه المحدثون بالمعنى السياقي contextual meaning ثم النوع الثالث وهو الذي يتوصل إليه بعد معرفة النوع الثاني. وهو المعنى التعبيري، أو الجمالي، أو الاجتماعي الذي وصفه بالفصاحة والمزية. أي هو المعنى الذي تتجسد فيه القيمة الأسلوبية أو البلاغية للفظة دون غيرها في هذا الموقع أو غيره. وهذا يماثل ما يقول به المحدثون حول المعاني المتباينة للفظ على وجه التقريب. فقد حددوا للكلمة أربع قنوات دلالية هي: المعنى الأساسي (المعجمي)ثم السياقي، ثم التعبيري وأخيرا الاجتماعي، وهو وليد السياق الحالي.

فقد أوضح بيير جيرو في رسم استخدمه أن المعجمي والسياقي متقاربان في أنهما دلاليان، وفيما يتقارب التعبيري والاجتماعي في أنهما أسلوبيان[1] . وعلى وفق ما ذكرنا يكون الجرجاني قد سبق إلى الحديث عن قنوات ثلاث من الأربع هي المعجمي والسياقي والتعبيري. وإن كان يستشف من شروحه أن المنحى الاجتماعي ينضوي في التعبيري.

وقد عني كثيرون بشرح نظرية عبد القاهر الجرجاني في النظم. سواء في القديم أو الحديث[2]. وهي نظرية تجيب عن السؤال القديم المتجدد وهو كيف تتكون الدلالة وما صلة التراكيب والقواعد والمعجم باستخلاص المعنى[3].

المعجم والسياق

لعل المزية اللافتة في أنظار المحدثين للغة هي البحث فيها بحثا داخليا بغية الوقوف على فهم دقيق، ومعمق، للعلاقات المتشابكة بين مستويات النظام اللغوي [4]. وتوقّف فيرث إزاء

1.جيرو، بيير، علم الدلالة، مرجع سابق، ص 62

2.ممن عني بشرحه من القدماء فخر الدين الرازي في نهاية ا لإيجاز ودراية الإعجاز، وقد حققه بكر شيخ أمين، بيروت، 1985

3. مندور، محمد، النقد المنهجي عند العرب في القرن الرابع، مرجع سابق، ص ص 332- 339، والضامن، حاتم، في نظرية النظم، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1979،ص ص39- 46

4.عمر، أحمد مختار، مرجع سابق، ص 73

تعريف المعنى فوجد صعوبة كأداء فيه، لأنه غير محدود في ذاته، بل هو مجموعة من العلاقات التي تتحكم بها أعتبارات جمة، منها المقارنة مع عناصر أخرى قريبة، أو بعيدة، داخل المحيط اللفظي[1] وأشار غيره لوجود علاقات بين الألفاظ، وصفوها بالعلاقات السياقية. فهي إما مترادفة synonymous أو متضادة(أضداد) autonomous أو مشتركة، فاللفظان ينمان على معنى واحد homonymous أو منضوية تحت سلسلة كلمات تشيع في سياق معين hyponymy أو منحوتة من لفظتين أو عدة ألفاظ components [2] فيما يشبه التركيب المزجي مثل بعلبك وحضرموت، أو النحت مثل حيعل، أي: حيَّ على.

ومثلما اهتم اللغويون بجمع ألفاظ اللغة، وشرحها، اهتموا بتصنيفهم لها، وترتيبها، ومراعاة ما بينها من علاقات تشابه، أو اختلاف. وكأنهم لمسوا بذلك دور هذه العلاقات في تحديد الدلالة الحقيقة للفظ تحديدًا يستبعد أيّ لبس. وأن دلالة اللفظة، بعيدا عن هذا النسيج المتفاعل المتلاحم، دلالة مبهمة تفتقر للوضوح.

والمعروف أن لغويينا قبل الخليل(175هـ) لم يعرفوا صناعة المعجم، فقد كانوا يجمعون مفردات اللغة جمعا من غير تنسيق، إلا في موضوعات محددة، كألفاظ تستعمل في السلاح، وأخرى في الأنواء والمطر، وثالثة في الإبل[3] أو خلق الإنسان. وكانت غايتهم من ذلك الجمع حفظ المفردات خشية عليها من الضياع، والنسيان. وقد صنف الخليل " كتاب العين ". وأيا ما كانت الملاحظ التي أثيرت حوله[4] فإنه، بلا ريب، اللبنة الأولى في بناء المعجم العربي. واتبعت طريقته فيه جمعا وتصنيفا وتبويبا وضبطا وشرحا لدى غير قليل ممن تبعوه كالقالي، والصاحب بن عباد، وابن دريد(326هـ) الذي خرج على طريقة الخليل خروجا غير سافر. والجوهري(400هـ) في تاج اللغة وصحاح العربية، والزمخشري(538هـ) في أساس البلاغة، والصنعاني (650هـ) في" العباب" والرازي(690هـ) في مختار الصحاح وابن منظور (710هـ) في لسان العرب، والفيروزآبادي (816هـ) في القاموس المحيط والزبيدي في تاج العروس.

---

1. عمر، أحمد مختار، السابق، ص 68- 126

2. Palmer, Semantics, Pp.57 – 71

3. السيوطي، المزهر، مصدر سابق، 307/1 هذا وقد صدر كتاب العين للخليل بتحقيق إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي في بغداد 1980

4.للاستزادة، عبد السميع، أحمد، المعاجم العربية، مرجع سابق، ص ص 1- 66 وانظ أيضا الصوفي ، عبد اللطيف، اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، ط1، دمشق: طلاس للنشر، 1986 ص ص 232- 233 والواد غيري، عبد العلي، المعجم العربي بالأندلس، ط1، الرباط: مكتبة المنار، 1984 مواقع متفرقة من الكتاب.

وتنوعت طرقهم بين التقاليب الصوتية، وبين اعتماد التقفية، أي: أواخر الجذور. ومنهم من اعتمد أوائلها [1]. وما ذكر صنفٌ من المعاجم تسمى المعاجم المجنسة. والفرق بينها وبين غير المجنسة أن هذه الأخيرة ترتب فيها الجذور، وما يشتق منها، في موضوعات الاستعمال، والتداول، فكلمة ثريا، أو سهيل، أو الشعرى، توضع في باب النُجوم، والكواكب. فيما توضع ألفاظ مثل: فصيل، حوار، جزور، قلوص، وجناء، ذعلبة، جسرة، إلخ..في باب ألفاظ الإبل. وقد رأي بعضهم خيرا في النوعين، إلا أن لكل منهما مزية على وفق الغرض من الرجوع للمعجم، وهذا ما كان أشار إليه، ونبه عليه، ابن سيدة الأندلسي مصنف كتاب "المخصص [2]".

والمعجمات المبوبة يصنف فيها المؤلف الألفاظ في الأبواب التي تستعمل فيها وتتداول موضوعا تلو آخر[3]. وهو تصنيف يمكن القول، في شيء من التسامح، إنه تصنيف سياقي، فكأنَّ المؤلف يضع بين يدي المتلقي معجما يجيبه عن سؤال مقدر، وهو ما الكلمات التي يشيع، ويطرد، تداولها في هذا السياق؟

وثمة ضرب آخر اعتمدوه، وهو تصنيف المعجم على وفق التشابه، والاختلاف. فثمة معاجم لما اختلف لفظه واتفق معناه، وأُخَرُ لما اتفق لفظه واختلف معناه. ومعاجم للأضداد. ومعيارهم في التدقيق للتفريق بين المعنى والمعنى، أو اللفظ واللفظ، هو الاحتكام للاستعمال الذي يجليه السياق المألوف، المسفر عن الشاهد المعروف، من مثل سائر، أو بيت لشاعر، أوحديث شريف، أو آية من الذكر الحكيم. ومن بين المؤلفات التي سارت في هذا النهج، وسلك فيها مؤلفها هذا المسلك " الألفاظ الكتابية " للهمذاني (320هـ) الذي ذكر لنا أن الجون بالعربية للأسود والأبيض، وأن الجلل للكبير والصغير، وهذه من الأضداد. وتوهم في فصل منه أن الفقر واليسار أضداد، وأن المدح والثلب أضداد، وهذا وهمٌ منه؛ فالأضداد هي أن تكون الكلمة نفسها بمعنيين كل منهما ضد الآخر، أي ما يوصف بالتضاد الكامل complete opposition antonymy . والحق أن الأصل في اللفظ ألا يدل إلا على مدلول واحد هو الذي عناهُ، وقرره، واضع اللغة، لأن اللفظ الذي يشير لمدلولين لا يؤمن معه اللبس. وفي ظننا أن هذه الظاهرة، وهي معـــروفة في غير قليل من اللغات، نشأت من أن للـغة لهجـــاتٍ،

1. للاستزادة أبو الفرج، أحمد، دراسات في المعجم العربي ، ط1، دون مكان: دار النهضة العربية، 1966 وفاخر، محمد أمين، دراسات في المعاجم العربية، ط1، مصر: مطبعة حسان، 1984.

2. ابن سيدة، المخصص، ط1، بيروت: المكتب التجاري، 1966 ص 10

3. عبد السميع، المعاجم العربية، مرجع سابق،ص 18

وهي لهجـــاتٌ تتبادل الألفاظ، فيجتمع لدى مؤلفي المعاجم عدد منها بمعنى واحد[1]، وقد يكون اللفظ من الأضداد. وهو تصنيف افتراضي. وقد جيء بتوجيه طريف لهذه الظاهرة ذي صلة قوية بسياق الخطاب، فقالوا: إن كلام العرب يصحح بعضه بعضا، ويرتبط أوله بآخره. ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه. فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين لما يتقدمها أو يأتي بعدها مما يدل على أحد المعنيين دون الآخر. على أنه لا يراد بها في حال التكلم، والإخبار، إلا معنى واحدًا[2]. فكلمة جلل التي تطلق على الكبير من الأمور، وعلى الصغير منها، تفهم من الشاهد الآتي أنها تعني الصغير الهين الذي لا أهمية له، ولا قيمة [الرمل] [3]

كل شيئ ما خلا الله جَلَلْ والفتى يسعى ويلهيه الأمل[4]

فعبارة ما خلا الله دلت على أن جلل ها هنا بمعنى الصغير الهين الذي لا قيمة له، ولا شأن. وعلى هذا جاء تأكيدهم أن معناها لا يُعرف إلا بعد استيفاء الملفوظ الكلامي. وكلمة غسق من الأضداد، إذا استعملوها بأحد المعنيين، صحبوها بما يدل على المعنى المخصوص بالخطاب[5]. وتوقف اللغويون إزاء مرجعية السياق في تحديد أي المعاني هو المقصود، فرأوا أن السياق اللفظي وحده لا يكفي، إذ لا بد من الأخذ بالحسبان السياق الاجتماعي، والمكاني(أي التداولي) فكلمة (القُرْءُ) من الأضداد، وهي عند أهل الحجاز معناها الطُهْر، وعند أهل العراق الحيض. وقال أبو حاتم السجستاني: إن العرب تستعمل لمق بمعنى محا اسمه من الكتاب، وبنو عقيل يقولون لمق لمن كتب اسمه وأثبته[6].

ويعتمد مصنفو كتب الأضداد على السياق في كل موضع لتوضيح الفروق بين معاني اللفظة الواحدة. تبعًا لوجوه التداول. فكلمة (سَرّ) من الألفاظ التي تعني الإخفاء، ولكن قوله تعالى:

1.السيوطي، المزهر، مصدر سابق، 1/ 397 -398 .

2. آل ياسين، محمد حسن، رسالة الأضداد للمنشئ، ط1، بغداد: مكتبة الفكر، 1985 ص ص 9- 12 والسامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي، ط2، بيروت: دار الأندلس، 1981، ص 95

3. ابن الأنباري، ابو بكر، (327هـ) الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، صيدا: المكتبة العصرية، 1987، ص2 وما بعدها. والسيوطي، المزهر ، مصدر سابق، 1/ 397- 398 وحلمي خليل: الكلمة، دراسة لغوية معجمية، ط1، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة، 1980، ص 184

4. السيوطي، السابق، 399/1

5.الأصمعي، عبد الملك بن قريب، الأضداد، مجموعة هفنر، ط1، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1913 ص5

6. السجستاني، أبو حاتم، المقلوب لفظه من كلام العرب، مجموعة هفنر، ط1، بيروت: ا لمطبعة الكاثوليكية، 1913 ص 101

(واسروا الندامة لما رأوا العذاب) [1] لا مجال للاجتهاد في أنها ها هنا بمعنى الإظهار [2] وكلمة (وراء) من الكلمات التي تعني الخلف، خلافا لما في قوله تعالى (وكان وراءهم ملكٌ يأخذ كل سفينةٍ غصْبًا)[3] فالمعنى، ها هنا، أمامهم لا خلفهم، لأنه لا وجه للمعنى إذا قيل خلفهم. وكذلك قول الشاعر لبيد (الطويل)

فليس ورائي إنْ تراخت منيَّتي لزوم العصا تُحنى عليها الأصابـــعُ

وبعتمد ابن السكيت في كتابه "الأضداد" على السياق في التفريق بين المعنيين للكلمة الواحدة، ذاكرا السياق الذي يختص به كل منهما، ويكثر فيه دون سياق آخر يتوارد فيه المعنى الآخر. يقول في مثال (المسجور) هو المملوء، والمسجور هو الفارغ، الخالي، قال الله عز وجل، وإذا البحار سُجِّرَت [4] أي أفرغ بعضها في بعض. وقال: والبحر المسجور [5] وهو المملوء. والعين المسجورة هي المملوءة[6]. ونَهج مؤلفو كتب الأضداد نهجا يعتمد كثرة الشروح، وتقديم الأدلة الكافية على صحة المعاني المتباينة للفظ، واستعراض ضروب الاستعمال المتداول لها، ولكنهم في عصور متأخرة، تخلوا عن هذا النهج، وشغلوا بالتنافس على الإكثار من المادة. فقد عمد ابن الأنباري إلى الزهو بحجم كتابه الأضداد الذي يفوق حجم ما جمعه السابقون كله. أما الصغاني (650هـ) فجمع ما تفرق في كتب الأضداد إلى يومه في كتاب سماه ذيلا على كتاب ابن الأنباري، وفيه ست وسبع مائة مادة. بعضها ليس من الأضداد[7] متذرعا بحجة الاختصار أسقط من حسابه الشواهد الشعرية، وهذا ما قلده فيه المنشيء وهو جمال الدين بن بدر الدين (1001هـ) في كتابه الموسوم بعنوان (رسالة الأضداد). فقد عُني بجمع ما استطاع من الألفاظ، ورتبها ترتيبا هجائيا يراعي فيه الحرف الأخير من الكلمة، دون عناية بالشواهد، والأمثلة، مما يعد في رأينا نكوصا، وخروجا على تقاليد الأوائل في تصنيف المعاجم [8] كثيرة جدا.

والحقيقة هي أن كتب الأضداد، ولا سيما المبكرة منها، تعد نماذج تطبيقية توضح لنا المدى

1.سورة يونس، الآية 54

2. الأصمعي، كتاب الأضداد، من مجموع هفنر، مصدر سابق، ص 21

3. الكهف: الآية 79

4.سورة التكوير: ألآية 6

5. سورة ا لطور: الآية 6

6. ابن السكيت، الأضداد ، مجموعة هفنر، مصدر سابق، ص 168

7.الصغاني هو أبو الفضل الحسن بن محمد بن إسماعيل القرشي، له كتاب الذيل المذكور، مجموع هفنر السابق، انظر ص ص 221- 222 و 248

8. المنشئ، جمال الدين، رسالة الأضداد، تحقيق محمد حسين آل ياسين، مصدر سابق، ص 22

البعيد الذي يمكن فيه الاعتماد على السياق في تحديد الوظائف الدلالية للألفاظ. وإذا نظـرنا الذي بلغه صنيع اللغويين العرب في هذا الباب فوجدناه رافدا من روافد المعجم العربي صنفت مواده على أساس سياقي لفظي غالبا، وحالي، على نحو أقل، في وقت كان معظم المعجميين منشغلين بتصنيف الألفاظ وتبويبها على أساس اشتقاقي.

وقريب من هذا الذي وُسم بالأضداد، نوع آخر من الألفاظ، هو المشترك اللفظي. واللفظ المشترك homonymy هو اللفظ الذي يصح استخدامه للدلالة على أكثر من معنى، مثل: العين تدل على نبع الماء، وعلى عضو البصر لدى الإنسان والحيوان، والمال نقدا من فضة أو ذهب، والشخص إذا كا ذا وجاهة وشهرة، وتجمع أعيان. وهي كثيرة في العربية، وفي غيرها من اللغات جدا[1]. وترجع عناية اللغويين بهذا النوع من الألفاظ إلى القرن الثالث الهجري، فقد ألف أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ) كتابا سماه الأجناس من كلام العرب.[2] وألف أبو العميثل(240هـ) كتابا مماثلا " ما اتفق لفظه واختلف معناه" والمبرد(285هـ) صنف ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد.[3] وينسب لليزيدي(310هـ) كتابٌ في هذا الباب، وللأصمعي مصنف بعنوان ما اتفق لفظه واختلف معناه [4]. وفي القرن الرابع ظهر كتاب ضخم لأبي الحسن علي بن الحسين الهنائي المصري المنبوز بكراع النمل(310هـ) سماه المنجّد في اللغة، وقيل المنجّد فيما اتفق لفظه واختلف معناه[5].

وهو كتابٌ مع عنايته بالمشترك اللفظي، إلا أنه بوّبه تبويبا على وفق الموضوعات، فشابه بذلك المعاجم التي توصف بالمبوَّبة. ويربو عدد كلماته على تسع مائة كلمة. نضدها في ستة أبواب: الأول منها لذكر أعضاء البدن من الرأس إلى أخمص القدم. والثاني لذكر الألفاظ التي يشار بها لأنواع الحيوان من سباع، وبهائم، وهوام. والثالث للألفاظ المتداولة في دنيا الطير من جوارح وغيرها. والرابع لذكر ما يُتداول في الحديث عن السلاح. والخامس في ذكر الألفاظ الدالة على السماء، وما يليها من الأجرام، والنجوم. والسادس في الأرض، وما عليها. حتى إذا مـــا انتهى

---

1. النحوي، ابن دقيق العيد، اتفاق المباني وافتراق المعاني، تحقيق يحيى عبد الرؤوف جبرن ط1، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 1985، ص ص 107- 108

2. يقع في 150 كلمة وقد حققه في الهند امتياز علي ونشر في بومبي سنة 1938

3. القفطي، جمال الدين، إنباه الرواة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط1، بيروت: دار الفكر،1986، 2/ 251- 252

4. القفطي، السابق، 2/ 225 و 202

5..كراع النمل، المنجد في اللغة، تحقيق احمد مختار عمر، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1988، ص 29 انظر في اختلاف اسمه بغية الوعاة للسيوطي 2/ 158 وإنباه الرواة للقفطي، مصدر سابق، 240/2

منه شرع في ذكر الألفاظ المتماثلة في الحروف، مع اختلافها في المعاني، مرتبة على حروف المعجم في ثمانية وعشرين بابا[1]. ففي تناوله كلمة يد – على سبيل المثال- يذكر الدلالات المتعددة لهذه الجارحة، فيقال من باب المجاز هم يد على من سواهم، إذا كان أمرهم واحدا. فيما تعني في قولهم أعطيته مالا عن يدٍ: العطاء تفضلا، لا عن دين. ثم يذكر: ثوب قصير اليد، أي أنه لا يصلح أن يلتحف به. وقد يكون لليد معنى الإحسان، وتأتي بمعنى الغنى والقدرة. عليه يدٌ، أي: قدرة. ومن الشواهد التي تدل على أن لليد معنى الإحسان قول الأعشى[الطويل]

فلن أذكر النعمان إلا بنعمةٍ فإنّ له عندي يديّا وأنعما

ويقال لا أتيه يد الدهر، أي الدهر كله، ولقيته أول ذات يدين، أي: أول كل شيء، ويقال يد القوس أعلاها.[2]

واللافت للنظر أنه يعدد هذه الدلالات، والمعاني، بالتركيز على ظاهرة الاستصحاب، فإذا صحبت اللفظة لفظة أخرى مثل الدهر، أو الثوب، أو العطاء، دلت على المعنى الخاص تاركة المعنى الوضعي للدلالة على المعنى السياقي. وتبعا لهذا، فإن المعنى الذي شُغل به صاحب المنجَّد ليس المعنى المعجمي، وإنما السياقي، دون تفرقة منه بين الحقيقة والمجاز شأن الزمخشري في أساس البلاغة.

وإذا كان المشترك اللفظي قريبًا من الأضداد قربا شديدا من حيث أن اللفظة من النوعين يمكن أن تكون من الأضداد والمشترك، فإن الترادف يجتاز بنا هذا الحيز من المعجم لمجال من البحث جديد مختلف عن السابق، بما أثير حوله من لَغَط. فالترادف التام في رأي بعض اللغويين غير موجود[3]. وهو ترفٌ لا يمكن للغة تقبله. فالمترادفة تماما هي التي يمكن أن تحل إحداهما محل الأخرى دون أن يتسبب ذلك بأدنى درجة من التغيير في السياق. وعلى الرغم من ندرة هذا في اللغة إلا أنه إذا وقع وكان، سرعان ما تظهر فروق معنوية دقيقة بين السياقين، بحيث يكون لكل لفظ منهما استعمالٌ معين[4].

ورأيُ أولمان Ulman هذا سبق إليه أبو هلال العسكري (388هـ) أحد منكري الترادف التام في العربية. والرأي عنده أنه إذا أشير للشيء(المعنى) بإشارة، ثم أشير إليه بأخرى، كان ذلك من باب التزيد والفضول، وهو غير مقبول. وواضع اللغة لا يأتي فيها بما لا يفيد[5].

1.المصدر السابق، ص 29

2. كراع النمل، المصدر السابق، ص ص 76- 77

3.السيوطي، المزهر، مصدر سابق، 1/ 407 وقد عقد فصلا موردا خلافات اللغوين وأنظارهم في غشكالية الترادف.

4. هذا هو رأي ستيفن أولمان، نقلا عن: عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، مرجع سابق، ص 226

5. العسكري، أبو هلال، الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التراث، ط4،بيروت:دار الآفاق الجديدة، 1980، ص12

فألفاظ مثل العقل واللب، أو المعرفة والعلم، أو العمل والفعل، والكَلْم والجُرح، معطوفا أحدهما على الآخر، إنما جاز هذا فيهما لما بينهما من الفروق[1] لأن الشيء لا يكون معطوفا إلا على غيره. ومن دلائل اعتماده على السياق في تبيان الفرق بين ما هما مترادفان كالجحد والإنكار أن في الأول منهما ما ليس في الثاني من ملازمة الجحد للشيء البيّن، الذي تقوم عليه الأدلة والبراهين، وهذا ما لا يلزمه الإنكار قال تعالى (بآياتنا يجحدون) [2] والإنكار يكون لما خفي، كما في قوله(يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها) [3] فجعل الإنكار للنعمة لإمكان خفائها والجحد لإنكار الشيء مع العلم به[4]. وهو لا يفتأ في مواد الكتاب يعرض الألفاظ على ضروب من السياق اللفظي، مبرزا الفروق اللطيفة في المعاني لأشباه المترادفات، دون غفلة عن وجوه الاستعمال التي تفصح عن مراعاةٍ لسياق الحال.

والاتفاق على وجود الترادف في العربية أوضح وأرجح من الاختلاف. وألف فيه غير واحد من أوائل اللغويين، كالأصمعي وأ بي عبيد بن سلام (224) وابن السكيت وغيرهم كثير.[5] ومن المحدثين الذين اهتموا بالترادف الشيخ إبراهيم اليازجي في كتابه نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد[6] .

وحقيقة الأمر أن الترادف في اللغة ظاهرة يصعب أن ينكرها المرء، ويصعب أن ينكر الأضداد، أو المشترك اللفظي، فالمعجم العربي كغيره اعتمد فيما اعتمد على شرح الألفاظ المفردة على الترادف. فالرديف استخدم في شرح الكلمة كما استخدم المغاير، أو النفيض، فكلمة عدّ في كتاب العين للخليل معناها حَسَبَ[7]. ولا تفوتنا الإشارة ها هنا لباب من التعجيم شُغل به اللغويون قديما، وهو تصنيف الألفاظ التي يندرج استعمالها وتداولها في موضوع واحد، وسياق واحد، يرتبط بعضها ببعض كارتباطها بجسم الإنسان، أو بالحيوان، أو بالنبات، أو بالأطعمة والأشربة، أو بالخيل والإبل. وهذا قريب مما يعرف في عصرنا بالحقول الدلالية[8].

1.المصدر السابق، ص 13

2.فصلت: الآية 15

3.النحل: الآية 83

4. العسكرين المصدر السابق، ص 37

5. صدر كتاب الأصمعي بتحقيق ماجد الذهبي بدمشق1986 ومن هذ الكتب تهذيب الألفاظ لابن السكيت، وجواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر، واسماء الألفاظ المترادفة للرماني (384هـ)

6.ط3، بيروت: كتبة لبنان، 1985

7.الخليل، كتاب العين، مصدر سابق، مادة : عد.وانظر عبد السميع، أحمد، المعجم العربي دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص ص 34- 37

8.عمر، أحمد مختار: علم الدلالة، مرجع سابق، ص ص 108- 110

وكنا قد أشرنا إلى هذا النهج المتبع لدى الغربيين. ولدى لغويينا شغفٌ بهذا، وكَلَفٌ، ويكفي أن نعدد ما صنف من رسائل، وكتب، ومعاجم في خلق الإنسان وحده، للاستدلال على عظم هذا التوجه. فقد ذكر نحو خمسة وأربعين مؤلفا أولها يرجع للقرن الثاني الهجري، وهو مصنف أبي عمرو بن كركرة(182هـ) [1]. ولو أردنا استقصاء ما تركوه من مؤلفات في هذا الشأن لطال بنا البحث، واتسع المجال، بما لا يحتمله هذا الفصل. وتحفل كتب التراجم والفهارس بالكثير الجم من عناوين الرسائل والتآليف التي من هذا النوع. ومن هذه التآليف كتاب" خلق الإنسان في اللغة " لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي[2]. وهو كتاب في أبواب؛ الأول منها للمرأةالحامل، ثم الجنين في أطواره، إلى حين الولادة، ثم الألفاظ التي تصف وتسمي أعضاء جسم الإنسان. فثمة فصل للرأس، وآخر لمنابت الشعر، وكثرته، وقلته، وتفرقه، ثم الشيب ونعوته، وألوان الشعر. ثم الأذن، وفصل للوجه، والحاجبين والعينين. وفصل العين مقسم لفِصَل بعضها لغؤورها وعيوبها، وآخر لما استُحسن فيها، وقد يتخطى مظهر الإنسان الخارجي إلى تسمية بعض الأجزاء التشريحية كالعظام، والمعدة، والمرارة، وغير ذلك[3].

فهذا التصنيف الذي اتبعه المؤلف يأخذ بمبدأ انضواء الألفاظ تحت مظلة كلمة واحدة، وهي الإنسان. ثم نجده يسلك في سبيل ذلك استقصاء الفروع، فبعد ذكر العين، وهو اسم عام، ينتقل إلى أجزائه، ويذكر الوجه، وهو اسم عام، ثم ينتقل إلى أجزائه، وعلى هذا النحو نجده يتنقل في تتبع هذه الألفاظ التي تستخدم في مجال، أو حقل دلالي معين، من العام إلى الخاص. وشيء آخر عني به المعجميون، وهو تبويب الألفاظ على أساس دلالي يرتبط بلون من ألوان الكلام الأدبي، أو الفلسفي، أو العلمي، مما يشبه المعاجم الاصطلاحية. وقد اكتشفوا أن اللفظة الواحدة يمكن أن تكون لها معان على وفق السياق الذي تتردد فيه، فكلمة الشيخان في علم الحديث تشير للبخاري ومسلم، وهي نفسها في الحديث عن الدول والخلافة تشير لأبي بكر وعمر. ومر بنا أن لفظة (متكلم) إذا وردت في كتب، وخطابات معينة، تعني المتبحّر في علم الكلام[4]. وكلمة مجتهد في الفقه تعني شيئا غير المجتهد في التربية. وأطلقوا على المعنى الذي تجاوز به اللفظ أصل الوضع المعنى الاصطلاحي. ووصفوا المعنى الوضعي بالعام، والاصطلاحي بالخاص. والمعاجم التي ألفت على هذه الصورة يمكن احتسابها في المعاجم السياقية.

1.ابن النديم، الفهرست، ص68 والقفطي 262/1

2.القفطي، إنباه الرواة، مصدر سابق، 296/1 .

3.انظر: ابن أبي ثابت، محمد ، خلق الإنسان في اللغة، تحقيق عبد الستار فراج، ط1، الكويت، وزارة الإرشاد، 1965.

4.الغزالي، المستصفى من علم الأصول، مصدر سابق،1/ 325

ومن أشهر المعاجم السياقية كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية [1] للرازي(322هـ). فقد استقصى فيه الألفاظ ذات الصلة بموضوع خاص هو الإسلام، مع ذكره دلالاتها على وفق اتصالها بذلك الموضوع. والسياق اللفظي هو معياره الذي يعتمده في تحديد الدلالات الدقيقة للمفردات فإذا صعب عليه أن يحدد معنى لفظ عرضه على الشعر الذي هو في نظره أصل من أصول اللغة[2]. وقد نبه على ما يعد اكتشافا عنده وهو أن الكلمات التي صنفها وهي التي اكتسبت دلالات جديدة في الإسلام لا تعبر عن هاتيك الدلالات إلا في سياق الخطاب القرآني، فإذا نزعت منه انتزاعا بطلت تلك الدلالة. وزال عنه ذاك المعنى. فكلمة (الرب) مثلا لا ترد معرفة إلا في القرآن الكريم، ولا ترد في الكلامي الإنسي إلا نكرة، أو معرفة بالإضافة مثل رب الدار ورب الأسرة[3]. ويؤكد أن كلمة العزة إذا صحبتها لفظة الجلالة كما في القرآن دلت على المدح في حين إذا صحبتها لفظة أخرى كالعبد، وغيره، دلت على الحمية، والأنفة، وهي مذمومة[4]. وإذا وردت فيه كلمة الجبار دلت على أنه مخصوص بالمدح أي الذي لا يدركه الوصف، ولا يقدر مظلوم على رفع ظلامته له مباشرة، في حين أنها في كلام الإنسي تدل على البطش، والقهر، والقوة الغاشمة، قال بشار بن برد[الطويل]

إذا الملك الجبار صعَّر خده مشينا إليه بالسيوف نعاتبه

فإذا وصف بها الإنسان دلت على القسوة، قال تعالى على لسان بني إسرائيل: (إن فيها قوما جبارين) [5] . وقال أيضا (وما أنت عليهم بجبار)[6]. وللتعرف على نهجه السياقي في تقديم المادة نقرأ في كتابه ما ذكره عن كلمة قضى. ففي قوله تعالى: وقضى ربك، بمعنى أمر ربك. وهي في قضينا لبني إسرائيل بمعنى أخبرناهم، ومنها قضى بمعنى قدر الشيء، ونفذه، وفرغ منه. [7] وقريب من هذا التصنيف السياقي ما صنفه ابن البيطار (446هـ) في كتاب الجامع من الألفاظ الخاصة بالصيدلة والطب. فهو معجم قل نظيره في اللغات في ذلك الزمن المبكر، إذ يذكر فيه أسماء النباتات والأعشاب وما يستخرج منها من الأدوية.[8]

1.ذكر هذا الكتاب في السابق، انظر ما كتبه عنه حلمي خليل في كتابه الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص56و83 .

2. الزينة، مصدر سابق، مقدمة المحقق.

3. المصدر السابق، 27/2

4.المصدر السابق، 79/2

5.المائدة: الآية 24

6.سورة قاف: الآية 45 وانظر كتاب الزينة، 84/2

7.الرازي، الزينة، 138/2- 139

8. طبع في مصر 1291هـ، تناوله الوادغيري في المعجم العربي بالأندلس، ص ص 115- 116

وفي هذا المقام لا تفوتنا الإشارة لمعجم صنفه سيف الدين الآمدي سماه "الكتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين" [1]. وهو كتاب يجمع فيه الألفاظ التي يكثر ترددها وتتواتر في كتابات الفلاسفة وعلماء الكلام؛ من معتزلة، وشيعة، ومرجئة، وغيرها من الفرق. وفي استخراجه لدلالات هاتيك الألفاظ يعتمد على نتف من خطابات الفلاسفة أو المتكلمين. وسنقرأ في كلمة المفرد ما يأتي: في كتب النحاة عكس الجمع. والمفرد في كتب المتكلمين ما يدل على معنى ولا جزء له ليدل على معنى أصلا.حتى يقال هو جزؤه. كالإنسان والفرس ونحوهما[2]. والتمثيل في البلاغة ضرب من التشبيه وهو عند المتكلمين ما يعبر عنه بالقياس[3]. ويعد كتاب الشريف الجرجاني(816هـ) الموسوم بالتعريفات[4] من أكثر المعجمات الاصطلاحية دقة واختصارا وإفادة. ويشبه في دقته كتاب الحدود لابن سينا. وفيه يعنى بذكر الألفاظ التي يكثر تداولها في كتب الفلاسفة والمنطق والفقه والتصوف بمعان ودلالات خاصة بهاتيك الكتب. مع شرحها، وتبيين دلالاتها، مع مراعاة نوع السياق الذي تتواتر فيه. فالإجماع لغة الاتفاق، ولكنه في الفقه الاتفاق على أمر ديني من جماعة الفقهاء من أمة محمد عليه الصلاة والسلام[5]. والإحصار في اللغة هو المنع، والحبس. ولكنه في الشرع المنع عن المعفى في أفعال الحج سواء في العدوّ أو بالحبس والمرض[6]. واللافت للنظر في الكتاب دقة المؤلف في تحديده الدلالة السياقية للفظ. وقد عمد لاحقا لتأليف كتاب شرح فيه الألفاظ الصوفية التي تتكرر في كتاب الشيخ محيي الدين بن عربي(638هـ). وفيه يعود الجرجاني للسياق كلما لزم الأمر لتحديد دلالة اللفظ. فالهاجس عند المتصوفة هو الخاطر الأول، وهو الخاطر الرباني، وهو لا يخطئ أبدا. ويسميه بعضهم السبب الأول. فإذا تحقق في النفس سموه إرادة. فإذا تردد سموه همة. وفي الرابعة يسمونه عزمًا. وعند التوجه إلى القلب يسمونه قصدا. ومع الشروع في العمل يسمونه نية.

نستخلص مما سبق عن التصنيف السياقي لمفردات اللغة ما يأتي:

1. اتخاذ السياق بشقيه اللفظي والحالي معيارا لتمييز الدلالات المتباينة للأضداد، والمشترك اللفظي. واستقصاء الاحتمالات المتاحة لاستعمالها بدقة.

1.طبع بتحقيق عبد الأمير الأعسم، وصدر في بيروت عن دالالمناهل 1987

2. الآمدي، سيف الدين، الكتاب المبين، مصدر سابق، ص 48

3.السابق،ص 74

4. وهو كتاب سبق الاقتباس منه والتعرف به في هذا الكتاب.

5. التعريفات، مصدر سابق، ص 8

6. التعريفات،ص 107.

2. اعتماد السياق حجة لفريقين مختلفين، من يقولون بوجود الترادف التام، ومن ينفون وجوده. مع التنبيه على أنه، في حال وجوده، كلما ورودت اللفظة في سياق ما، دلّ- أي السياق- على الفارق بين الاستعمالين.

3. من المؤشرات على مراعاة السياق لدى المعجميين تصنيفهم الألفاظ في أبواب تبعا للموضوع أو المعنى أو دوائر الاستعمال والتداول.

4. اعتماد السياق أساسا لتصنيف الألفاظ في أبواب للمعاني، وعلاقات الانضواء، والتبعية، والعلاقات الداخلية، وشرحها شرحا يتسق مع تداولها في الموضوعات المذكورة، مع التفريق في بعض الأبواب بين المعنى الوضعي، والاصطلاحي، أو السياقي.

وقد غلب على المعجم العربي اهتمامه بتفسير الألفاظ، وذكر المعاني التي تدل عليها، والشواهد والأمثلة المتداولة المؤكدة للمعنى، أكثر من الاهتمام بالتتبُّع التاريخي. وغلب عليه أيضاالطابع الوصفي، والتدقيق في الفروق الصوتية بين اللفظ والآخر إذا كانا متشابهين في الخط.

التفسير المعجمي والسياق

في غير موضع أشرنا لبدايات المعجم العربي، وإلى مدرستي التقاليب، والتقفية، وأشرنا لأنواع من المعجمات، فمنها المجنس، والمبوب، ومنها الخاص بعلاقات الألفاظ ببعض؛ من ترادف، ومن تضاد، ومن مشترك، وتحدثنا بالتفصيل عن جمع بعض اللغويين الألفاظ، وتبويبها على وفق الموضوعات. وهذه التصانيف كانت، بلا ريب، روافد كثيرة اعتمد عيها مؤلفو المعاجم في إغناء كتبهم من الأصول، والشروح. ويمكن أن نعدها جداول تصب في نهر المعجم العظيم، وفي محيط اللغة الواسع كما القاموس المحيط. وقد حرص المتأخرون من هؤلاء؛ كابن منظور، والفيروز آبادي، والزبيدي، على ذكر هذه الحقيقة، والتوكيد عليها غير مرة.

وقد أُخِذَ على هذه المعجمات عدم الاهتمام بلغة التخاطُب، والدليل على هذا أنهم استقصوا ألفاظ اللغة، وجمعوها، ورتبوها، بعرضها على شواهد من الشعر، والأمثال السائرة، والآيات، والأحاديث، وصرفوا نظرهم عن لغة التخاطب التي يتكلم بها الناس العاديون في حياتهم اليومية[1]. وهذ الرأي لمحقق كتاب الجيم يجانب الحقيقة، ويجافي الواقع مجافاة تامة. ولو نظرنا مليا في كتاب الجيم، لا في غيره، لوجدنا الشيباني يستخدم شواهد لهجية، وردت في معاجم أخرى بصفتها شكلا من أشكال التخاطُب[2]. وفي رأي المستشرق فيشر أكثر ما يلاحظ في المعاجم العربية هو تواتر الأمثلة، والشواهد المقتبسة عن البدو، والأعراب، مما يضفي على مواد المعجم صدقًا لا

1.ديم، فيرنر، مقدمة كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني، ترجمة محمد حسن الشماع، الرياض، ط1، 1980، ص 83

2.كتاب الجيم، ص91

نقف عليه إلا في معاجم العربية. وقد جُمعت مواد اللغة من ألفاظ، وأمثال، من أفواه الناطقين بها، كما هي، على ما فيها من اللحن. حفاظا على هيئتها السائدة في لغة التخاطب[1] وهذا دليل واضحٌ، وبرهان قاطع، على أن اللغويين لم يترفعوا عن الاستشهاد بعبارات وأقوال متداولة على ألسنة عامة الناس، فضلا عن فصحائهم. وراعوا في كثير من الأحايين سياق الحال والمقام الذي استخدمت فيه اللفظة، وقيلت فيه الأقوال. فهم يوردون الحكايات والقصص والنوادر التي تحيط بدلالة اللفظة[2]. وقد عالج المعجميون المواد معالجة تأخذ بمفهوم العلاقات السياقية من تشابه واختلاف. فكانوا يشرحون اللفظ بذكر المرادف أو العكس. وقد يذكر المؤلف استعمالين أو أكثر للكلمة. فأعرب تعني الدخول في العروبة، على قياس أغرب أي اتجه غربا، وأنجد: زار نجدا. وأعرب الأخرى تعني حرك أواخر الكلم بالحركات ضما وفتحا وكسرًا. فلكي يشرح لنا صاحب اللسان هاتين الكلمتين مفرقا بينهما في المعنى، يذكر لنا حكاية جملتين تفرقان بين المعنيين. وقد يستخرج المؤلف المعنى من سياق خارجي استخدمت فيه اللفظة. ففي تفسير اللسان لكلمة الأعراب أورد أسباب نزول الآية (وقالت الأعراب آمنا) لإبراز خصوصية المعنى في هذه الآيةمن السياق(3).

ويعتمد المعجميون على سياق الحال الاجتماعي، والمكاني، فيقال: إن الكلمة تعني كذا إذا قيلت في سياق كذا. فالأعرابي إذا قيل له يا عربي، فرح بذلك، وهش له وبش. والعربي إذا قيل له يا أعرابي، غضب لذلك واغتاظ.[4] وذكر الأصمعي أن كلمة (القرء) معناها في الحجاز الطهر وفي العراق الحيض[5] . وكان الخليل قد سن للمعجميين سنة هي اللجوء إلى السياق اللغوي لتحديد وظيفة اللفظ الدلالية، لذلك عني بالمتداول الشائع وتجنب الحوشي الغريب، مكثرا من الشواهد، والأمثلة[6]. واستكثر القالي(356هـ) من الأمثلة في البارع، مفسرا ما غمض من الألفاظ. ففي مادة (هَيَجَ) بعد أن يصف لنا البنية الصوتية لها، يذكر الدواب التي تهيج، وما يقال لكل منها. فللفحل من الإبل يقال هَيْجان. بينما يقال لغيره من الحيوان هَيْجاء. وهذا التفريق، بلا شك، قائم على مراعاة ما يستخدم في صفة الحال بما هو دارج في البيئة.

1.المصدر السبق، ص 102

2. السيوطي، المزهر، مصدر سابق، 18 487

3.انظر ابن منظور: لسان العرب ، مادة عرب، وانظر تعليقات محمد أحمد أبو ا لفرج في: دراسات في المعجم العربي، مرجع سابق، ص ص 121- 122

4. لسان العرب، مادة عرب، والآية من سورة الحجرات : 14

5. ابن الأنباري، الأضداد، مصدر سابق، ص 5. وابن السكيت ، الأضداد، مصدر سابق، ص163 .

6. الخليل، كتاب العين، مادة عدّ ، وانظر عبد السميع، أحمد، المعجم العربي، مرجع سابق، ص 38

ولا يختلف الأزهري في معجم " تهذيب اللغة " عن الطريقة المتبعة لدى كل من الخليل والقالي. ففي شرحه لكلمة (دعّ) يورد قوله تعالى(يوم يُدعّون إلى نار جهنم دعا)[1] ويشرح: يدعّون: أي: يدفعون لنار جهنم دفعا شديدًا. ثم يورد آية أخرى تؤكد أن المعنى هو دفع. وبعد ذلك يورد قولا متداولا في الحياة اليومية في أثناء تناول الطعام، يقولون (دَعْدَع) أي: ملأ حفنته بالثريد واللحم[2]. والمتأمل لهذه الشروح يوقن بأن الأزهري يضع في اعتباره السياق أولا، ثم يستخلص منه المعنى. وهذه هي طريقة ابن سيدة في المحكم[3]. وابن دريد في الجمهرة. أما الزمخشري(538هـ) في أساس البلاغة[4] فله نهجه الخاص. فقد عني باستخراج المعاني من السياق إن كانت على وجه الحقيقة، أو المجاز. ولم يتقيد بشرح الألفاظ مفردة، وهذا ما قصده بقوله في مقدمة الكتاب: ومنها التوقيف على مناهج التأليف، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف، بسوق الكلمات متناسقة، لا مرسلة بددًا، ومتناظمة لا طرائق قددًا[5].

فهو يشترط لوضوح دلالة اللفظ أن تؤخذ بالاعتبار علاقته بغيره، وموقعه من العبارة، وطريقة تداوله، ودورانه في الاستعمال، ومدى شيوعه، وخروجه بمعناه عن أصل الوضع، فلو أخذنا مادة (يد) لوجدناه يقدم دلالتها الأصلية أولا، باستخدامه عبارة بسط يده، أي: الجارحة. ثم يذكر الجذر الثلاثي يديَ، وبعد ذلك يستقصي وجوه الاستعمال التداولي الشائع. فقولهم لفلان عندي يدٌ، أي: نعمة، وإنّ فلانا لذو مال يُيدي به، أي: أنه سخيٌّ، وأخذ بهم يد البحر: طريقه، وتفرقوا أيدي سبأ: معروف. ويقال: ما لك عليه يدٌ، أي: ولايةٌ. ولا أفعل ذلك يدَ الدهر، أي: أبدا. وقال لبيد[الكامل]:

وغداة ريحٍ قد وَزَعتُ وقرّةٍ إذ أصبحت بيد الشمال زمامُها [6]

وعلى هذا المنوال يستقصي الزمخشري أكثر الاستعمالات المجازية للألفاظ العربية حتى عصره، وهي طريقة متفردة فُتن بها غير واحد من المستشرقين من بينهم جون هايوود Haywood صاحب كتاب المعجمية العربية[7] الذي نوه لطريقة الزمخشري في الجمـــع بين مستويي التحـليل

1.سورة الطور: الآية 13

2.الأزهري، (371هـ) تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هرون، ط1، مصر: 1964، مادة دعّ.

3.تحقيق مصطفى السقا، وحسين نصار، ط1، مصر، 1958

4.الزمخشري، أساس البلاغة،ط1، بيروت: دار الفكر، 1979 وانظر ما كتبه عنه أحمد قدور في مقالة : الجانب الدلالي من اساس البلاغة ، مجلة مجمع اللغة العربية، عمان، ع36، يونيو- حزيران 1989، ص ص 134- 135

5. الزمخشري، السابق، ص 8. أبو الفرج، محمد أحمد: المعاجم اللغوية، مرجع سابق، ص 45

6. السابق ، مادة يديَ.

7.John Haywood, Arabic Lexicography, Brell, Leiden, 1st ed, (1960) p.8,

الدلالي والتركيبي. وهذا شيء قلما يهتم به مؤلفو المعاجم. فهو يعتني بالسياق الثقافي للكلمة، فعدا عن ذكره المعاني المتعددة للفظة، ووجوه استعمالها، يعرض بطريقة غير مباشرة ما وقف عليه من أنساق ثقافية عربية ممثلة بمفردات اللغة. فالتراكيب: يد البحر، أيدي سبأ، ويد الدهر، تمثل جزءا من ثقافة اللغة التي تنماز بها عن سواها من اللغات. فالمعنى لديه شيء أكبر مما يخبرنا به المعجم. فهو يتسع بالحديث عما يجاور اللفظة من ألفاظ، وما تقع فيه من أنساق. وهذه الأنساق لا تلقي الضوء على المتكلم بالمفردة، ولا على المخاطب بها فحسب، بل على الظرف الزمني، والمكاني، والاجتماعي، الذي يجري تداولها فيه.

والصحيح أن من يتجاوز الزمخشري في نظره للمعجم العربي، يجد الشاهد الشعري يغلب على المعجميين، وأن هذا الاستنتاج يؤكد أنهم كانوا أكثر اهتماما بالفصحى من اهتمامهم باللهجات. ولهذا سبب، هو نشأة المعجم العربي في أحضان القرآن الكريم الذي يمثل الدرجة القوى للفصاحة، وتبعا لذلك نظروا للغة نظرة من يبتغي الحفاظ على نقائها من شوائب اللهجات، لذلك وجدنا عددا منهم كابي إسحق الفارابي يسِمُ معجمه للعربية بعنوان " ديوان الأدب ". فكأنه ينظر للعربية على أنها لغة الأدب شعره ونثره. واقتصر اهتمامه، واهتمامهم، لهذا السبب على السياق الثقافي أكثر من السياق بمفهومه الاجتماعي. وغلب على المعاجم الاهتمام بالجذور، والمشتقات، ومعانيها، ووظائفها الدلالية، ولم تلتفت إلى التصنيف التاريخي. ويظل نموذج الزمخشري في " الأساس " نموذجا خاصا متفردا في معاجم العربية التي اتكأت على السياق في معالجتها لمعاني الألفاظ.

الفصل الرابع

السياق والنحو

مر بنا في الفصل الأول أن اللغة نظام من الرموز الصوتية العشوائية التي يستخدمها الإنسان لتحقيق التواصل مع إنسان آخر[1]. وهو نظام ذو طابع مركب من نظام صوتي وآخر دلالي[2]. وأشرنا في الفصل الثاني إلى الأثر الذي يتركه السياق في الأصوات من تبدلات نطقية، وأوضحنا في الفصل الثالث تأثر الدلالة اللغوية بالسياق؛ ما كان منه لفظيا مقاليا أم مقاميا حاليا. ومدى الحاجة للأخذ بالاعتبار تداخل مستويات النظام الصوتي والدلالي والصرفي والنحوي عند دراسة اللغة مع التنبيه على الأهمية القصوى للمعجم والنحو.

فالأصوات التي نتعرف عليها مجزأة تلتقي، وتتفاعلُ، في وحدات ثنائية، أو ثلاثية، أو رباعية، فما فوق، وهذه الأبنية تخضع لمقتضيات الاستعمال، فتتغير الحروف، وتزداد، أو تنقص بالحذف منها، وتضاف لها لواصق صرفية لتناسب المعاني التي يهدف لتوصيلها كلٌ من المتكلم، والكاتب. وفي هذه الحال خرجنا من الصوت، ومن المعجم، الذي يحدد لنا مدلول الوحدة، إلى الصرف، فالنحو. وهو وضع الكلمة إلى جانب الأخرى في ملفوظ أقله عبارة، أو شبه جملة، على أن تكون ثمة علاقة ما بين هذه الألفاظ التي تتألف منها العبارات، والجمل، قصيرة كانت أم طويلة. وهذا هو النحو. أما اطراد العبارات، أو الجمل، في نسق مترابط، فتسوغ تسميته بالنظم، لكونه يدل على نسق أكثر اتساعا من الجملة ذات الاتساع المحدود.

وعلماء اللغة، مثلما اهتموا بأثر السياق في النسق الصوتي، وفي الدلالة، التي هي وليدة السياق المعجمي، مع الحالي(المقام) أبدوا الاهتمام ذاته فيما يحدثه السياق في التركيب النحوي من أثر. وبما تتصف به الأبنية التركيبية من علاقات سياقية تفصح عن نفسها من حين لآخر، في صور شتى من صور النظم، كالتقديم والتأخير، والتلازم والاستغناء، والحذف والذكر، والعطف، والوصل والفصل، وما شابه ذلك وشاكله من علاقات يتجلى أثرها مباشرة في نظم الجملة، وفي مظهرها الخارجي، أو في المقدَّر من مظهرها الباطني، إن كان ثمة ما هو محذوف، أو مذكور، على سبيل الإشارة [3].

وعُني المحدثون - بصفة خاصة - بتحليل الجملة، والتعرف على مكوناتها المباشرة. واستعان بلومفيلد Bloomfield بالرسوم، والرموز التي تدل على المكون النحوي، ونوعه. فعبارة قصيرة

---

1. Wordhough, An Introduction to Linguistics, Ibid, P.3
2. Ibid, Pp. 25- 28
3. للاستزادة: الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980

مثل The man is coming تتألف من مركبين، كل منهما يتألف من مكونين، المركب الأول يتألف من المعرف the والاسم المبتدأ، بالتسمية العربية man والمركب الثاني يتألف من مكونين وهما فعليان is المساعد، والتام coming وهذا بدوره يتألف من مكونين هما: الفعل مجردا من اللاصقة ing وهي لاصقة صرفية تضيف للفعل بعدا زمنيا دالا على الديمومة. وعلى هذا المنوال يتضح أن هذه الجملة تمثل معادلة على النمط الآتي: s = (is + come +ing) +vp np وقد نزع البنيويون السلوكيون لدراسة اللغة من هذه الزاوية، غير مبالين بالمعنى. في حين أن تشومسكي الذي تأثر أول الأمر بهذا التيار، ولا سيما بالتعديلات الجذرية التي أضافها هاريس، خالف التيارين بما تراءى له من ضرورة الانتباه لما يعرف بالقواعد التحويلية،transformational rules وهي قواعد تضفي على النحو ديناميكية حيوية تسفر عن رؤية جديدة لعلاقة النحو بالسياق[1]. وللقواعد التحويلية ضربان أحدهما اختياري، كتحويلنا الجملة المبنية للمعلوم للمجهول. وضرب إجباري لا محيد عنه كونه مما تتطلبه سلامة الجملة نحويا عند وقوع أي تغيير في قواعدها الأساسية Basic rules. فجملة (كتب المؤلف الكتاب) تخلو من القواعد التحويلية فإذا قلنا:(كُتِبَ الكتابُ) ظهرت فيها قاعدة تحويلية، بموجبها حذف الفاعل، وناب عنه الكتاب المفعول. فاجتمعت فيها قاعدة تحويلية اختيارية، تطلبت واحدة أخرى إجبارية، وهي حذف الفاعل وإنابة المفعول عنه. وهذا ينسحب على الجملة المبنية للمجهول عامة. وقد وصف تشومسكي جملة كُتِب الكتابُ بالبنية البرانية، والجملة (كتب المؤلف الكتاب) بالبنية العميقة أو الجوانية.

وقد تتأثر القواعد التحويلية بما يعرف بالسياق اللفظي، والحالي. ويندرج تحت هذه المؤثرات المتكلم، وغايته من الكلام، وموضوعه، والظروف المحيطة به، وبالحدث التواصلي. وهذا كله ينضوي تحت مسمى سياق الحال، أو المقام. إذ لا يمكن للمخاطَب التعرف على البنية العميقة، أو الجوانية للجملة، في غفلة عن هذه العوامل كلها، أو بعضها على الأقل. فلو سمعنا، أو قرأنا الجملة الآتية: the old house fell down فهذه الجملة المسموعة، أو المكتوبة، تحتمل أحد المعاني الاتي:

1.البناء القديم هو الذي انهار وليس الجديد

2.البناء القديم صاحب التاريخ والقيمة الأثرية هو الذي تهدم.

3. البناء الذي تهدم بناء قديم لا يؤسف عليه

واختيار أحد هذه الاحتمالات يتطلب شيئا من المعرفة بالمتكلم، وبموضوعه، ومعلوماته السابقة

1.عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، جدة: عالم الفكر للنشر والتوزيع، 1984، ص58 وللاستزادة انظر محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربي، ط1، الرياض: دار المريخ، 1981 - المقدمة

عن الحدث، وعناصره المادية، فضلا عن التركيب اللغوي، وعناصره.

وما ذكر من مرجعيات دلالية مستمدة من السياق لا تختلف عن المرجعيات التي دعا فيرث للنظر فيها عند التواصل بالملفوظ اللغوي أو بالكتابة. وألا يغيب عن البال أن دراسة أي وجه من وجوه التعبير اللغوي دراسة صحيحة تحتاج لهذه المرجعيات. وقواعد النحو الأساسية منها تحتاج هي الأخرى لهذا النوع من النظر في السياق. فصياغة الجمل بمكوناتها الأساسية صياغة تنتفع بما هو سائد من الأعراف التي تراعى عند الكلام أو في الكتابة. وفي هذا المقام لا بد لنا من التذكير بما قيل عن برونسلاف مالينوفسكي وتركيزه الشديد على سياق الحال ودوره في صياغة الجمل والعبارات صياغة تتفق مع الأعراف الاجتماعية في التواصل. فاللغة في رأيه، وهي مادة الكلام، جزءٌ من منظومة اجتماعية[1] يستخدمها الفرد بطريقة لا تتنافى وأساسيات العرف الاجتماعي. أما المرجعيات السياقية التي لا بد منها عند دراستنا للنحو، أو أي نظام لغوي فهي:

1.الحقائق المتعلقة بالمشتركين في الكلام

2.الحدث الكلامي نفسه، أي المسارات المنطوقة بالفعل، وأي أمور مادية متصلة مباشرة بالحدث الكلامي.

3.الأثر الذي تتركه العبارات المنطوقة في السامع، وما يرافق ذلك من مؤثرات ثقافية.

وهذ المرجعيات التي تنضوي تحت ما هو معروف باسم سياق الحالcontext of situation لها تأثيرها البالغ في تحليل مستويات النظام اللغوي بما فيها المستوى النحوي[2].

الجملة في السياق

من المعروف أن الجملة هي حجر الزاوية في الدراسات النحوية، ولا شك في أن أكثر عناصر الجملة لفتا للأنظار هو ما ينشأ من علاقات بين مكوناتها، ومعرفة الأسباب التي تجعل هذا الركن من أركانها دون ذاك، يحتل هذا الموقع، ولا يحتل آخر. وما يطرأ على الجملة من تغيير شكلي تارة بالحذف deletion او بالإحلال، والاستبدال، أو وضع كلمة مكان أخرى replacement وتارة بالتوسع عن طريق خاص[3]، كزيادة كلمة إلى ركن رئيسي، من قبيل النعت للمنعوت، أو الاختصار، وهو غير الحذف، باستبدال مكون واحد بمكونين يغني عنهما. كاستبدال العبارة

---

1. Wordhough, An Introduction, Ibid, P. 159.

2.أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، عالم الفكر، ع 3، مج20، اكتوبر 1989، ص 82

3. المرجع السابق، ص 83

المصدرية بمصدر صريح، فبدلا من: يعجبني أن تقول: يعجبني قولك. أو بالزيادة، وإعادة الترتيب، فيجري تقديم شيء، وتأخير آخر permutation مثلما يحدث في تقديم المسند إليه على المسند" المؤلف كتب الكتاب، بدلا من كتب المؤلف الكتاب. أو تقديم الخبر على المبتدأ.

ويؤكد النحاة أن أركان الجملة كلها قابلة للتغيير، إلا أن أكثر ما يحدث من تغيير إنما يقع على العناصر المتممة للجملة (الفضلة) كالمفاعيل، والأحوال، والظروف، سواء ما كان منها للمكان، أم الزمان. والجار والمجرور إن لم يكن في الجار ما يفيد التعدية[1]. ففي الإنجليزية يقع التقديم والتأخير في الفضلة على النحو :A detective hunted the killer down يمكن أن يقع فيها تقديم وتأخير على النحو التالي: A detective hunted down the killer ففي الجملة الأولى وقع المفعول به قبل الظرف down وفي الثانية وقع الظرف نفسه قبل المفعول به the killer [2].

وفي اللغات التي تعتمد على فعل مساعد، فضلا عن التام، يقدم المساعد في بعض الجمل ضرورة، كالجملة الاستفهامية، فبدلا من you are my friend تصبح في الاستفهام Are you my friend فالفعل المساعد تقدم على المبتدأ.

وهذه التغييرات التي تقع في الجملة تقديما وتاخيرا، أو زيادة، وحذفا، أو اختصارا، لا يمكن أن تقع عشوائيا، وبلا أسباب. وهي لدى تشومسكي ناتجة عن عوامل سياقية، أو ذهنية نفسية. أو اجتماعية[3]. وهو لا يعني بتلك العوامل ما يتصل بنسيج الجملة من ألفاظ وأدوات ولكنه يعني أيضا نية المتكلم، ورغباته، ونوايا السامع[4]، أو القارئ، وهذا يجعل من سياق الحال في رأينا صنوا للسياق اللغوي في تأثيرهما على صنعة الكلام، وما يسودها من علاقات تأليفية، وبكلمة أدق، يمكن القول: إن النحاة يتناولون التماسك الشكلي للعبارة بدراسة الروابط التي تشد أجواءها بعضا إلى بعض، بحيث يسهل تفسيرها، وتفسير ما طرأ عليها من تغيير شكلي، سواء بالتقديم والتأخير، أو بغيره، مع الحفاظ - في الوقت نفسه - على تماسك الجملة ضمن الحدود التي توجبها أداة التعبير وهي اللغة[5].

سياق الجملة في التراث النحوي

1.عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، مرجع سابق، ص ص 66- 67 والراجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث، ط1، بيروت: دار النهضة العربية،1979، ص ص 140- 141

2. Langacker, Language and it's Structure, P. 133

3. عمايرة، المرجع السابق، ص ص58- 60

4. راجع الفصل الأول من هذا الكتاب ص

5. لاينز، جون: اللغة والمعنى والسياق، مرجع سابق، ص ص 220- 221

والحق أننا إذا نظرنا في تعريف الجملة لدى النحاة العرب، وجدناه ينصب أساسا على مراعاة الروابط والعلاقات التوليفية بين الأجزاء. والمكونات النحوية الأساسية. مما يجعل ملاحظاتهم عنها قائمة على تتبع النسق الخطي لسياق الكلام. وهو ما يعبر عنه عادة لدى المحدثين بالمجاورة syntagmatic relations فابن جني والزمخشري وغيرهما يكررون ما سبق إليه سيبويه من حيث أن الجملة هي الكلام المركب من كلمتين أسندت إحداهما للأخرى. نحو قولهم: زيد أخوك. وخرج زيد[1] . واشترط ابن جني أن تكون الجملة مستوفية لمعناها. مستقلة عما عداها. فإذا احتاجت لما يتم بناءها لم تكن جملة. ودليله على ذلك أننا نقول قام زيد، ونعدها جملة تامة. ولكننا إذا أدخلنا الشرط عليها، فقلنا: إن قام زيد.. لم تكن جملة لاحتياجها لما يتممها، وهو جواب الشرط.[2]

وبعضهم يشترط الوفاء بمتطلبات السياق، من حالٍ، أو تمييز، وغير ذلك. ومنهم من يذهب لترك الجملة، وتحديدها، لأمرين خاضعين للسياق، فقد يعد التركيب الواحد جملة تامة في سياق، ولا يعد جملة في سياق آخر. ومثال ذلك الآية: (ويل للمطففين)[3]. وقوله تعالى (ولا تقربوا الصلاة)[4]. فكلتاهما من حيث النحو جملة تامة، وتؤديان المعنى المستقل الذي يحسن السكوت عليه. ولكنهما في السياق ليستا تامتين، ولا يحسن الوقوف عليهما قطعا، إذ المراد بهما لا يتضح، إلا باكتمال كل منهما. فالأولى تكتسب دلالتها من السياق، ومن قوله: الذين هم عن صلاتهم ساهون. والثانية بقوله: وأنتم سكارى. وهذا القيد الذي وُضع لتمام المعنى، وُضع قيدًا على التركيب النحوي[5]، وهذا القيد جيء به من السياق.

والنتيجة المستنبطة من هذا الرأي هي أن النحاة نظروا إلى استقلالية التركيب النحوي للجملة من خلال النظر في السياق. فإذا أدرجت في تركيب نحوي أكثر طولا، بحيث تدمج الجملة الصغرى في الكبرى، فقدت استقلاليتها، وأصبحت جزءا من جملة. أي أن التصور النحوي للجملة لدى قدماء اللغويين قريب من نظر المحدثين. فقد عرف بلومفيلد الجملة بقوله هي الشكل اللغوي المستقل الذي لا يكون مضمّنا في تركيب نحوي اكثر طولا[6]. من جهة أخرى يدل هذا الموقف على تداخل مستويات التحليل اللغوي، فالجانب الدلالي له أثره في التفريق بين ما هو

1. الزمخشري، المفصل في علم العربية، ط2، بيروت: دار الجيل، بلا تاريخ، ص 6
2. ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 1/ 19
3. سورة الماعون: الاية 4
4. النساء، الاية 43
5. عبادة، محمد إبراهيم، الجملة العربية دراسة لغوية ونحوية، ط1، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1984، ص 34- 35
6. المرجع السابق، ص 30

جملة وما ليس جملة، إذ لا يقتصر الأمر على النحو، وحده. مما يعزّز الرأي القائل بأننا لا نستطيع في الدرس اللغوي أن نضع سورا فاصلا بين النحو والمعنى. فالمستويات اللغوية، في رأي فيرث، تؤثر بعضها ببعض[1]. على أن النحاة العرب لم يحللوا الجملة تحليلا بنيويا، وإنما اعتمدوا على الإعراب. فهو تحليلٌ وظيفي، وإن خالطه شيء من التفكير الذهني الفلسفي.

فقد نظروا للإعراب من حيث أنه مجموعة من القرائن الصوتية الناتجة عن الترتيب الخطي للجملة، ومعرفة مواقع الكلم فيه، ووظيفة كلّ كلمة، وأثر تلك الوظيفة على الحركة الأخيرة. مما قادهم للحفاظ على النزعة النحوية الخالصة في دراستهم للجملة. واتخذوا من علامات الإعراب أدواتٍ لتحليل الجمل الكبيرة تحليلا يعتمد على الوظائف النحوية، وهو تحليل يسير إذا اقتصر تطبيقه على الجملة القصيرة[2]، لكنه في الجملة الممتدة التي تتألف من تراكيب عدة لا تقتصر على مسند ومسند إليه، قد يعسر في كثير من الأحيان، مما يؤدي لتعدد وجوه الإعراب، والإفراط في وجوه التخريج.

ومعرفة مواقع الإعراب، في جوهرها، وصفٌ للعلاقات القائمة بين مفردات الحملة من الجهة النحوية، فحين يقال إن الكلمة وقعت نعتا أو خبرا أو حالا أو ما شئنا، إنما نبين الرابطة أو العروة التي تصلها بجارتها، وتجعلها تتشابك معها في خيط واحد. فهي وصف لها أو خبر عنها أو كاشفة لحالها، أو مزيلة لضرب من ضروب الإبهام عنها. وفي هذا نجد أن مواقع الإعراب بحث في ترابط أركان الجملة والعلائق بينها.[3] وقد أوضح عبد القاهر هذه الوظيفة للإعراب بجلاء قائلا:" إعلم أن مَثَلَ واضع الكلام مثلُ من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة، فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة".

وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيد عمروًا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له، فإنك تجعل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهومٍ هو معنى واحد، لا عدة معانٍ، كما يتوهمها الناس. وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيد وجوه التعلق التي بين الفعل ضرب، وما عمل فيه، والأحكام التي هي محمول التعلق. [4] " أي أن الجملة التي تتألف من عناصر عدة تربطها علاقة نحوية هي التعلق، أو التعليق، فليست تكتسب قيمتها من المفردات متفرقة، بل من اتحادها، وامتزاج بعضها ببعض، حتى لكأنها سبيكة من الفضة، أو الذهب. وهذا هو السياق في رأينا إذا قصد به السياق اللفظي.

1.راجع الفصل الأول من هذا الكتاب

2.السيوطي، الشباه والنظائر، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1984، 2/ 21- 31

3.أبو موسى، محمد، دلالات التراكيب- دراسة بلاغية، ط1، القاهرة : مكتبة وهبة، 1979، ص 310

4.الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 316

نستنتج مما سبق أن الجملة في نظرهم، وإن كانت تتألف من ألفاظ متفرقة، يكسبها التعليق شيئا من الترابط الوثيق، فتغدو في التلقي ككلمة واحدة لا مجموعة من الكلمات. والذي يصهر هذه المفردات في واحدة هو الإسناد. فلا يعقل- على رأي الجرجاني - أن يكون عمرو مفعولا، ويوم الجمعة مفعولا فيه، و"ضربا" مصدرا، و "شديدا" نعتا للضرب، و" تأديبا" مفعولا لأجله من غير أن يخطر ببالنا كون زيد فاعلا لفعل ضرب.[1] فالجملة: ضرب زيد، وإن كانت جملة قصيرة، وهي النواة للجملة الكبرى، إلا أنها لم تستقل عنها لا في دلالتها، ولا في تركيبها النحوي. لأن الفعل الذي هو ضَرَبَ لم يستكمل وظيفته إلا بتجاوز الفاعل زيد للمفعول عمرو، واستكمل وظيفته ببيان السبب، والزمان، وكيفية الضرب إلخ.. فالجملة إذًا تتألف من كلمات تترابط فيما بينها ترابط حلقات السلسلة، وهذا الترابط تنظمه العلاقات النحوية التي جمعها تحت اسم التعليق.

وهذا الذي يقوله عبد القاهر في القرن الخامس الهجري لا يختلف كثيرا عن وصف المحدثين للعلاقات السياقية في الجملة. فهي إما علاقة إسناد، وإما علاقة تقييد كالاختصاص، أو علاقة إيضاح، أو إبدال كما في المصدر المؤول بالصريح، أو تأويل الجملة لتي لها محل من الإعراب بالمفرد، أو علائق تقوية، أو ظرفية، أو سببية، أو مفعولية[2]. وهذا ما لا تنكر القول به الدراسات الحديثة[3]. ويؤكد تمام حسان أن ما تكلم عليه النحاة من وصل الكلم بعضه ببعض، وفي المواقع التي تتناسب والمعنى القائم في النفس، وما يضطر له المتكلم مما يتم البنية باللجوء لعلاقات الفصل؛ من حذف، وإضمار، أو البتر، بالاستغناء عن جزء من الكلم، أو بزيادة، لا يسوغ في عرفهم، إلا إذا أُمن اللبْس. ولا يؤمن اللبْس إلا بوجود القرائن[4] .

والقرائن عند النحاة إما باللفظ، أو بسياق من الحال. وفي مقدمة القرائن اللفظية علامات الإعراب. فالرفع قرينة، لأنه يثبت تجرد الاسم، أو الفعل المضارع، من العوامل. ولذلك اختير الرفع للمبتدأ[5] وإذا انتفت قرينة الحركة الإعرابية اعتمدوا الرتبة. ففي مثل: ضرب عيسى موسى، كل من عيسى وموسى يجوز ان يكون فاعلا لتعذر ظهور الرفع على أيٍّ منهما، فعدوا الرتبة هي الفيصل/ والقرينة، وأعربوا الأول منهما فاعلا[6]. ومن القرائن اللفظية الأخرى الصيغة، والمطابقة،

---

1. السابق، ص 317
2. عبادة، محمد إبراهيم، الجملة العربية دراسة نحوية لغوية، مرجع سابق،ص 209
3. فندريس، اللغة، مرجع سابق، ص 202
4. حسان، تمام، الأصول - دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ط1، الدار البيضاء،: دار الثقافة، 1982، ص 128 وللاستزادة انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ص 178- 260.
5. ابن الحاجب، الأمالي النحوية، تحقيق عدنان مصطفى، ط1، الدوحة: دار الثقافة، 1986، ص 23
6. ابن السراج، أبو بكر: الأصول في النحو، مصدر سابق، 2/ 245- 246 وابن الحاجب، السابق، ص 248 ومن

من حيث العدد ومن حيث الجنس، والتعيين- أي المعرفة والنكرة- أو من حيث التشخيص- ضمائر غيبة أم خطاب أم متكلم- ، وهذه القرائن تنم على اتساق النظم في الجملة، وعلى خلوها من أي خلل يعتري نظامها التأليفي[1] وهذا يضمن لها حسن السياق، وهو مطلب كل متكلم، وبغية كلّ منشئ.

ومن القرائن اللفظية الأخرى الصلة بالموصول، وجواب الشرط بفعله. ومثل هذه القرائن يعد بيانا بأن القسم الثاني من الجملة متمم للأول منها [2]. وهذه القرينة شبيهة بقرينة أخرى هي التلازم، أي: اقتضاء أحد عناصر الجملة وجود الآخر. ذكرا أم تقديرا[3]. فوجود الفعل ملازم لوجود الفاعل. وقد تسمى هذه الظاهرة استصحابا لأن المعنى هو استصحاب احد الشيئين الشيء الآخر. وقلما يجوز الفصل في العربية بين المتلازمين، إلا في أحوال مشروطة تجنبا للبس. فمن النادر جدا أن يقع الفصل بين الصفة والموصوف، أو بين المعطوف والمعطوف عليه، أو الموصول وصلته، أو الجار والمجرور، إلا ما كان شذوذا من الفصل بكان الزائدة[4]

قرائن الأحوال

وقرائن الأحوال كثيرة جدًا. فقد ذكر سيبويه أن علم المخاطب بجزء من الكلام يفسر حذفه. ففي الاستثناء – مثلا- يحذفون المستثنى تخفيفا لعلمهم به.كقولهم: ليس غير. وليس إلا. وهم يقصدون ليس غير ذاك، وإلا ذاك، اكتفاءً بعلم المخاطب [5]. ويسمي سيبويه هذا الحذف استغناءً. وأورد منه أمثلة كقول ابن الخطيم[المنسرح]:

نحن بما عندنا، وأنت بما عندك راضٍ، والرأي مختلفُ

فقد حذف من صدر البيت الخبر (راضون) وقول ضابئ البرجمي [الطويل]

فمن يكُ أمسى بالمدينةِ رحْلُه فإني وقيـارٌ بهـا لغريب [6]

فقد ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك[7]. وفي باب التنازع يراعي سيبويه علم المخاطب بسياق الكلام، من مثل قولهم:

1.حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 210- 211

2. السابق نفسه ، ص 213

3. السابق، ص 217

4. السابق، ص 223

5. سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 345/2

6. سيبويه ، السابق، 2/ 76 وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ، 1/ 93- 94

7. سيبويه، المصدر السابق، 2/ 75- 76

ضربتُ، وضربني زيد، لعلم المخاطب أن الفعل ضربتُ عمل في نصب (زيدا) على التقدير: ضربتُ زيدا وضربني زيد.[1]

ويؤكد بعض المحدثين أن سيبويه اعتمد كثيرا على المقام في تفسيره بعض الأبنية اللغوية التي خالف فيها المتكلمون الأصول النحوية. فهو لا يفتأ يكرّر اندماج اللغة بقوانينها في الحياة العامة للناس، وبالمحيط الخارجي، إذ هي ليست معزولة عن السياق الاجتماعي بما يضمره من قرائن عَفَوية، منبّهًا على دور السياق الحالي في تجنُّب اللبس، وتحديد البناء الجوّاني الذي قُصد بعديله البراني عند اختلاف التفسير، وتعدُّد الاحتمالات [2] .

ولعلّ كثرة التداول، وشيوع الاستعمال، من الأمور التي تلقي بالضوء على تدخل الأحوال والمقامات في تفسير القضايا النحوية، وأبنية التراكيب. ويذهب سيبويه إلى القول بأن بناء الجملة يعتمد في أحايين كثيرة على الحذف لكثرة تداول المحذوف. فاستكثروا فيه التكرار، واستثقلوه. وقالوا: كلُّ شيءٍ إلا هذا. وقالوا" كل شيء وشتيمة الحر " أي إيتِ ما شئتَ من أقوال إلا شتيمة الحر. وهذا لا ينسحب على الفعل وحدهُ، بل يكون في الأسماء أيضا. ومنه قول عمر ابن أبي ربيعة(البسيط):

ربعٌ، قواءٌ، أذاع المعصراتُ به وكلّ حبرانَ سارٍ ماؤُهُ خَضِلُ

فقد حذف المبتدأ، لأن التقدير" هو ربعٌ "[3] . ومن الحذف لكثرة الشيوع قولهم: أهلا وسهلا، فهو قدمْتَ أهلا، ووطئت سهلا. فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه[4]. وفي الدعاء، والتحذير، والإغراء، وغيرها من الأساليب، حَذْفٌ كثير سببه كثرة الاستعمال والاعتياد[5]. وتأول الزمخشري نصب المنادى، مؤكدًا أنهم حذفوا فعلا لكثرة استخدامهم له، فقولك يا عبدَ الله، كأنك تقول: أريد عبدَ لله. فقد حذف الفعل (أريد) لكثرة الاستعمال، واستبدلت اليا به [6]. ونحو ذلك قولهم: إياك والأسد! وغيره، فهم يحذفون ما كثر في الاستعمال[7] . وغالبا ما يكرر سيبويه عبارة لعلم المخاطب، عند استغناء المتكلم عن شيء ما[8] .

---

1. المصدر السابق، 1/ 74
2. الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي ، مرجع سبق ذكره، ص 88 وص 90
3. سيبويه، الكتاب، مصدر سبق ذكره، 280/1 والمعصرات الغيوم، والحبران، كثير العشب.
4. المصدر السابق، 1/ 295
5. السابق، 1/ 311، 312، 340 وانظر شرح الشموني بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، مصر: مكتبة النهضة، 479/2 -483
6. الزمخشري، المفصل، مصدر سابق، ص ص35- 37
7. المصدر السابق، ص 48
8. سيبويه، المصدر السابق، 96/1

وقد يكون علم المخاطب بالخبر مدعاة لحذفه، كقولهم: لولا زيدٌ لخرج عمرو، وهذا لا يسوغ فيه ذكر الخبر لعلم المخاطبين به [1]. وقال ابن يعيش: إذا كثر استعمال الكلمة جاز فيها من الحذف والتخفيف ما لم يجز في غيرها[2]. وقد يكون التداول الكثير، والاستعمال المطرد، ذا أثر في حركات الإعراب. فقد قيل إنهم بنوا الفعل الماضي من الثلاثي على الفتح لكثرة دورانه، وأنهم بنوا أيْنَ على الفتح طلبا للخفة لكثرة تكرارها في كلامهم، وكذلك ثمّ، وإن وأخواتها، وقال ابن النحاس: إنما لزم إضمار الفعل في باب التحذير لكثرته في كلامهم[3].

وإذا وقع ما يُختلف فيه في الإعراب، وهو نهجهم في التحليل النحوي، لجأوا إلى سياق الحال لإزالة اللبس. وقد درج كل من ابن هشام والمرادي(749هـ) على ذلك في النظر إلى الجملة التي تقع بعد المعرفة المحضة. وهل هي حالية أم وصفية. ومثالهم في ذلك الآية (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار)[4] وكذلك قول الشاعر: ولقد أمر على اللئيم يسبني، فجملة نسلخ، وجملة يسبني، كل منهما حالٌ إذا كان يقصد بالليل، أو باللئيم، ذاتا معينة يعرفها المخاطب، وهي صفة، إذا كان يعني بها التعريف الجنسي، أي جنس الليل، وجنس اللئيم[5].

المقال والمقام

وفي الحديث عن سياق الحال، وأثره في دراسة تراكيب العربية، يقفز إلى الذهن القول المأثور، والشعار المكرور، لدى البلاغيين، وهو لكلّ مقام مقال. بيد أن النحويين كانوا السباقين، في الواقع، لإدراك الصلة القوية بين الحدث الكلامي، ومحتواه، وطريقة إخراجه، ونظمه، والمقام. ومما لا شك فيه، ولا ريب، أنّ في حديثهم عن أدوات النداء، واستخدام بعضها للقريب، وبعضها للبعيد، ثم تناوب هذه الأدوات بعضها مكان بعض، واستخدامها فيما لم توضع له، شيءٌ من وجوه التلمس لهذه الصلة[6]. وزعم ابن السراج أن الندبة من كلام النساء مما يوحي بضرورة الرجوع لمعرفتنا عن المتكلم، ونوعه، وأثره في الملفوظ بصفته عاملا مهما من العوامل السياقية[7] .

---

1. سيبويه، المصدر السابق، 2/129- 130
2. السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، 1/331
3. المصدر السابق، 1/333
4. سورة ياسين: الآية 37
5. المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم(749هـ)، رسالة في جمل الإعراب،تحقيق سهير خليفة،ط1، مصر،1987، ص ص 64- 65
6. ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، 1/329- 338
7. السابق، 1/358 وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سبق ذكره، 2/ 14

أما تغيير الرتبة في الكلام تقديما وتأخيرا، فقد عللوه بالإشارة لقرائن غير لفظية مستمدة من الحال التي جرى فيها الخطاب[1]. وليس ثمة فرق كبير بين ما قاله النحاة والبلاغيون، فكلاهما يرد تقديم المسند إليه على المسند أو العكس لعوامل من السياق، وقرائن من بينها الأحوال والمقامات[2] . أما أثر القرائن الحالية في استبدال الغرض الدلالي من التركيب النحوي، فقد سبق إليه النحاة كذلك. وكان سيبويه أول من تنبه فيما نحسب لكون الاستفهام الذي يبدأ بأدوات معينة ليستدعي جوابا من المخاطب قد ينحرف عن هذا الغرض ليستفهم به العالم عن الشيء مع علمه به[3]. وها هنا تتوارى الوظيفة النحوية للاستفهام، وتغلب عليها الوظيفة الدلالية اعتمادا على القرينة الحالية. وما ذكره عن الاستفهام هو الذي يسميه البلاغيون تجاهل العارف. مثل قول الشاعر: لمن طلل. أو: أمِنْ أم أوفى دمنة. وغاية الشاعر من ذلك هي التشويق. وهذا ما توسّع فيه البلاغيون في ما يسمى علم المعاني، فاستخدموا للعبارة عن دلالات الاستفهام مصطلحات كالتوبيخ والتحقير والتشويق والتعجيز والنفي والإنكار وغير ذلك مما يستفاد من المقامات لا من اللفظ[4]. ولم يقتصروا على الاستفهام، وإنما ضموا لهذا الباب الصيغ الإنشائية الأخرى، كالأمر، والنهي، والنداء، والتمني.[5]

نخلص مما سبق بما يأتي:

1. درس اللغويون العرب المتقدمون تركيب الجملة، وبناء العبارة، دراسة تقوم على مراعاة العلاقات السياقية اللفظية أولا، وتعلق الأركان الرئيسة فيها، بعضها ببعض ثانيا، بحيث تكون المحصلة النهائية صهر جميع المفردات، والأدوات، في ما يشبه الكلمة الواحدة.

2. سياق الجملة اللغوي متسقٌ، ومتلاحمٌ، يفسر بعضه بعضه الآخر، ويفصح عن الكثير مما يسوده من أحكام نحوية.

---

1. ابن السراج، المصدر السابق، 2/245- 246
2. سيبويه الكتاب، 1/34 وص 56 وانظر القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ضبط عبد الرحمن البرقوقي، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1932(وهو تاريخ المقدمة) ص ص 53- 54 وانظر ص 74 و75 وص 104 ومما يلاحظ تكرار الشواهد نفسها لدى كل من النحويين والبلاغيين.
3. سيبويه، الكتاب، 1/ 343
4. مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغية ، ط1، بغداد: المجمع العلمي العراقي، 1983، 1/183- 194
5. مطلوب، المرجع السابق، 1/313- 323 وانظر للمزيد الطيبي، شرف الدين، التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، تحقيق هادي الهلالي،ط1، بيروت: عالم الكتب، 1987، ص ص 164- 177

3. من العلائق السياقية التي يمتاز بها السياق، وتضمن له الجودة: المجاورة، والوصل، والتلازم، ومراعاة الرتبة، والمطابقة في العدد، والجنس، والتعيين، والتشخيص.

4. أي اختلال في هذه العلاقات، مما يسمح به العرف النحوي، لا يجوز إلا بقرائن حالية تنم على معرفة المخاطب بالمحذوف، أو المبتور، أو بالتغيير الواقع على الرتبة، من تقديم أو تأخير، أو معرفته بموضوع الخطاب، ونوايا المتكلم. وهم في الحديث عن هذا الجانب توسعوا كثيرا، وهذا التوسع يضعهم، في شيء من التسامح، على قدم المساواة مع التوجه الحديث لدراسة اللغة في بعدها الاجتماعي.

والسؤال الذي ينبغي لنا ان نجيب عنه في ضوء ما سبق هو ما هي ملامح التشكيل السياقي لنحو الجملة؟

تطرق النحاة لزمرة أو حزمة من العلاقات السياقية المميزة للجملة العربية في مقدمتها علاقات المجاورة، والترابط، والتلازم، والتعلق، والرتبة (التقديم والتأخير). وفيما تبقى من هذه الفصلة نتتبع ما قيل عن هذه العلائق بالتفصيل:

1.المجاورة

من أبرز العلاقات السياقية التي كان لها أكبر الأثر في تحليل الأحكام النحوية، وتفسيرها، علاقة المجاورة. أو الحمل على الجوار. وقد تكلم سيبويه على ما سماه جريا على الموقع. أي إعراب الكلمة بحسب موقعها النحوي. أي إعرابها إعرابا يناسب ما يجاورها بصرف النظر عن وظيفتها الدلالية. فقالوا هذا جُحر ضبٍ خربٍ، ونحوه[1]. فقد أعربوا (خرب) على أنه نعت للضب، والصحيح أنه نعت للجُحر. وكان من حقه أن يكون مرفوعا (خربٌ) وعللوا ذلك بقاعدة الحمل على الجوار. ومن ذلك إعمال الفعل في باب التنازع بالاسم الذي يليه لا الذي قبله في مثل وضربني وضربتُ زيدا من الباب نفسه. فالذي يليه أولى بذلك لقربه وجواره[2]. وفي باب الاشتغال يقول سيبويه: رأيت زيدا وعمروا كلمته. نصب (عمرو) ها هنا ليجري مجرى الذي قبله. وهو(زيدا) ويضيف: وهذا أولى أن يحمل عليه لما قرب من جواره له [3]. وقد يعامل الاسم الذي يلي اسم لا النافية للجنس حملا على المجاورة بدلا من الحمل على المعنى، مثل قولهم لا رجلَ ظريفا عندي[4] .

1.سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 66/1 – 67 والخصائص 3/ 220

2.السابق،1/ 73- 74

3.السابق، 1/ 88- 89

4. ابن جني، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص46

وقد تشمل علاقة المجاورة فصائل نحوية أخرى كالنعت، والتوكيد، وعلى هذا خرَّج ابن هشام قول الشاعر من البسيط:

يا صاحِ بلِّغْ ذوي الحاجات كلّهِمِ أن ليس وصلٌ إذا انحلت عرى الذَنَبِ

فقوله كلهم بكسر الهاء نعت لذوي لا للحاجات. ولو كان التوكيد للحاجات لقال كلها أو كلهن. وذوي منصوب على المفعولية في حين أن الحاجات مجرورة بالإضافة. وكان من حق كلهم النصب لكنه خفض لمجاورتها الحاجات[1] . وجاء في المعطوف قوله تعالى(وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم إلى الكعبين) في قراءة من جرَّ الأرجل لمجاورتها المخفوض وهو رؤوسكم. وكان يجب نصبها على قراءة الجماعة. وقد أجمع النحاة على جواز إعطاء الشيء حكم الشيء الذي يجاوره. وهذا في رأينا تقدير لأهمية التأثير الذي تتركه عناصر التركيب النحوي بعضها في بعض. وانتظامها في سياق تتفاعل فيه الكلمات وتتقارض الحركات. وهذا موجود في أبواب من النحو كثيرة. كاختيار البصريين إعمال الفعل الثاني في باب التنازع مراعاة للقرب والمجاورة مثلما مر بنا. ويذهب بعضهم للقول بأن المجاورة قد توجب أحكاما يخالف فيها الثاني الأول في المعنى. ومن ذلك قولهم إني لآتيه بالغدايا والعشايا، وهو كثير. إذ كان ينبغي أن يقال والعشيات. وهو من باب الإتباع[3]. ويذهب الكوفيون مذهب الحمل على الجوار في تعليلهم لجزم جواب الشرط فقالوا جزم لمجاورته المجزوم، وهو فعل الشرط[4].

وأيا ما كان الأمر، فإن النحاة اشترطوا للحمل على الجوار شرطا هو أمن اللبس.

2.الترابط

اهتم النحويون بترابط عناصر الجملة، واسندوا لبعض الحروف والأدوات وظيفة مهمة في صياغة الجمل، وسبكها في نسق متكامل ومتسق. وتحدث عبد القاهر الجرجاني عن اتحاد اجزاء الكلام، واتصال بعضه ببعض، واشتداد ارتباط الثاني منه بالأول، واحتياج الجملة إلى أن تكون موضوعة الوضع الذي يناسب صيغتها في النفس[5].

1.ابن هشام(761هـ) شرح شذور الذهب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط1، القاهرة: دار الفكر، بلا تاريخ، ص331

2. سورة المائدة : الآية 6

3.السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، 1/177- 180

4.النمر، فهمي حسين، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، ط1، القاهرة: دار الثقافة للطباعة، 1985، ص ص 12 - 13

5. الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 73

وغالبا ما تكون الجملة في حاجة ماسة للروابط، لا سيما حين تكون جملة ممتدة، تتألف من تراكيب عدة، أو جمل صغرى. فيتم إدخال هذه الروابط منعا لتشتت العبارات. فحكم الفاء مثلا أن تأتي رابطة ما بعدها بما قبله. وتقوم هذه الفاء بوظيفتها هذه في الجمل التي تبدأ بنكرة موصوفة، أو بمعرفة موصولة، بشرط أن تتضمن صلتها معنى الشرط[1]. مثل قوله تعالى (والذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية، فلهم أجرهم عند ربهم)[2] .

وتقوم ال العهدية بوظيفة الربط بين المرجع والشيء العائد عليه. وهذا النوع من الربط يتواتر كلما ذكر المتكلم، أو الكاتب، شيئا ثم عاد لذكره ثانية، فيقول الرجل، أو الدار، كأنه قد قال كان عندي رجل من أمره كذا وكذا. فإن أراد العودة لذكره قال: الرجل، للعهد الذي بينه وبين المخاطب[3].

وفي تركيب البدل ثمة ضمير لا بد منه يعود على المبْدَل منه[4] يقوم مقام همزة الوصل بين شقي التركيب. وهو الذي يسلكها في سياق. ولا سيما النوع الذي يوصف ببدل البعض من الكل، كقولهم: أكلت الرغيف ثلثه. ومنه قوله تعالى (ثم عموا وصمّوا كثيرٌ منهم)[5] فالضمير في منهم يعود على واو الجماعة، ولو لم يذكر الضمير صراحة قُدّر تقديرًا. ومنه قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا)[6] فالتأويل من استطاع منهم. وهذا ينسحب على بدل الاشتمال، فلا بد من ضمير يعود على المبدل منه. كقوله تعالى (يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه)[7]. وقد كثر حديثهم عن الضمير العائد، لكونه من الضمائر التي تجعل أجزاء الجملة الممتدة بعضها متعلقا ببعض كحلقات السلسلة. والمعروف أن هذا الضمير يربط الخبر، إن كان جملة، بالمبتدأ، ويربط جملة الحال بصاحبه، وجملة النعت بالمنعوت، وجملة الصلة بالاسم الموصول، فيجعل الجملة في هذه الحالات واضحة الوظيفة، بيّنة، من غير إبهام، ولا لَبْس[8].

وقد يذهب بعض النحاة، كالكوفيين، إلى اشتراط العائد في الخبر إذا كان اسما جامدا،

1.ابن جني ، سر صناعة الإعراب، مصدر سبق ذكره، 254/1

2. سورة البقرة، الآية 274

3.ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، 150/1

4.شرح الأشموني، مصدر سابق، 436/2

5.المائدة: الآية 71

6. آل عمران: الآية 97

7. سورة البقرة: الآية 217

8.حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص 113

نحو زيدٌ أخوك. فلا بد في مثل هذا التركيب من ضمير يعود على المبتدأ[1]. ويؤكد ابن الحاجب حاجة الخبر للعائد إذا كان جملة، فإذا خلت من الضمير لم يجز أن تكون خبرا[2]. ومثلما يحتاج الموصول للصلة، يحتاج للعائد. وقد يسوغ حذفه في بعض التراكيب، إلا أن النحاة اشترطوا ما يدل عليه، وأن لا يترك حذفه لبسا[3]. وهو شرط ينسحب أيضا على الضمير العائد في جملة الخبر، فلا يسوغ حذفه ما لم يكن في الكلام ما يدل عليه، أو قرينة حال.[4] ولا بد في جملة الحال من ضمير يعود على صاحبه، لأن الحالَ، لدى النحاة، صفة من حيث المعنى، وما يلزم في الصفة يلزم فيه. وما يجوز فيها يجوز فيه أيضا. فإن لم يك الضمير موجودا ظاهرا فلا بد من تقديره. ومثال ذلك قوله تعالى(هذا ذكرٌ وإنّ للمتقين لحسن مآب. جنات عدن مفتَّحة لهم الأبواب) [5] فالتقدير مفتحة لهم الأبواب منها.[6]

ويؤكد النحاة تأكيدا شديدا على وظيفة الضمير في ربطه عناصر السياق المتقدم منها باللاحق. وقد ذكر أن في ضمائر الغيبة ما يفسر، ويبين، عن حقيقة المتقدم عليها، كقولهم زيد ضربته، فالهاءُ أبانت عن حقيقة المضروب. ومن هذا النوع ما يقدر مضمرا في الشأن كقوله تعالى (قل هو الله أحد)[7] وفي مثل نعم، وبئس، وفي باب التنازع. وقد يعود على ما هو متقدم تصريحا، أو تلميحا، كقوله تعالى (وإن تشكروا يرْضهُ لكم)[8] فالهاء عائدة على الشكر. ولم يتقدم ذكر هو إنما تقدم ذكر ما يقتضيه وهو الحدث، ويعود الضمير على الذي يقتضيه سياق الكلام. ومثله أيضا قوله تعالى: (فإن كنّ نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) [9] أي الميت، لأن الكلام في باب الإرث ولا يكون الإرث إلا من ميت[10].

وقد يقع الربط بين أجزاء الجملة باستخدام أسلوب من أساليب الاستئناف أو التوكيد

---

1. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، 55/1
2. ابن الحاجب، الأمالي النحوية، مصدر سابق، ص80
3. ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986، 283/1
4. المصدر السابق، 565/1
5. سورة ص الآيتان 49و50
6. ابن أبي الربيع، المصدر السابق، 2/ 1095
7. الإخلاص: الآية رقم 1
8. الزمر: الآية رقم 7
9. النساء، الآية 11
10. ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، مصدر سابق، 303/1- 304

أو الإيضاح، وما شابه ذلك من أساليب. ففي الجملة الواقعة حالا قد تطرح الواو. ويستغنى عنها إذا عمد المتكلم للفعل الذي في صدرها، فضمه إلى الفعل الأول، في إثبات. وقد تكون جملة الحال مستأنفا بها دون أن تضم إلى الفعل الأول. فإذا قيل رأيت زيدا، وسيفه على كتفه، كان المعنى إثبات المجيء، والرؤية، معا. ثم استأنف القائل خبرا. وبدأ إثباتا لكون السيف على كتفه. فلما كان على الاستئناف، احتيج معه إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو. مثلما جيء بها في قولنا زيد منطلق، وعمرو قادم. وتسميتها واو الحال لا يخرجها من كونها مجتلبة لضم جملة إلى أخرى. ونظيرتها الفاء في جواب الشرط[1].

وقد يكون الربط بالعطف سواء بعطف الجملة على الجملة، أو المفرد على المفرد. وقد يكون الربط بالتوكيد، كأن تكون الجملة الثانية توكيدا وتفسيرا للأولى. وهذا يغني عن أدوات الربط من واو أو فاء أو ثم وغيرها. ومثال ذلك قوله تعالى (ما هذا بشرا. إنْ هذا إلا ملك كريم) [2]. فقوله إن هذا إلا ملك كريم، مؤكد لقوله السابق: ما هذا بشرا. لذا لم يكن في حاجة لأي أداة من ادوات الربط[3] . وقد يأتي التأليف من المفردات وأجزاء العبارة في سياق كلامي متماسك بوساطة حرف التوكيد إنَّ. وهو شائع الاستعمال، كثير التداول، ومن هذا قول الشاعر[من الرجز] .

فغنِّها، وهي لك الفِداءُ إنَّ غناءَ الإبلِ الحِداءُ

فربط جملة ما بعد إنّ بالتي قبلها، والرابط هو إن. ومنه قوله تعالى (وصلِّ عليهمْ. إن صلاتك سَكَنٌ لهم) [4] فالجملة الثانية بيان مؤكد لمعنى أمر النبي بالدعاء لهم. وقد ربطت إن الجملتين مثلما يقول صاحب التبيان ربطا قويا ظاهرا[5] . وقد ينشأ الاتساق بين أجزاء الكلام من وحدة المعنى التي تبعث في الألفاظ ضربا من التماسك، فكأنّ الألفاظ اختيرت لهذا الغرض، فجاءت متناظمة كقول الشاعر:

قومٌ إذا استنبح الأضيافُ كلبَهُمو قالوا لأمهمو: بولي على النارِ

فحسْنُ التأليف ناشئٌ من أن كل لفظة فيه لا تخلو من الهجاء [6] . أي أن الانسجام

---

1. ابن الزملكاني، التبيان في علم البيان، تحقيق أحمد مطلوب، وخديجة الحديي، ط1، بغداد: مطبعة العاني، 1964، ص ص 123 – 124
2. سورة يوسف: الآية 31
3. ابن الزملكاني، المصدر السابق، ص 141
4. سورة التوبة: الآية 103
5. ابن الزملكاني، المصدر السابق، ص 92
6. ابن الزملكاني، المصدر السابق، ص ص 89- 90

يتجسد في كل لفظة من ألفاظه. وقد يكون الاستغناء عن الروابط أقوى من وجودها في تحقيق التماسك الشكلي للجملة، ومن ذلك قول الشاعر (من الوافر):

زعم العواذل أنني في غمْرةٍ صدقوا، ولكنْ غمرني لا تنجلي

فلما حكى عن العواذل زعمهم، جرَّهُ سؤال السامع عن صدقهم، فجاءت الجملة صدقوا في الموقع الذي كان اطّراح العاطف فيه، أو الرابط، أبلغ من وجوده[1] . ويذكر السيوطي في الأشباه والنظائر كثرة الروابط التي تصل جزئي الجملة الأسمية ببعض، فعدد منها عشرة، أولها الضمير[2]. وهذا أوضح دليل على نظرتهم الاستقصائية الدقيقة لتماسك الجملة، وتلاحم اجزائها في التأليف، وتتبعهم للأدوات التي تساعد على هذا التماسك. وقد تأثر بعضهم بأرسطو، وبحديثه عن الربط بين أجزاء التركيب الكلامي، والاستغناء عنه في بعض التراكيب مما يقع تحت باب معرفة الفصل من الوصل بعبارة الجرجاني. وكان صاحب كتاب " الخطابة " قد ذكر ما يؤكد أن الاستغناء عن أدوات الربط والعطف قد يكون مزية لا تتحقق بوجود هاتيك الأدوات، ففي الاستغناء يستطيع المتكلم – في الوقت نفسه- قول أشياء كثيرة بعكس الوصل الذي يضم أشياء عدة في وحدة واحدة [3].

3.التلازم

ومن حسن التأليف في الجملة أن يراعي المتكلم، أو الكاتب، ما بين أجزائها من تضام، أو تلازم، وفي هذا الصدد يقول القاضي عبد الجبار: " اعلم أن الفصاحة لا تظهر من أفراد الكلام. وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة. ولا بد مع الضم من أن تكون لكل كلمة صفة[4]. ولا شك في أنه يعني - ها هنا- بالصفة مكانتها من الكلمات الأخرى. وهل هي لازمة لتلك الكلمة أم غير لازمة، كلزوم المضاف إليه للمضاف، والنعت للمنعوت، أو صفة إعرابية كالحال من صاحبه، والتمييز من المميز، وقد تكون الصفة موقعًا،كموقع الفاعل من الفعل، والمجرور من حرف الجر، وعليه، فإن أجزاء الجملة، في نظر القاضي، كحلقات السلسلة كل واحدة منها تؤدي للأخرى.

وبدوره تنبه سيبويه لهذا الجانب من جوانب السياق. فقد تحدث عن لزوم المسند للمسند إليه، مؤكدا أن أحدهما لا يغني عن الآخر. ومن ذلك المبتدأ، والمبني عليه. ولا بد

---

1. ابن الزملكاني، المصدر السابق، ص 143

2. السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، 2/ 64- 65

3. أرسطو، الخطابة، ترجمة عبد الرحمن بدوي، بغداد: وزارة الثقافة، 1980، ص 532

4. عبد الجبار، القاضي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق محمد أمين الخولي، ط1، القاهرة، 1960، ص197

للفعل من اسم، ولا بد للاسم الأول من الآخر في الابتداء[1]. ومنه لزوم الخبر للاسم مع كان، وصار، وما دام، وليس. وفي ذلك يقول: " ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل- يعني الاسم- كما لم يجز في ظننتُ الاقتصار على المفعول الأول، لأن حالك في الاحتياج للآخر – يقصد الخبر- ها هنا - كحالك في الاحتياج إليه ثمة" [2] .

ويفهم من التلازم واللزوم لصوق لفظ بآخر، واحتياجه إليه، ويصعب الفصل بينهما أو استبدال أحدهما بالآخر. وفي هذا الصدد يذهب ابن جني إلى القول: ألا ترى أن الفاعل والفعل متلاصقان، ولا يُفصل بينهما؟ وخير دليل على ذلك أن الفاعل يجوز أن يكون جزءا من الفعل، كما هي الحال في ضربتُ، وخرجتُ، فالتاء- ها هنا - بمنزلة الراء من جعفر. وفي بعض الأحوال يقدمون الفاعل على علامة إعراب الفعل. نحو يقومان، ويقومون. فالنون علامة رفع الفعل، وقعت بعد الفاعل، وهو ألف الاثنين، والواو. وفي صيغ أخرى جعلوا من الفعل والفاعل كلمة واحدة، نحو: حبذا. فإذا انفصلا لم يكن شيئا. ومن شدة لصوق الفعل بالفاعل، وتلازمهما، عُدَّت علامات التأنيث، وهي لواحق تطرأ على الفعل، دالة في الوقت ذاته على الفاعل. لأن الفعل لا يُؤنث، وإنما الفاعل هو الذي يؤنث [3].

وتطرق النحاة لبعض الاستعمالات اللغوية التي لا يجوز الفصل فيها بين المتلازمين لما بينهما من شدة الارتباط. فاسم لا النافية للجنس لا يسوغ الفصل بينه وبينها بحشو. فإذا فصل بينهما بحشو احتاج الأمر لتكرارها، فبطل عملها، كقوله تعالى(لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينزفون) [4]. وذكر أكثر النحاة أن المضاف والمضاف إليه لا يمكن الفصل بينهما إلا بظرف أو بجار ومجرور، وقد احتج الكوفيون بقليل من الأمثلة التي خالف فيها الشعراء هذه القاعدة. ففصلوا بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، ولكن النظر فيما ذكروه يؤكد أن الفصل فيها كان من قبيل الضرورة، لا من قبيل الإجازة، وأما الأمثلة التي استشهدوا بها من القرآن الكريم، فكانت من القراءات الشاذة[5] وذكر الزمخشري، وابن أبي الربيع، مثالا فصل فيه الشاعر بين المضاف والمضاف إليه بالظرف[من الرجز]

1.سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 1/ 23

2. المصدر السابق، 45/1

3. ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، 1/ 226- 230

4. الصافات: الآية 47 وانظر سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 2/ 298

5. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، 435/1

لله درّ – اليومَ – من لامها (1)

وقد يحذف المضاف، ويحل المضاف إليه مكانه، ويقيمونه مقامه، ويعربونه إعرابه. والمثال منه قوله تعالى (واسأل القرية) ولكنَّ لهذا شرطا، وهو أن ينم سياق الحال على المراد، وأمن اللبس. فلا يعقل أن تكون القرية هي التي تسأل، وإنما أهلها هم الذين يسألون. فلا يقال رأيت هندا على نية أن يكون المراد رأيت غلام هند، لأن المقام لا يزيل اللبس(2). وبشأن: واسأل القرية لا إضافة فيها، في رأينا، وفي رأي البلاغيين، إذ استعمل القرية وهو يعني بها أهلها من باب المجاز المرسل، فالعلاقة بين المعنى المجازي والحقيقي علاقة محلية، أو مكانية، فيذكر المحل للدلالة على من فيه، وهذا جار به العرف، نقول تصدت الحارة للصوص. وتعرضت البلد لوباء الطاعون.

وفي ا لجمل المركبة التي تتألف الواحدة منها من جملتين كالشرطية، والموصولة، لا بد من الوفاء بمتطلبات التركيب باستكمال السياق. فجملة فعل الشرط تحتاج لجوابه، وهو ملازم لها. وبعض الجمل قد يكون محتاجا لجملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد، وذلك كالشرط وجزائه، والقسم وجوابه. فالشرط نحو قولك: إن قام زيد جلس عمرو. والقسم كقولك: أقسم ليقومنّ زيد. فهذا التلازم ضرورة مثلما هو في زيد أخوك. أو قام زيد [2] . والموصول لا بد فيه من جملة الصلة مع الضمير العائد. ولا يجوز الاستغناء عن هذا العائد بأي حال[3]. وللصلة والموصول صفة خاصة، وهي عدم تقدم الصلة على الموصول. وروعيت فيها أشياء كثيرة مما لها علاقة بالمقام، أو سياق الحال، فينبغي أن تكون معهودة، أو شبيهة بالمعهودة، وإلا لم تصلح أن يكون المخاطب على علم بشيء منها. نحو قوله تعالى: (فغشيهم من اليمّ ما غشيهم)[4] ونحو قوله(فأوحى لعبده ما أوحى). [5] علاوة على وجوب كون الضمير العائد مناسبا للموصول، ليكون الربط بين الجملتين على ما هو مطلوب من الاتساق، والانسجام، والقوة.[6]

1.الزمخشري، المفصل في النحو، مصدر سابق، ص 99 وابن أبيالربيع، البسيط، مصدر سابق، 2/ 559 . الزمخشري، المفصل، ص 103

2.ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 178/3 وابن السراج، المصدر السابق، 58/1

3.الأشموني، المصدر السابق، 78/1

4.سورة طه: الآية 78

5. سورة النجم: الآية 10

6. الأشموني ، المصدر السابق، 1/ 74

4.التعلق

والتعلق هو أخذ الكلمات بعضها بحُجُز بعض، وأغلب الظن أن التعلق بالمعنى الذي أراده عبد القاهر الجرجاني مختلف عن التعلق الذي ذكره النحاة في سياق الكلام على حروف الجر، وتعلق الجار والمجرور، بفعل ظاهر أو مقدر[1]. وهو شرط غالى فيه النحاة مغالاة شديدة. فإن لم يكن في الجملة فعل أو ما يشبهه تأولوا ذلك تأويلا. كقولهم في الآية (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله)[2] قالوا تعلق الجار والمجرور بمقدر، وهو معبود، فكأن الآية: وهو الذي في السماء معبود[3]. وهذا تعسّف منهم. وزعموا في الآية(وإلى ثمود أخاهم صالحا)[4] قالوا في: إلى، متعلق بفعل محذوف تقديره: وأرسلنا. مع أن ذكر الإرسال لم يتقدم وإنما الذي تقدم هو الحديث عن النبوة. ولكنهم مع هذه المغالاة يسلمون بأن الجار والمجرور لا يحتاجان لفعل يتعلقان به في بعض المواقع؛ كموقع الصفة، أو الحال (فخرج على قومه في زينته) [5] وفي موقعي الصلة والخبر[6].

وثمة أنماط من التركيب الجملي لا بد فيها من أن يكون الجار والمجرور مقدرين، ولا يسوغ مع ذلك إظهارهما. ففي الجمل المبدوءة بأفعال القلوب، نحو الآية(أوَلم يتفكروا ما يصاحبهم من جنة) [7] لأنه يقال فكرت فيه. وعلقت ها هنا بالاستفهام عن الوصول باللفظ إلى المفعول. وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف[8]. أما التعلق الذي أرادهُ عبد القاهر، فهو أن يذكر اللفظ مع آخر لوجود سبب ما يجعل كلا منهما يتطلب الآخر. ففي قوله تعالى (واشتعل الرأس شيبا) علق الاشتعال بالرأس، وهذا شيء جديد مخالف للمألوف، وليس كقولنا اشتعل البيت نارا. فالنار من طبيعتها الاشتعال خلافا للرأس. علاوة على أن التمييز شيبا تعلق هو الآخر باشتعال الرأس، وهذا التعلق المخالف للأعراف أضفى على الآية من المجاز اللغوي ما يجعل منها صورة تخلب اللب، وتأسر العقل، وتصيب القارئ أو السامع بالدهشة من أن الشيب ألم بالرأس إلماما شاملا، فلم يترك فيه متسعا لشعرة واحدة سوداء.

1.حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص 189

2.الزخرف: الآية 84

3.ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 434/2

4. سورة هود، الآية 61

5. سورة القصص: الآية 79

6.مني اللبيب، 445/2 – 446 وانظر السيوطي، لشباه والنظائر، صدر سابق، 283/1- 284

7.الأعراف، الآية 184

8.ابن هشام، المصدر السابق، 416/2

وبهذا يتجلى الفرق بين التعلق الذي تطرق إليه النحاة، والتعلق الذي يتجلى في حسن النظم، وجماليات الاتساق عند عبد القاهر.

6. سياق الرتبة

ليس ثمة ما هو أحرى بالدراسة، وأجدر، من الرتبة في تأليف العبارة، وبناء الجملة. ففي العلائق السياقية المهمة التي تبرز لنا المنزع التحويلي، بصفةخاصة، ما يعرف بالتقديم والتأخير. وهو تغيير اختياري يقع على الرتبة. ولهذا لا نعجب إذا وجدنا بلاغيا نحويا ناقدا كعبد القاهر يولي هذا الأمر كبير اهتمامه، لا سيما في موقفه من الإعجاز، والإفصاح، في حين أولاه النحاة هذا الاهتمام من زاوية الإعراب، ومفردات التحليل النحوي، وموقع كل لقب نحوي من الجملة. ويؤكد سيبويه - ابتداءً - أن في النحو أشياءَ ليست عرضة لا للتقديم، ولا للتأخير، فهي إن كان من حقها الصدارة، لا تؤخر، وإن كان من حقها التأخير، لا تقدم. فالأدوات من حقها التقدم، فنقول ما أحسن عبد الله! فلا يجوز أن تقول: عبدالله ما أحسن. ولا يمكنك في مثل هذه الاستعمالات أن تزيل شيئا عن موضعه[1] . ويؤكد هذا الرأي ما يقوله المحدثون من أن بعض المكونات تنزع لاحتلال صدر الجملة، والموقع الأول منها، على الرغم من الإجراء الذي قد يُتّخذ لعكس الترتيب[2] .

وقد وقف عند هذه الظاهرة عدد من النحاة، فكل ما يُغيّر معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وإن كان حرفا، فرتبته الصدارة. كحروف النفي، والتنبيه، والاستفهام، والتحضيض، والتعجب، وإنّ وأخواتها، وغير ذلك. كذلك الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدارة، وإن لم تكن معارف. لهذا تتقدم أسماءُ الإشارة على العَلَم، في قولك هذا زيدٌ، وإن كان العلمُ أعرفَ[3] . والمعروف أن التقديم، والتأخير، من الأساليب التي يلجأ إليها العربي في كلامه للتنويع، وتقديم المهم على ما ليس بمهم. فمن حيث المعنى، ليس ثمة فرق بين قولك: إنّ أسدًا رابضا في الطريق. وقولك: إنّ في الطريق أسدًا رابضا. أو في الطريق أسدٌ رابضٌ[4]. فليس ثمة فرق في المعنى، إنما الفرق في تغيير الوظيفة النحوية لكلمة أسد على وفق الموقع.

ويقع هذا التنويع في الجمل الفعلية. فإذا قدمت المفعول، وأخرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في لأول. وذلك كقولك ضرب زيدا عمروٌ، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما

1.سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 72/1و73

2.المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ط1، الدار البيضاء،: دار الثقافة، 1986، ص 49

3.السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، 265/1

4.سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ص 143/2

أردت به مقدمًا. وهو عربي جيّد. كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم به أعنى(1). وكانت أنظار سيبويه لهذا مقاربة جدا لأنظار المحدثين من عرب وغربيين. فقد أثبتت الدراسات أن البنية الأساسية للجملة الفعلية في العربية هي فعل يليه فاعل ويليهما مفعول به، أو ما يقوم مقامه من المنصوبات[2]. وقد يحدث لعلة سياقية أن يتغير هذا الترتيب، فتكون الجملة: من فعل يليه مفعول به ثم فاعل. وهذه هي الأركان الرئيسة، عدا الفضلة من جار ومجرور أو ظرف. وهذا الضرب من التقديم يقبله القياس. كذلك الترتيب الثالث وهو: مفعول+ فعل+ فاعل. فهذا أيضا تقديم قياسي يقبل به النظام النحوي العربي ولا يأباه. بيد أن تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا يُقبل، كقول الشاعر: (عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ) فالمقبول عليك السلام ورحمة الله. فالناظم قدم ورحمة الله على المعطوف عليه السلام. وهو تقديم يأباه الاستعمال والقياس[3] . وفي كل نوع من التقديم شرط لا بد منه، وهو ألا يحدث التباس. ففي مثال: ضرب موسى عيسى، لا يصح التقديم، لأن في ذلك ما لا يعرف به الفاعل من المفعول، لخفاء القرينة الإعرابية.

وقد تنازع النحاة في ذلك واختلفوا. [4]

أما الجملة الاسمية، فقد أجاز النحاة تقديم الخبر على المبتدأ. على ألا يكون الخبر جملة فعلية، إذ لو كان جملة فعلية، وقُدّم، لانتفى كونها اسمية. فمثلا " زيد قام" إذا قُدم الخبر فقلنا قام زيد، أصبحت الجملة فعلية من فعل وفاعل[5]. وإذا تطابق المبتدأ والخبر، تعيينًا، وانعدم اللبس في التقديم والتأخير، ساغ أن يبدأ المتكلم أو الكاتب بأي منهما، فإن شاء قدم، وإن شاء أخر، والتأخير أفصح، لأنه في نظرهم معمول المبتدأ[6]. وفي مثل هذا التركيب يحتاج كل من السامع والقارئ لقرينة حالية يميز بها المبتدأ من الخبر، ففي قول أبي تمام حبيب بن أوس:

لعابُ الأفاعي القاتلات لعابُـهُ وأرْيُ الجنى اشْـتارَتْه أيدٍ عواسلُ [7]

---

1. المصدر السابق، 34/1 و ص56
2. المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، مرجع سابق، ص 63
3. الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 175/1
4. الأشموني، السابق، 1/ 176
5. ابن أبي الربيع، البسيط، مصدر سابق، 582/1
6. السابق، 1/ 591
7. الأري هو الشهد أو العسل، واشتارته أي استخرجته من جنى النحل، وعواسل جمع عسال الذي يجني العسل.

فكلمة لعابُ في بداية صدر البيت، ولعاب في آخره، متساويتان من حيث التعيين، فهما معرفتان بالإضافة. وكلتاهما يمكن أن تكون مبتدأ وخبرا. واعتمادا على المناسبة، وهي قرينة حال، يقول ابن الزملكاني: أراد الشاعر المدح، ولهذا لا يجوز أن تعد لعاب الأفاعي مبتدأ، وإن تقدمت، والمبتدأ هو لعابُه مع تأخره، فقد أراد به مداد القلم الذي هو سمٌّ على أعدائه، فشبهه، من حيث فاعليته، بسم الأفاعي، وليس العكس[1]. فالقرينة الحالية أقوى في تعليله لهذا التصور النحوي من قرينة اللفظ. وقد تكلم البلاغيون في قضية تتَّصل بالتركيب الجملي، وهي تبادل الموقع ما بين المسند والمسند إليه. وفي هذا يتداخل النحو، والبلاغة، تداخلا لافتا للنظر. فهذا عبد القاهر يقول معلقا على بلاغة التقديم والتأخير:" هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن. واسع التصريف، بعيد الغاية، ما يزال يفتر عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك سمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ذلك، ولطُف عندك، أنْ قُدم فيه شيءٌ، وحُوّل اللفظ منْ مكان إلى مكان." [2]

ففي رأيه ما يروق للمتلقي من بيان هو الذي يخالف في بنائه ما هو معتاد لدى السامع والقارئ. فخرق النظام بالتقديم والتأخير وبالحذف والزيادة وبالإظهار والإضمار وجه من وجوه التلوين البياني المنبيء عن دلالات نفسية، وعقلية، يتعرض لها كل من المتكلم والمخاطب، وقد توسع في شرح هذه الفكرة، وأثرها في جماليات الأسلوب. فقولنا ما ضربت زيدًا نفي للضرب، وما زيدا ضربت تسليم بحدوث الضرب، ونفي لكون زيد هو الذي وقع عليه فعل الضرب[3]. فلتغيير الرتبة أثره الجلي في دلالة التركيب أولا، وفي التأنق الأسلوبي، ولا سيما ذلك النوع من تغيير الرتبة الذي يتطلبه التناغم الإيقاعي شعرا، أو نثرا، ثانيا. وقد ذكرنا رأي سيبويه في تغيير الرتبة، وأنه يقع أحيانا بسبب حرصهم على تقديم المهم الذي يُعنون به. ففي العبارة الشائعة (غيري يفعل هذا) معنى مختلفٌ دلالةً، وقوةً، عن (يفعل ذلك غيري). يقول المتنبي:

غيري بأكثر هذا الناس ينخدعُ إن قاتلوا جُبِنوا، أو حدَّثوا شُجِعوا

فتقديم غيري، وهي المسند إليه، على ينخدع، وهي المسند، فيه من قـوّة التبرئة مـن

---

1. ابن الزملكاني، التبيان، مصدر سابق، ص ص 102- 103 وانظر البيت وما قيل فيه في دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص83

2. دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص83

3. السابق، ص ص 84- 98

4.المتوكل، أحمد، المرجع السابق، ص ص 72- 73

الخداع ما ليس في ينخدع بكذا وكذا غيري. ولا يختلفُ رأي الجرجاني هذا عن رأي سيبويه، إلا أن الجرجاني يرى فيه فضلا عن القياس النحوي المقبول، جمالا في الأسلوب، والبيان. فكأنه يريد أن يقول: لستُ ممن ينخدعُ، ويغترُّ، بهؤلاء القوم، فتقديمه غيري هنا حول التركيب البراني إلى تركيب آخر يُلْمحُ لمحًا بالبصيرة[1] .

وقد وقف البلاغيون على أسرار عدة، وخفايا جمة، لسياق التقديم والتأخير. وعزوا بعضه لأسباب تتعلق برتبة المتقدم، أو بزمانه، أو بمكانه. أو لكونه علة، والمتأخر معلوله[2]. وهيمنت النزعة الأسلوبية على آرائهم تبعا لمتطلبات السياق الحالي لا اللفظي. أما النحاة فمثلما مرّ بنا وضعوا قواعد صارمة جدا لأنواع من التراكيب لا تصلح أن يقدم فيها ويؤخر، فقد أخذ ابن جني على القائل[الوافر]:

فقد، والشك، بيّن لي عناءً بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيحُ

وهذا في رأيه من أقبح التأخير، لقوة اتصال (قد) بالفعل الذي تدخل عليه[3] . فقد كان ينبغي له القول: فقد بَيَّنَ لي صُردٌ يصيحُ وَشْكَ فراقهم. وفي رأينا أن هذا من باب ضرورة تلازم الحرف (قد) بالفعل الذي يدخل عليه، وليس من باب التقديم والتأخير، أي أنّ القبح سببه الفصل بين المتلازمين. ويأخذ على ذي الرمة قوله في بيت[المنسرح]

فأصبحتْ بعدَ خطّ بهجتها كأنّ قفــرا رسومها قلما

ففيه من أقبح التقديم والتأخير، إذ فصل بين المضاف (بعد) والمضاف إليه بهجتها، وفصل بين أصبح وخبرها قفرًا، وبين كان واسمها وخبرها بأجنبيين (حشو) أولهما قفرا، والآخر رسومًها. وأغلظ من ذلك تقديمه خبر كان عليها، فهذا ونحوه مما لا يجوز القياس عليه[4]. وأثار تقديم الحال على صاحبه الكثير من الجدل بين اللغويين. فقد روي لذي الرمة قوله: لمية موحشًا طللُ، فقدم موحشا، وهي حال، على الطلل وهو صاحب الحال. ويجوز القول جاء راكبا زيد.[5] وأما إذا اقترن صاحب الحال بحرف جر، استحال تقدم الحال، فلا يقال مررت جالسة بهند. لأنه، في هذا الحال، يتعدى الفعل بحرف الجر لشيئين. وأجاز قوم هذا التقديم، لقوله تعالى (وما أرسلناك إلا كافــــة للناس) وردَّ قوم على هذا بأن الحال في كافّة حالٌ من

1.دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 107

2.ابن الزملكاني، التبيان، مصدر سابق، ص ص 147- 149

3. ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 2/ 390- 391

4. معنى البيت فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها.المصدر نفسه، 393/2

5. الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، مصدر سابق، 250/1

(الكاف) والتاء فيها للمبالغة، وذكر الأشموني أن الإجماع على منع مثل هذا التقديم[1]. وثمة أحوال لا يجوز فيها تقديم الحال مطلقا. ولا سيما إذا كان صاحبه مجرورا بالإضافة لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه. وكذلك إذا اقترن الحال نفسه بأدة الحصر إلا. كما في الآية(وما نرسل الرسل إلا مبشرين). [2]

والأصل في التمييز التأخير.نحو (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسًا)[3] وقد أجازوا عدا سيبويه تقديمه. واحتجوا بقول المخبل السعدي[4] [من الطويل] :

أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفْسًا بالفراق يطيبُ

ولم يقل أحد بجواز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط. فهو بمنزلة الاستفهام والاستفهام له الصدارة. فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، وبما أنه لا يسوغ أن تقول: زيدا أَضربُ، فكذلك لا يسوغ أن تقول: زيد إن تضرب أضرب.[5] كذلك لا يقدم المستثنى على المستثنى منه مثلما جاء في قول الكميت [الطويل]:

وما ليَ إلا آلَ أحمد شيعةٌ وما ليَ إلا مذهبَ الحق مذهبُ

وبهذا يكون النحاة قد نظروا في تراكيب العربية، وما فيها من تغيير يطرأ على الرتبة، من تقديم، ومن تـأخير، لأغراض دلالية أو نفسية أو حالية. إلا أن هذه الأغراض – مع ذلك- لا تنفكّ عن الامتثال لقواعد النحو. ولكنه امتثال لا يحول دون خرق القاعدة الأساسية، وتجاوزها لقاعدة أخرى تسمح بها مرونة النحو، وطواعيته، للمتكلم والكاتب المنشئ. على أن التقديم والتأخير في أي باب من أبواب النحو لا بد من أن يُؤْمن معه اللبس. وأن يؤدي لشيء من الانسجام، والاتساق، وإشباع ميول المتلقي، الذي يلذ له، ويطيب، إذا كان في تغيير الرتبة ما يساعده على تقبل المعنى، وتذوق ما فيه من حسن التأليف، والترتيب.

7.السياق والحذف

الحذف من الظواهر النحوية المعروفة في جل اللغات. وقد تحدث عنها التحويليون، ولا سيما عند الإشارة لما بين البنية البرانية للجملة والجوانية من علاقة. ويرد التحويليون هذه الظاهرة لعدة أسباب، ككثرة الاستعمال، والدوران على الألسنة في رأي سيبويه[6] والمبرد

1.الأشموني، المصدر السابق، 248/1 -249 والآية رقم 28 من سورة سبأ.

2.سورة الأنعام: الآية 48

3.النساء: الآية 4

4. ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، 224/1

5. ابن الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، 627/2

6. سيبويه، الكتاب، 1/ 280- 281

وابن جني[1] . ويغلب على الحذف المعلل بكثرة الاستعمال وقوعه في الصيغ لا في التراكيب. اي أنه يعتري جزءا أو أكثر من أجزاء الجملة أو الكلمة، وهو ما اصطلح على تسميته بالاقتطاع[2]. وقد يقع الحذف طلبا للخفة. وهو أكثر ما يقع في الجملة ذات الشطرين كالشرط وجوابه والقسم وجوابه. وقد خصص ابن جني في الخصائص بابا للحذف سماه شجاعة العربية. وضم إليه ظواهر سياقية أخرى كالتقديم والتأخير، والحمل على الجوار، وعلى المعنى[3]. وينص في غير موقع على ضرورة أن يكون ثمة دليل على الحذف. فقد حذفوا الجملة من القول تالله لقد فعلت. وحذفوا الجملة من قولهم القرطاسَ والله. أي أصاب القرطاس. ومنه قوله تعالى في كتابه الكريم (فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا)[4] أي فضرب فانفجرت. [5]

ثم يسترسل في ذكر ما يحذف، فمنه المبتدأ، والخبر، والمضاف كقوله تعالى (ولكن البر من اتقى)[6] أي برُّ من اتقى. ويحذف المضاف إليه أيضا كقوله تعالى(لله الأمر من قبل ومن بعد) [7]. إذ التقدير من قبل ذلك ومن بعده. ويحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه، وأكثر ما يكون ذلك في الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره، ويشترط لحذف الموصوف أن يتضمن الكلام دليلا عليه، أو إشارة حال[8] . وحذفت الصفة لدلالة الحال عليها. وذلك فيما ذكره سيبويه من قولهم سير عليه ليل، أي ليل طويل. وإنما حذفت فيه الصفة لما حكاه الحال، ودل عليه من طول المسير. وذلك أنك تحس في ملفوظ القائل من التطويح، والتطريح، والتفخيم، والتعظيم، ما يغني عن قوله طويل، أو نحو ذلك.[9] ويضيف: فعلى هذا، وما يجري مجراه، تحذف الصفة، فأما إن خلت من الدليل، أوإشارة الحال، فإن حذفها لا يصح.

ويحذف المفعول أيضا لدلالة السياق عليه. ومن ذلك قوله تعالى(وأوتيت من كل شيء)

1.ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 2/ 260 وانظر طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ط1، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1988، ص ص 29- 34

2.حمودة، طاهر، المرجع السابق،ص 38

3. ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 2/ 360

4. سورة البقرة: الآية 60

5. الخصائص، مصدر سابق، 361/2

6. البقرة: الآية 189

7. سورة الروم: الآية 4

8. ابن جني، السابق، 366/2

9.الخصائص 2/ 370- 371

أي أوتيت من كل شيء شيئا[1] ويحذف الظرف أيضا لدلالة السياق عليه، قال طرفة بن العبد [من الطويل]:

فإن متّ، فانعيني بما أنا أهله وشقي عليَّ الجيب يا ابنة معبدِ

أي متّ قبلك. وعليه قول الآخر [من الطويل]

أهيم بدعدٍ ما حييتُ فإنْ أمُتْ أوكلْ بدعدٍ من يهيمُ بها بعدي

اي مِتّ قبلها. وعلى هذا المنوال قوله تعالى(فمن شهد منكم الشهر فليصمه) [2] يريد في مصر فليصمه[3]. وقد يشمل الحذف المعطوف، والمعطوف عليه، والمستثنى، في مثل قولهم جاءني زيد ليس إلا.. أو ليس غير. وهو المثال الذي ذكره سيبويه، وعزاه لكثرة الدوران على اللسان[4]. وقد يحذف خبر إنّ مع النكرة خاصة، قال الأعشى الكبير[الخفيف]:

إنْ مَحَلا، وإنّ مُرْتَحلاً وإنّ في السَفْر إذ مَضَوْا مَهَلا

أي إنّ لنا محلا، ولنا مرتحلا،[5] ويحذف التمييز اعتمادًا على دلالة الحال، فيقال عندي ثلاثون، وملكت خمسين، لعلم السامع بالمراد. أما إذا لم يعلم السامع بذلك، فلا يجوز حذفه بل لا بد من ذكره، وضابط ذلك غرضُ المتكلم ومدار الخطاب.[6] وقد يحذف الحال إذا دل عليه المقام. ففي قوله تعالى: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) قالوا: من شهده صحيحا بالغا. فطريقه أنه لما دلّ عليه المقام، جاز حذفه. وأما لو افتقر الكلام لهذه القرينة، وتجرد الأمر منها، لما ساغ حذفُ الحال على أي وجه[7].

ولا بد من دليل لفظي لحذف الفعل، أو الفاعل، أو كليهما، فيقالُ: المرء مقتول بمثل ما قَتَل به، إن سيفا فسيف، وإن خنجرا فخنجر. حذفت- ها هنا- جملة الفعل وفاعله، إذ التقدير: إن كان الذي قَتَل به سيفا، فيُقتل بسيف[8]. وقد يحذف المفعول به لتوفر الدليل عليه في السياق. ففي قوله تعالى: (لا عاصم اليومَ منْ أمر الله إلا مَنْ رحم) قُدّر مفعول رَحِمَ لوجود الدليل عليه في السياق[9].

1.الخصائص، مصدر سابق، 2/ 371 والآية من سورة النمل: الآية 23

2.سورة البقرة: الآية 185

3.الخصائص، 372/2- 373

4. سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 280/1

5. الخصائص، 373/2

6.نفسه، 378/2

7. نفسه، 378/2 و 379 والآية 185 من سورة البقرة.

8.نفسه، 380/2

9. الزمخشري، المفصل في النحو، مصدر سابق، ص ص 53- 54 . والآية من سورة هود: رقم 43

وحذْفُ المفعول به لدى النحويين ضربان: إما لوجود دليل ينم عليه في السياق، وهذا يسمى اختصارا. وإما يحذف مع انتفاء الدليل المقالي، ويسمى اقتصارا. ومن الضرب الثاني قوله تعالى (ربي الذي يحيي ويميت)[1] وقوله (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)[2] وقوله تعالى(كلوا واشربوا ولا تسرفوا)[3] فالمعنى هو هل يستوي من يتصف بالعلم، ومن لا يتصف به. وأنه هو الذي يتصف بالإحياء وبالإماتة، فلم يحتج في مثل هذه الجمل لمفعول به. أما النوع الأول(الاختصار) فمنه قوله تعالى (فلما ورد ماء مَدْيَن وجد عليه أمّة من الناس يسقون. ووجد من دونهم امرأتين تذودان. قال ما خطبكما. قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاءُ وأبونا شيخ كبير، فسقى لهما ثم تولى إلى الظل. فقال: ربِّ إني لما أنزلت إليّ من خير فقير)[4]. فقد حُذف المفعول به مرارًا لدلالة الحال عليه. [5]

ومع أن الفاعل ركن اسميٌ أساسيٌ في الجملة الفعلية، إلا أنه يُحذف في أنماط معينة من السياق، يتوفر فيها الدليل عليه. ومنها إذا بُني الفعل للمجهول. وإذا كان الفعلُ ليس فعلا بل من المشتقات الشبيهة بالفعل؛ كالمصدر في قوله تعالى: (أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة) [6] فيتيما مفعول به للمصدر إطعام. والمعروف من السياق أن المطعم هو صاحبُ الكفّارة. كذلك إذا اتصل بالفعل واحد مما يأتي: واو الجماعة، ياء المخاطبة، نون التوكيد[7]. ويضيف آخرون ضرورة حذفه في التعجب القياسي من صيغة أفعل بـِ. لوجود الدليل السابق عليه. مثلما جاء في قوله تعالى: (أسمع بهم وأبصر) [8] وفي الاستثناء المفرّغ نحو ما حضر إلا علي. والحالات التي يجوز فيها حذف الفعل كثيرة جدا. وغالبا ما يعتمد المتكلم في هذه الحال على علم المخاطب به. وقد يُحذف الفعل والفاعل معًا لوجود الدليل عليهما في السياق، ومثال هذا قوله تعالى (قالوا: خيرا) [9] أي أنزل الله خيرا. فحذفا لما تقدم من ذكرهما في السؤال: ماذا أنزل ربكم؟[10]

1.البقرة: رقم 258

2.الزمر: رقم 9

3.الأعراق: 31

4.سورة القصص: الآيتان 23- 24

5.ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 2/ 612 والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مصدر سابق، 173/3

6. سورة البلد: الآية 3

7.السيوطي، الشباه والنظائر، مصدر سابق، 85/2

8. سورة مريم: الآية 38

9. النحل: الآية 30

10. السيوطي، المصدر السابق، 86/2

والحذف منه ما يعنى به النحاة، ومنه ما يعنى به البلاغيون، ويقسمه ابن هشام على ضربين: ضربٌ، وهو الذي فيه دليل واضح على المحذوف، ويفهم من سياق الحال، ويوصف بالحذف غير الصناعي، وضرب منه يفسره التركيب اللغوي، وسياقه اللفظي، وهذا هو الحذف الصناعي. ويختص بمعرفته اللغويون. لأنه، إنما يعرف من جملة الصيغة النحوية، كقولهم في(لا أقسم بيوم القيامة) [1] إذ التقدير لأنا أقسم [2]. فالنحوي ينظر في التركيب، فإن رأى فيه خبرا دون مبتدأ، أو مبتدأ دونما خبر، أو شرطا بلا جزاء، أو معطوفا بلا معطوف عليه، أو معمولا بلا عامل، وجب عليه أن ينظر في التركيب لمعرفة المحذوف، وتعيينه، أما في تراكيب أخرى من مثل قوله " سرابيل تقيكم الحر" فإن تقديره الحرّ، والبرد. وهو من عمل البيانيين، ولا شأن به للنحويين[3].

على أن ما يؤكده ابن هشام في الاقتباس لا يلزم الجميع. فقد تطرق النحاة للنوعين من الحذف الصناعي وغير الصناعي. وأولوا الأمثلة المستخرجة من سياق الحال اهتماما كبيرا. وقالوا في مثل: واسأل القرية، إن المضاف حذف لتقدم علم المخاطب به. [4] ويرى القرطاجني أن الحذف يحسن لقوة الدلالة عليه، فقد يعدد المتكلم أشياءَ كثيرة يكون في تعدادها طولٌ، وسآمة، فيحذف مكتفيًا بدلالة الحال على المحذوف. ولهذا يُؤْثر الحذف في المواضع التي يراد بها التعجب، والتهويل، كما جاء في قوله تعالى (حتى إذا جاءوها، وفتحت أبوابها) [5] فحذف الجواب، لأن وصف ما يلاقونه عند ذلك لا يتناهى. وجعل الحذف دليلا على ضيق الصدر من وصف ما يشاهدونه[6]. وفي ذلك يقول الزمخشري: وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال [7]. وهذا يقارب رأي عبد القاهر الجرجاني الذي يرى في الحذف إجراءً طبيعيا ما دامت قرينة الحال تدل على المحذوف.[8]

ويتضح من آراء البلاغيين والنحاة في الحذف أن التركيب لا يتقرر معناه، ولا يتضح للمخاطب مرماه، ما لم يأخـذا بقرائن الأحـــوال علاوة على قرائن المقـــال. فيستعيدا ما

---

1. سورة القيامة، الآية 1
2. ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 2/ 605
3. المصدر السابق، 2/649- 680
4. القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط2، مصر: دار المعارف ، 1982، ص85
5. سورة الزمر: الآية 73
6. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مصدر سابق، 3/ 171
7. المصدر السابق، 3/ 172
8. الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 120، وانظر ابن أبي الربيع، مصدر سابق،1/566

حُــذف، ويسقطا منه الزيادة، ويعيدانه إلى الترتيب الذي يقتضيه النسق، وهذه النزعة من الدراسة اللغوية لا بد معها من النظر في المحيط الذي يكتنف البعد الخارجي للملفوظ الكلامي، وليس المسائل النحوية فحسب. فمعرفة مراد المتكلم، وعلم المخاطب بذلك المراد، والعلم بما يتقدم ذلك التركيب من تراكيب أخرى، قد يفسر التالي، ويفصح عن خفايا اللاحق، فيكشف عن المضمر ويفسِّرُه، ويبيّن الغامض لملتَبِس ويظهره[1].

7.المطابقة

ما من تركيب إلا ويتألف من عدة ألفاظ بعضها فعل، وبعضها اسم، والفعل منه الماضي والمضارع، والاسم منه المفرد والمثنى، ومنه الجمع السالم، والتكسير، ومنه المؤنث والمذكر، ومنه العاقل وغير العاقل. ولا بد في هذه الأحوال من أن يكون ثمة توافق وتطابق بين هذه المفردات، وهي تنتظم في التراكيب. ومن شأن التطابق أن يعبر أولا عن المظهر الشكلي المتماسك للجملة، أما الاختلاف، فقد يؤدي لتغييب الانسجام والانساق. وبدلا منها يظهر الاضطراب، وقبح التأليف. فالمعرفة لا توصف إلا بالمعرفة، والنكرة لا توصف إلا بالنكرة[2]. والصفة لا مناص من أن تطابق الموصوف، فتقول مررت بأخويك الطويلين، ومررت برجل طويل، لا يكون فيهما إلا الجر[3]. وابن السراج يزيد: من شرط النعت أن يتبع المنعوت في موقعه، وأن يطابقه في التعيين، والجنس، وحركة الإعراب[4]. كذلك لا يسوغ عطفُ الفعل الماضي على المضارع، ولا العكس، وإنما ينبغي أن يكون الفعلان متطابقين. فلا يصح القول زيد قام ويقعد. لكن إذا قيل زيد يقوم، ويقعد، فهذا هو المقبول. وفي قوله تعالى(اذهب أنت وربك فقاتلا) عطف الأمر قاتلا على الأمر اذهب[5] . وهذا التطابق ينسحب على عطف البيان، والبدل في بعض أنواعه. وفي ركني الجملة فعلية أم اسمية لا بد من المطابقة، ما لم يُحمل أحد الركنين على المعنى. فعلى هذا النحو خرِّجتْ الآية(ألا إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين) قيل: فالرحمة عنى بها المطر. لذا جاء بالخبر مذكرا (قريب) حملا عن المعنى. والأمثلة على ذلك كثيرة [6] .

ويذهب أكثر النحاة إلى أن المطابقة بين ركني الجملة الأسمية، أي: المسند والمسند إليه،

1.ابن السراج، أبو بكر، الأصول ف يالنحو، 67/1 -68

2. سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 6/2

3.المصدر السابق، 8/2

4.ابن السراج، السابق، 23/1 و32

5.المائدة: الآية 44

6. ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 412/2 و415 و 435 والآية 56 من سورة الأعراف.

لا بد منها، لا سيما إذا جرى تقديم المسند إليه. واضطر البصريون لإعراب جملة أقائم الزيدان بزعمهم أن (الزيدان) فاعل لاسم الفاعل (قائم) سدَّ مسدَّ الخبر لكون المبتدأ قائم مفرد، والزيدان مثنى، أي أنهما غير متطابقين [1] . والإجماع على أن المبتدأ والخبر ينبغي لهما أن يتطابقا في الجنس، وفي العدد، مع جواز المخالفة من حيث التعريف والتنكير، أي التعيين، في أحوال محددة، بشرط أن تدل عليها القرائن السياقية، وقرائن الحال. وقد تحدث النحاة عن هاتيك الأحوال تحت باب مسوّغات الابتداء بالنكرة، وما شاكل ذلك.

1.جمال الدين،مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين، ط1، بغداد: دار الرشيد، 1980 ص ص 254- 255

خاتمة الكتاب

لئن كانت الوظيفة الأساسية لعلم اللغة هي تحليل مستويات النظام اللغوي، من صوتية، ودلالية، ونحوية، فإن نظرية السياق تقوم أساسا على تحليل الحدث التواصلي. ودراسة اللغة لا تتم إلا من خلال الكلام، الذي يقوم على ثنائية السياق اللفظي والحالي، أي: المقال والمقام. وعلى الرغم من تنوع النظريات، واختلافها، إلا أننا نجدها تلح إلحاحا شديدا على الدور الذي ينهض به السياق في مساعدة الدارس، والمتكلم، والمخاطَب، على فهم الخطاب، وفهم انتظامه، واتساقه، وفقا للقواعد، والأسس، التي تحتمها طبيعة النظام اللغوي.

وقد أولى اللغويون العرب كبير اهتمامهم، وشديده، للسياق. وإن كان هذا الاهتمام، وتلك العناية، يردان متناثرين في دراساتهم، في مجالات فقه اللغة، ونحوها، ومعاجمها، ومصنفاتهم المختلفة في الصوتيات، تساندهم في هذا آراء متناثرة نجدها لدى الأصوليين، وعلماء الكلام، والقراءات، والتجويد، والتفسير، والبلاغيين.

وهذا يوضح لنا منزلة الاستناد للسياق في علم العربية بصفة عامة، ولكنه يتجلى أكثر في ثلاث من المستويات، هي: الصوت والتبدلات النطقية، ثم المستوى الدلالي بجل ما فيه من تداخل الصوتيات، والتصريف، والاشتقاق، والصيغ، والمستوى المعجمي الذي يشمل ما سبق في الإطار الدلالي، وأخيرا المستوى التركيبي أو السياق النحوي.

وقد أسفرت هذه المراجعة لأعمال القدماء في مجال السياق عما يأتي:

1. وصف اللغويون ما يطرأ على أصوات الهجاء من تبدلات نطقية متأثرة بالسياق، وتأثير المخرج في المخرج، وقانون الغلبة للأقوى، وعلاقة الانسجام بين الأصوات. ومراعاة الخفة، والتنغيم، والنبر.
2. وصفوا ظواهر نطقية متكررة وفق قوانين معينة كالمماثلة، والمغايرة، والقلب المكاني، والإعلال، والحذف، والزيادة، والإجهار، والهمز، والإطباق، في الإطار الذي يسميه الغربيون بالفنلجة phonology .
3. لا تقل عناية اللغويين بالسياق في مبحث الدلالة عن عناية الغربيين، ولا سيما مدرسة فيرث التي توصف بكونها مدرسة السياق. فللسياق اللفظي والحالي لديهم دوره في تحديد المعنى، وتجنب اللبس، ولا يقل دوره قيمة في تصنيف الألفاظ تصنيفا يقوم على علاقات سياقية بينها، كالترادف، والمشترك، والمتغاير، والأضداد، والانضواء تحت موضوع معين، مما يشبه معاجم الحقول الدلالية.

4. عني اللغويون المهتمون بالنحو، وبالبيان، وغيرهما، بالدور الذي تقوم به القرائن اللفظية والحالية في تجنب اللبس في التراكيب التي يعتريها من حين لآخر ما يختلف عن القواعد الأساسية من حذف، أو تقديم وتأخير، ومن مطابقة أو مخالفة، ومن اقتطاع أو اقتصار، وضرورة أن تكون الألفاظ التي تتألف منها الجمل متناظمة ومتناسبة، مما يوفر لها سلامة الاتساق، والانسجام. وإذا وقع في الجملة الصغرى أوالكبرى ما يخالف ذلك، استندوا للقرينة الحالية في تفسير ذلك، أو تعليله، حتى قيل: قرينة الحال أبلغ في الدلالة على المعنى من قرينة المقال.

المصادروالمراجع

1. المصادر العربية:

الأزهري، (370هـ) تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هرون، مصر، 1964

الأشموني، نور الدين (329هـ) شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1955

الأصمعي، عبد الملك بن قريب(216هـ) الأضداد، تحقيق هفنر، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1913

ابن الأنباري، محمد بن القاسم، (327هـ) إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق محيي الدين رمضان، ط1، دمشق، مجمع اللغة العربية، 1971

نفسه، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، 1987

ابن الأنباري ، أبو البركات(577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار إحياءالتراث العربي، بلا تاريخ.

الباقلاني، أبو بكر، إعجاز القرآن، تحقيق سيد صقر، ط2، مصر: دار المعارف، 1972

التبريزي، الخطيب،(502هـ) تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق فخرالدين قباوة، ط1، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983

ابن تيمية(728هـ) اقتضاء السراط المستقيم، تحقيق محمد الفقي، بيروت: دارا لمعرفة، بلا تاريخ.

ابن أبي ثابت، ثابت،(ق3هـ) خلق الإنسان، تحقيق عبد الستار فراج، ط1، الكويت: وزارة الإرشاد، 1965

الآمدي، سيف الدين(613هـ) الإحكام من أدلة الأحكام، مصر: دار المعرف، 1913 طبعة مصورة بالأوفست في بيروت: دار الكتب العلمية، 1983

نفسه، الكتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تحقيق عبد الأمير الأعسم، ط1، بيروت: دار المناهل، 1987

الجاحظ، عمرو بن بحر(255هـ) البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هرون، ط2، مصر وبغداد: مكتبة الخانجي، والمثنى، 1960

الجرجاني، عبد القاهر، (471هـ) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، بيروت: دارالمعرفة، 1981

الجرجاني، الشريف(816هـ) كتاب التعريفات، تحقيق غوستاف فلوجل، ط2، بيروت: مكتبة لبنان، 1985

ابن الجوزي، محمد(833هـ) تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق إبراهيم عوض، ط1، مصر: دن، 1961

ابن جني، أبو الفتح،(392هـ) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دارالكتاب، بلا تاريخ.

نفسه: سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط1، مصر: دار إحياءالعلوم، 1954

نفسه، اللمع في العربية، تحقيق فايز فارس، الكويت: دارالكتب الثقافية، 1972

نفسه، المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة، تحقيق علي ناصف وآخرين، القاهرة: د. ن، 1389هـ.

نفسه، المنصف في شرح التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، مصر، 1954

الجوهري، إسماعيل بن نصر، (400هـ) الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، ط3، بيروت: دار العلم للملايين، 1984

ابن الحاجب، (646هـ) الأمالي النحوية، تحقيق عدنان مصطفى، ط1، الدوحة: دار الثقافة، 1986

ابن حزم (456هـ) الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط2، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983

الحطيئة، جرول بن عبس(45هـ) ديوان الحطيئة، تحقيق نعمان طه، ط1،مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1958

ابن خالويه(370هـ) الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال مكرم، بيروت: دار الشروق، 1971

الخليل، بن أحمد(175هـ) كتاب العين، تحقيق إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، ط1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1980

نفسه، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، بيروت: د. ن، 1985

الداني، أبو عمرو،(444هـ) التيسير في القراءات السبع، تحقيق أوتو برتزل، اسطنبول، 1930

ابن الدقيقي النحوي (614هـ) اتفاق المباني وافتراق المعاني، تحقيق يحيى عبد الرؤوف جبر، ط1، عمان: دار عمار، 1985

الرازي، أبو حاتم، 322هـ) الزينة في الكلمات الإسلامية، تحقيق حسين بن فضل الله، ط2، القاهرة: د. ن، 1957

ابن أبي الربيع،(688هـ)البسيط في شرح جُمَل الزجاجي، تحقيق عبّاد بن عيد الثبيتي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986

الرماني، أبو الحسن،(384هـ) الألفاظ المترادفة، تحقيق فتح الله المصري، ط1، المنصورة: دار الوفاء للطباعة، 1988

الزجاجي، أبو القاسم،(337هـ) كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك، ط2، بيروت: دار الفكر، 1985

الزركشي، بدر الدين(794هـ) البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، بيروت: دار المعرفة ، بلا تاريخ.

الزمخشري، محمود بن عمر(538هـ) أساس البلاغة، ط1، بيروت: دار الفكر، 1979

نفسه، المفصل في علم العربية،ط2، بيروت: دارالجيل، بلا تاريخ

ابن الزملكاني، عبد الواحد(651هـ) التبيان في علم البيان، تحقيق أحمد مطلوب، ط1، بغداد: مطبعة العاني، 1964

ابن السكيت، يعقوب(244هـ) تهذيب الألفاظ، تحقيق لويس شيخو، ط1، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1985

نفسه، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط2، القاهرة: دارالمعارف بمصر، 1956

سيبويه، أبو بشر،(180هـ) الكتاب، تحقيق عبد السلام هرون، بيروت: عالم الكتب، بلا تاريخ

ابن السراج، أبو بكر(316هـ) الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1، بيروت:1985

ابن سيدة،(458هـ) المخصص، بيروت: المكتب التجاري، بلا تاريخ

السيوطي، جلال الدين، (911هـ)الأشباه والنظائر في النحو، ط1، بيروت: دارالكتب العلمية، 1984

نفسه، المزهر في علوم اللغة وآدابها، تحقيق محمد المولى وآخرين، صيدا، 1986

نفسه، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، ط1، صيدا: المكتبة العصرية، 1983

الشافعي، محمد بن إدريس(204هـ) الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الكتب العلمية، بلا تاريخ

أبو شامة المقدسي(665هـ) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بكتاب الله العزيز، تحقيق طيار آلتي قولاج، ط1، بيروت: دار صادر، 1975

الشهرستاني،(548هـ) الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، بيروت: دارا لمعرفة، 1984

الشيباني، أبو عمرو(213هـ) كتاب الجيم، تحقيق فيرنر دم، ط1، الرياض: 1980

ابن شيث، القرشي(625هـ) معالم الكتابة ومغانم الإصابة، تحقيق محمد شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988

ابن الطحان، عبد العزيز بن علي الإشبيلي(559هـ) مخارج الحروف وصفاتها،تحقيق محمد يعقوب تركستاني، ط1، بيروت: 1984

أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي(351هـ) الإتباع، تحقيق عبد العزيز التنوخي، ط1، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1961

الطيبي، شرف الدين(713هـ) التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، تحقي هادي الهلالي، ط1: بيروت: عالم الكتب، 1987

أبو عبيد، القاسم بن سلام(224هـ) كتاب السلاح، تحقيق حاتم الضامن، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985

العسكري، أبو هلال(395هـ) الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التراث، ط4، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1980

أبو علي، القالي أبو علي(350هـ) البارع في اللغة، تحقيق هاشم الطعان، مصر: مكتبة نهضة مصر، 1975

الغزالي، أبو حامد(505هـ) المستصفى من علم الأصول، مصر: المطبعة الأميرية، 1322هـ.

الفارابي، إسحق بن إبراهيم(350هـ) ديوان الأدب، ط1، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1974

ابن فارس، أحمد بن زكريا(395هـ) الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويحي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1963

الفارسي،، أبو علي(377هـ) الحجة للقراء السبعة، تحقيق قهوجي وجويجاني، ط1، دمشق: دار المأمون، 1984

الفيروزآبادي (816هـ) القاموس المحيط، ط1، بيروت: دار الفكر،1983

القاضي، عبد الجبار(415هـ) المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق محمد أمين الخولي، ط1، القاهرة: د. ن، 1960

قدامة بن جعفر(328هـ) جواهر الألفاظ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1985

القرطبي، ابن مضاء(592هـ) كتاب الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط2، القاهرة: دار المعارف بمصر، 1982

القزويني،الخطيب(739هـ) الإيضاح في علوم البلاغة، ت محمد عبد المنعم خفاجي، ط5، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1980

نفسه، التلخيص، ضبط عبد الرحمن البرقوقي، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1932 (تاريخ المقدمة).

القسطلاني، شهاب الدين (923هـ) لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر عثمان وعبد الصبور شاهين، ط1، القاهرة: لجنة إحياء التراث، 1972

القفطي، جمال الدين(624هـ) إنباه الرواة، ت محمد أبو الفضل، ط1، بيروت: دار الفكر، 1986

كراع النمل، أبو الحسين الهنائي(310هـ) المنجّد في اللغة، تحقيق أحمد مختار عمر، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1988

المبرد، ابو العباس محمد بن اليزيد(285هـ) الكامل، ت محمد أبو الفضل، ط1، القاهرة: دار النهضة بمصر، بلا تاريخ

أبو محمد، حسن بن عبد الرحمن(القرن الرابع) خلق الإنسان، تحقيق أحمد خان، ط1، الكويت: معهد المخطوطات العربية، 1986

المرادي، بدر الدين بن قاسم(749هـ) رسالة في جُمل الإعراب، تحقيق سهير خليفة،ط1، مصر: د . ن، 1987

ابن منظور، جمال الدين بن منظور المصري(710هـ) لسان العرب، ط1، بيروت: دار صادر، بلا تاريخ

ابن هشام النحوي(761هـ) شرح شذور الذهب، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، بيروت: دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ

نفسه، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار إحياءالتراث العربي، بلا تاريخ.

الهمذاني، عبد الرحمن بن عيسى(337هـ) الألفاظ الكتابية، ط1، تونس: الدار العربية للكتاب، 1980

2. المراجع العربية (الكتب)

إبراهيم نيس، الأصوات اللغوية، ط5، مصر ، 1979
إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي، ط2، بيروت: دار الأندلس، 1981
أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1986
أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1976
نفسه، علم الدلالة، ط1، الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع، 1982
نفسه، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، ط1، بيروت: دار الثقافة، 1972
أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ط1، بغداد: المجمع العلمي العراقي، 1983
تمام حسان، الأصول ، ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1982
نفسه، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972
جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ط1، دمشق: مطبعة الجليل، 1980
حاتم الضامن، نظرية النظم، ط1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1979
حسن نعيم، قصة الأنثروبولوجيا، ط1، ا لكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1986
حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988
نفسه، الكلمة- دراسة لغوية معجمية، ط1، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980
خليل إبراهيم عطية، في البحث الصوتي عند العرب، ط1، بغداد: دار الجاحظ للنشر والتوزيع، 1983
خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، جدة: عالم الفكر للنشر والتوزيع،1984
زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ط2، مصر ، 1976
سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام، ط1، مصر: عالم الكتب، 1980
سيد أحمد عبد الغفار ، التصور اللغوي عند الأصوليين، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981

صلاح فضل، البنائية في النقد ألأدبي، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو- المصرية، 1978
طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ط1، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر،1988
نفسه، نظرية ا لمعنى عند الأصوليين، ط1، الإسكندرية: الدار الجامعية ، 1983
عادل فاخوري، اللسانية التوليدية التحويلية، ط1، بيروت: منشورات لبنان الجديد، 1980
عبد الحميد أبو سكين، التجويد والأصوات اللغوية، ط1، القاهرة: مطبعة الأمانة، 1983
عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ط1، تونس: الدار العربية للكتاب، 1978
عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة ،1985
عبد العلي الوادغيري، المعجم العربي بالأندلس،ط1، الرباط: مكتبة ا لمعارف، 1984
عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية (الإمالة) ، ط1، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 1985
عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، ط1، عمان: دار الضياء للنشر والتوزيع، 1985
عبد اللطيف الصوفي، اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، ط1، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1986
عبد الوهاب أبو صفية، دلالة السياق، ط1، عمان: د.ن، 1989
عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 1979
نفسه، فقه اللغة في الكتب العربية، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 1979
غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1984
فهمي حسين النمر، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، ط1، القاهرة: دار الثقافة، 1985
كمال بشر، علم اللغة العام(الصوات) ط2، القاهرة، دار المعارف بمصر، 1986
مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، دمشق: دار الفكر، بلا تاريخ
مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان، ط1، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1988
محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ط1، الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1984

كجكد أ بو موسى، دلالات التراكيب -دراسة بلاغية، ط1، القاهرة: مكتبة وهبه، 1979

محمد أحمد أبو الفرج، دراسات في المعجم العربي، ط1، د.م، دار النهضة، 1966

محمد أمين فاخر، دراسات في المعجم العربي، ط1، مصر: مطبعة حسان، 1985

محمد حسين آل ياسين، رسالة الأضداد للمنشئ، ط1، بغداد: مكتبة الفكر، 1985

محمد داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ط1، الكويت: مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، بلا تاريخ.

محمد علي الخولي، الأصوات اللغوية، ط1، الرياض: مكتبة ا لخريجي، 1987

نفسه، قواعد تحويلية للغة العربية، ط1، الرياض: دار المريخ، 1982

نفسه، معجم علم اللغة النظري، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ، 1982

محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، مصر: دار النهضة، بلا تاريخ

محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ط2، مصر: دار الثقافة، 1986

مصطفى جمال الدين، البحث النحوى عند الأصوليين، ط1، بغداد: دار الرشيد، 1980

مصطفى ناصف، نظرية المعنى في النقد العربي، بيروت: دار الأدلس، بلا تاريخ.

ميشال زكريا، الألسنية- المبادئ والأعلام، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1983

نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980

3. المقالات

سعيد الغانمي، الاستعارة ع ند ياكوبسون، الأقلام، بغداد: ع 3 آذار- مارس 1988

محمد سامي أنور، علم ألصوات في القرن العشرين، عالم الفكر، الكويت، مد 18، ع 3، س 1987

5. المراجع المترجمة

أرسطو،الخطابة، ترجمة عبد الرحمن بدوي، ط1، بغداد: وزارة الثقافة، 1980

أنطوان ميبه، مقالة في علم اللسان، ترجمة محمد مندور، من كتابه النقد المنهجي عند العرب، ط5، القاهرة، مكتبة نهضة مصر.

بيير جيرو، علم الدلالة، ترجمة منذر العياشي،ط1، دمشق، طلاس للنشر، 1986
جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح قرمادي، ط1، تونس: الجامعة ا لتونسية، 1966
جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1987
دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف ازي وآخر، ط1، جونية: دار النعمان، بلا تاريخ
ريتشاردز: مبادئ النقد ألأدبي، ترجمة مصطفى بدوي، ط1، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة، 1963
شومسكي، البنى النحوية، ترجمة يؤيل عزيز، ط1، بغداد: 1987
غراهام هو، الأسلوب والأسلوبية، ترجمة كاظم سعد الدين، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1985
فندريس، اللغة- ترجمة أحمد القصاص والدواخلي، ط1، القاهرة: الأنجلو- المصرية، 1950
كونداردوف، أصوات وإشارات، ترجمة إدوارد حنا، ط1، بغداد: وزارة الإعلام، بلا تاريخ
مالمبرج، بارطيل، الصوتيات، ترجمة محمد حلمي خليل، ط1، الخرطوم: المعهد الدولي للغة العربية، 1985
ماريو باي: اسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط1، طرابلس: د.ن، 1972
هدسن، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عياد، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1987
هنري لوفيفر، اللغة والمجتمع، ترجمة مصطفى صالح، ط1، دمشق: وزارة الثقافة، 1983

6. المراجع الأجنبية

Boulton, Marjorie, The Anatomy of Language, London, 1978
Coulthard, Malcolm, An Introduction to Discourse, Analysis, Longman, 6th ed, 1983.
Chomsky, Noam, Syntactic Structures, Mouton, and co. Paris, 6th ed, 1966

Firth, John, Robert, Papers in Linguistics, Oxford University Press, London, 1964
Firth, J, R, The Tongues of Men and Speech, Oxford University Press, London, 2 ed, 1966
Gordon. W.A History of Semantics, vol 30, John Benjamin Publishing, co. Amsterdam, 1982
Humboldt, Wilham Van, Conception of Linguistic, Relativity, Roger Brown, Muton, 1967
Jack, Richards, Longman Dictionary of Applied Linguistics, Longman, London. 1st press, 1985
Jakobson, Roman, six Lectures on Sounds and Meaning, translated by John Mepham, Harvester Press, 1sr ed, 1978
Haywood, John. Arabic Lexicography, Brell, Leiden, 1st, 1960.
Culler, Jonathan, Saussure, Harvester Press, Britain, 1977.
Kother and Light, (editors) The World of Words, Boston, U.S.A. 1978.
Manfried, Bierwish, Modern Linguistics, Mouton, com, Hungary, 1971.
Miller, Goerge, Language and Communication, New York, 1st ed, 1963.
Mitchell, T, F, Principles of Firthian Linguistics, Longman, London, 1st ed, 1975.
Palmer, Semantics, Cambridge University Press, 1st ed, 1976.
Sapir, Edward, Language, New York, 1949.
Saville, Troike, The Ethnography of Communication, An Introduction, Basil Blackwell, Oxfoed,1st ed, 1985.
Todorov and Durcort, Encyclopedic Dictionary, of the Science of Language, Oxford and Blackwell, 1969.
Vachek, Josef, The Linguistic School of Prague, Indiana University Press, Bloomington, London, 2ed ed, 1970.

Ward Hough, Ronald, An Introduction to Linguistics, 2 nd ed, 1977

الجهود اللغوية المؤلف

أوراق في اللغة والنقد الأدبي، ط1، دار الينابيع،عمان، 1991
الأسلوبية ونظرية النص، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997
في النقد والنقد الألسني، ط1، عمان: الدائرة الثقافية في أمانة عمان ودار الكندي، 2002
في اللسانيات ونحو النص، ط1، عمان: دار المسيرة،2003
عروض الشعر العربي، ط1، عمان: دار المسيرة، 2007
مدخل إلى علم اللغة، ط1، عمان: دارالمسيرة، 2010
أوراق لسانية ونقدية معاصرة، ط1، عمان: دار مجدلاوي، 2012
قضايا لغوية معاصرة بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 2013
مقدمة في علم أصوات اللغة العربية، ط1، عمان: دار امواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2013
نحو النص بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2014
ألفاظ الألوان ودلالاتها عند العرب، ط1، عمان: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2021
لغويات جـ1، ط1، عمان: دار الخليج، 2021
لغويات جـ2، ط1، عمان: دار الخليج، 2022
الأسلوبية العربية مدخل إجرائي، ط1،عمان: جمينة للنشر والتوزيع، 2014 ط2، دار الخليج، 2022
في البلاغة الجديدة وقضايا أخرى، ط1، عمان: دار أسامة، ودار النبلاء، 2021
في اللغة والتراث ،ط1، عمان: دار الخليج، 2023
السياق وأثره في الدرس اللغوي- وهو هذا الكتاب